الأخبار
al-akhbar

السبت 29 آب 2026
العدد 5861 السنة الحادية والعشرون
Samedi 29 Août 2026 no 5861 21ème année

www.al-akhbar.com

24 صفحة
100000 ليرة

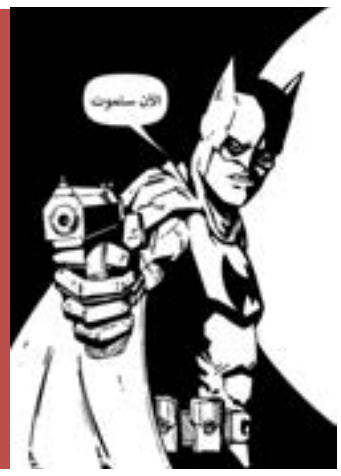

كلمات
روايات الصيف
موسم الهروب من «الطوفان»

الرئيس في متاهته

- قاسم: حزب الله يعارض آليات التحقق ومن يدخل فيها
- لماذا ترفض المقاومة تسليم موقع علي الطاهر؟
- الصراع الدولي يشتدّ على وراثة «اليونيفل»

2 - 3

(علي حشيشو)

تقرير
خيم شاطئ صور حاضرة بنصف روّادها
4

تقرير
خلل في نظام جديد لفرز النفايات في كسروان؟
4

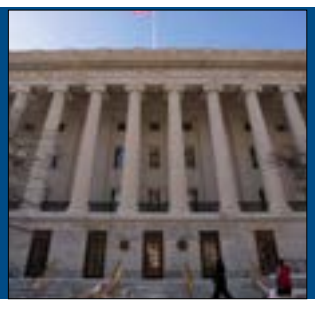

الحدث
الآثار (غير) المرئيّة لحرب إيران
مديونية أميركا تتجاوز 40 تريليون دولار
8

على الغلاف

عون غارق في متاهته: حزب الله مسؤول عمّا سيجري!

قاسم: نعارض اتفاق الإطار والمناطق التجريبية وآلية التحقق ومَن يدخل فيها

في مفارقة تشكّل سابقة، لا يزال الرئيس جوزيف عون متمسّكاً بمقاربته لملف التفاوض مع العدو، برغم فشل كل ما قام به حتى الآن، لكنّ عون يبدو متمسّكاً أكثر بهذا الخيار، خلافاً لكل التقييمات العربية والغربية لمسار المفاوضات اللبنانية مع إسرائيل، والتي باتت جميعها تصبّ في خانة أن ما يجري لا يحقّق للبنان أي مصلحة، وبينما بدأت ترتفع أصوات في العواصم الإقليمية والدولية تنتقد عدم قيام العدو بأي خطوة، بما في ذلك المواقف الصادرة عن دول مثل تركيا ومصر أو فرنسا وبريطانيا، إضافة إلى الكلام الذي نُقل عن الرئيس السوري أحمد الشرع وما صرّح به أخيراً المبعوث الأميركي إلى سوريا والعراق توم برّاك.

وعلمت «الأخبار» أن عون سمع شخصياً، من أكثر من مسؤول لبناني وعربي وإقليمي، بأن حكومة بنيامين نتنياهو ليست في وارد التعاون وتقديم أي تنازل للبنان، وأن بعض من التقاهم أخيراً في لبنان وخارجه، أبلغوه بضرورة القيام بخطوات للضغط على الحكومة الأميركية وعبرها على إسرائيل من أجل عدم تجميد مسار المفاوضات إلى ما بعد الانتخابات في كيان الاحتلال وفي الولايات المتحدة الأميركية. لكنّ عون، يجد نفسه دوماً في الجانب الذي يبرّر للعدو عدم قيامه بأي تنازل، ويصرّ رئيس الجمهورية على أن حزب الله هو المسؤول بسبب عدم تسليمه السلاح، ويذهب عون بعيداً في تنازلاته، ورفضه حتى التلويح بوقف المفاوضات، بينما يتصرّف بشكل عادي مع احتمال لجوء العدو إلى تصعيد عسكري جديد، لكنه يحاول التخفيف من الأمر بالقول إنه تصعيد موضعي يخصّ «تلال علي الطاهر»، وكأنه يتحدّث عن أرض خارج لبنان، فيما يرفض هو ومساعده الحكومي نواف سلام الإشارة إلى فشلهما ليس في وقف الاعتداءات، بل في إلزام العدو بوقف أعمال التدمير فيما لم تقدر هذه السلطة بعد على انتزاع موافقة إسرائيلية بالسماح للصليب الأحمر الدولي بزيارة الأسرى اللبنانيين في سجون العدو، فيما تعمل دوائر رسمية على اتخاذ إجراءات تحت نظر الأميركيين بشأن مقابر اليهود في لبنان، بعدما عرضت إسرائيل أن تطلق سراح معتقلين لبنانيين مقابل تسلّم رفات بعض اليهود من مقابر في بيروت وصيدا.

وأمس، نشرت قناة «الجزيرة» معلومات نسبتها إلى «مصدر لبناني مسؤول» حول ما يجري في ملف التفاوض. وقد أظهرت المعلومات المنشورة أن المصدر هو الرئيس عون نفسه، خصوصاً أنه كان قد تحدّث عن كل عناوينها وأمور إضافية خلال لقائه شخصية لبنانية ناقشته في ملف العلاقة مع حزب الله، وقال أمامها إنه كلّف المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير بالتواصل مع الحزب، ولكنّ الحزب يرفض التعاون، مكرّراً الحديث بأن على الحزب الالتزام بما تقرّره السلطة في لبنان والابتعاد عن إيران. لكنّ عون أبدى خلال هذا اللقاء قلة دراية بكيفية حصول الانتخابات في إسرائيل والمهل الزمنية أمام قيام حكومة جديدة، مستغرباً احتمال أن تؤثّر الانتخابات فيها، ثم ما يجري في أميركا على مسار التفاوض وتعطيله إلى العام المقبل.

> **زوّار أبلغوا رئيس الجمهورية بأن المفاوضات قد تبقى من دون نتيجة إلى ما بعد رأس السنة، ورهان على توافق دولي لبقاء قوة دولية في الجنوب**

وكلام عون الذي كرّرت «الجزيرة» معظمه ونسبته إلى «مصدر لبناني مسؤول» عن إعلان تمسّكه بخيار التفاوض المباشر، وعدم الربط مع مسار المفاوضات الجارية بين إيران والولايات المتحدة، إلى حدّ مطالبته حزب الله بأن يتخلى عن الرهان على إيران. وذهب عون مرة جديدة بعيداً في تولّيه مهمة تصنيف اللبنانيين، فطالب حزب الله بأن يكون لبنانياً وحمّله مسؤولية ما يحصل من تصعيد إسرائيلي. وأقرّ بأن المفاوضات سوف تتأثّر باستحقاقات الانتخابات في إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية.

وفي ملف «تلال علي الطاهر»، كان عون قال أمام الشخصية السياسية إن معطياته تشير إلى أن جيش الاحتلال يقف على أبواب المنشآة الخاصة بالمقاومة، وأن السيطرة عليها مسألة وقت فقط، ولا إمكانية للحزب على أي مواجهة، وأنه أرسل إلى الحزب بأن يقبل بتسليمها للجيش وإخلاء كل المنطقة المحيطة بها لتجنّب المعركة. لكن، في ما نُقلته «الجزيرة» أمس، بدا عون مستسلماً أمام سعي إسرائيل إلى توسيع احتلالها، وحاول رمي الكرة في ملعب حزب الله عندما قال إن الاتصالات معه مقطوعة، لكنه بدا مشترطاً لمنح الحزب أي دور بأن يكون لبنانياً وعاملاً تحت سقف التزامات السلطة كما يراها عون.

وكان زوّار بعبدا، نقلوا عن رئيس الجمهورية أن حزب الله يتحمّل جانباً من المسؤولية عن تعثّر المفاوضات، لأنه يرفض الإقرار بما صدر عن الحكومة وبما تقرّر في المفاوضات، وقال إن الحزب لا يزال يدير أذنيه إلى إيران بدل الإصغاء إلى السلطة في لبنان.

إلى ذلك، قالت مصادر مطّلعة لـ«الأخبار» إن الرئيس نبيه بري قال إنه سمع كلاماً واضحاً من الرئيس عون ومن العماد رودولف هيكل بأن الجيش ليس في وارد الخضوع لأي ضغط، وأن الكلام عن مواجهة مع حزب الله ليس موجوداً في بال أحد. فيما يراهن بري كما عون على حصول توافق أوروبي – أميركي يقضي بالإبقاء على قوّة دولية ولو كانت رمزية لتولّي مراقبة الوضع في الجنوب، وهو ما يدعمه الجيش اللبناني الذي يقول إن الإصرار على إخراج القوات الدولية هدفه جرّ الجيش إلى تنسيق مباشر مع قوات الاحتلال وهو ما لا يريده.

قاسم: لإسقاط اتفاق الإطار

وفي كلمة ألقاها في احتفال لمناسبة ذكرى «المولد النبوي»، دعا الأمين العام لحزب الله إلى الوحدة إنسانياً وإسلامياً وقومياً ووطنياً في مواجهة مشروع الهيمنة الأميركية ودفاعاً عن القضية المركزية للعرب والمسلمين في فلسطين. وتحدث عن التطورات في المنطقة التي «تشهد عملية إعادة هيكلة في ظل مشروع أميركي يهدف إلى تعزيز السيطرة على خيرات المنطقة ودعم مشروع إسرائيل الكبرى، وتوفير الدعم لكل مشاريع الإبادة القائمة في كل المنطقة».

(علي حشيشو)

معتبراً «أن الصمود والمقاومة أدت إلى إيقاف المشروع الأميركي. برغم أن العدو الإسرائيلي يواصل منذ ثلاث سنوات أكبر عمليات قتل وتدمير في كل المنطقة، ولكنه فشل في تحقيق أهدافه».

وكرر قاسم موقف حزب الله من ملف التفاوض مع العدو وقال «نحن ضد اتفاق الإطار وندعو إلى إسقاطه لأنه غير شرعي، وإن المقاومة سوف تبقى في المواجهة وتحمل سلاحها، وهي تعارض كل مندرجات الاتفاق، وهي ضد المناطق التجريبية وكل آلية التحقق وضد كل من يشارك في هذه الآلية، وإن ما تقبل به المقاومة هو العودة إلى اتفاق 27 تشرين الثاني 2024 والعمل تحت سقف القرار 1701 وليس مع أي إطار آخر». وهاجم سلوك السلطة في التفاوض «الذي لم يحقق لا وقفاً للحرب ولا انسحاباً من الأراضي المحتلة»، وقال إن مذكرة التفاهم بين إيران وأميركا هي التي أدت إلى خفض التصعيد بينما يواصل العدو اعتداءاته تحت نظر السلطة التي تبرر له العدوان، والتي اختارت طريقاً لا يشرّف لبنان، وكل ما تقدمه يلزمها لوحدها ولا يلزم الناس بأي شيء. داعياً إلى التراجع عن الاعتقاد بأن «أميركا هي وسيط نزيه، وأن الحقيقة بأن لبنان يحتاج إلى وسيط مع أميركا وإسرائيل معاً».

(الأخبار)

لماذا رفضت المقاومة تسليم «علي الطاهر»؟

حسين الأمين

رغم كثرة الحديث أخيراً عن فكرة تسليم مرتفعات علي الطاهر إلى الجيش اللبناني، لتجنّب تصعيد وشيك، قد يفتح الباب على معركة واسعة، إلا أنه، بحسب معلومات المعنيين بالاتصالات، فقد سبق لرئيس الجمهورية جوزيف عون أن طرح الصيغة نفسها على «حزب الله» قبل نحو شهر، مقترحاً إخلاء الموقع وانتشار الجيش فيه، على قاعدة أن ذلك «يسحب الذريعة من إسرائيل ويمنعها من مواصلة عملياتها العسكرية». يومها، أبلغ الحزب عون رفضاً كاملاً للمُقترح، انطلاقاً من فهم لدى المقاومة بأن المسألة لا تتعلق بمصير موقع عسكري واحد، بل بالمعادلة التي يراد تكريسها على امتداد الأراضي اللبنانية.

وفي الأيام الأخيرة، عاد الطرح نفسه بصيغة أكثر وضوحاً، مترافقاً مع ضغط عسكري إسرائيلي أكبر. ونقلت «هيئة البث الإسرائيلية» عن مسؤول أميركي أنه تمّ «ربط وقف إطلاق النار في الجنوب بانسحاب حزب الله من مرتفعات علي الطاهر وتسليمها للجيش اللبناني». وبذلك، بدا أن واشنطن تبنّت عملياً الشرط الإسرائيلي. ويُلاحظ في الآونة الأخيرة محاولة أميركية - إسرائيلية لبناء نمط، حيث يحدّد العدو الموقع الذي يريد إخلاءه، ويتولى الأميركيون الضغط على الدولة، ثم يُطلب من الجيش اللبناني تسلّمه تحت تهديد استمرار القصف أو التوغّل البري، علماً أن نمطاً مشابهاً حاول العدو تكريسه خلال فترة الـ«15 شهراً» الفاصلة بين حربي 2024 و2026. حينها طالب العدو بتفتيش منازل وممتلكات خاصة في الجنوب، وفي حال لم يُستجب لطلباته، كان يهدّد بقصف المبنى وهدمه على رؤوس ساكنيه.

في الأثناء، يواصل العدو إحاطة منطقة علي الطاهر بحصار ناري واسع ومتواصل، ويُطبق استخبارياً على المنطقة باسرها، بالتوازي مع ضخّ روايات عن مُنشآت تحت الأرض ومقاومين مُحاصرين ومخزون إمداد يكفي لأسابيع أحياناً، أو أنه شارف على النفاد، أو أنه انتهى كما في روايات أخرى. فيما لهذه الروايات وظيفة عملياتية وسياسية، مثل تحويلها إلى تبرير للقصف المتواصل من جهة، وتقديم تسليم التلّة بوصفه «حلاً إنسانياً» أو «تسوية تحفظ ماء الوجه»، فيما يبقى الهدف الفعلي انتزاع الموقع من دون دفع كلفة اقتحامه. وقد أظهرت المواجهات الأخيرة، ولا سيما استهداف القوة الهندسية الإسرائيلية العاملة في المنطقة، وسقوط إصابات في صفوفها، أن الاحتلال الكامل لتلك التلال، ليس عملية مجانية كما يحاول العدو الإيحاء.

في المقابل، ينطلق موقف الحزب من معادلة معاكسة تماماً، فإذا قُدّر لهذه التلة أن تسقط، فليكن ذلك بعد قتال وصمود، لكن لن يكون الأمر عبر الاستسلام. فالانسحاب الطوعي، في ظلّ غياب أي ضمانة مُلزمة، لا ينزع الذريعة من إسرائيل، بل يثبّت فاعلية التهديد ويدفعها إلى تكراره. كما أن دخول الجيش اللبناني إلى الموقع لا يضمن، في ذاته، امتناع العدو عن قصفه أو اجتياحه أو طلب تفتيشه. وقد قدّمت التجربة منذ اتفاق وقف إطلاق النار الأول في تشرين الثاني 2024 ما يكفي من الأدلة على أن إسرائيل لا ترى في انتشار الجيش قيداً على حركتها.

ولا تملك السلطة برئاسة عون نفسه، أجوبة شافية عن مجموعة من الأسئلة الجوهرية؛ فماذا يحصل إذا أخلى الحزب الموقع وانتشر الجيش فيه، ثم ادّعت إسرائيل أن هناك منشآت لم تُفكّك، أو أن أسلحة بقيت مُخبّأة، أو أن مقاتلين عادوا إليه؟ ومن يضمن ألّا يطلب جيش الاحتلال دخوله «للتحقّق»، أو ألّا يتم القصف بذريعة إزالة تهديد مُفترض؟

كذلك، لا تقدّم واشنطن أيّ ضمانة تتجاوز الوعود السياسية التي أثبتت الوقائع أنها قابلة للتراجع كلّما رفعت تل أبيب سقف مطالبها. والأخطر أن الجيش قد يجد نفسه، من حيث لا يريد، في موقع الجهة التي تتسلّم مواقع المقاومة بناءً على لوائح إسرائيلية، فيما يرفض العدو الانسحاب الكامل ويحتفظ لنفسه بحرية العمل في أي مكان وزمان.

والإشكالية الأساسية هنا، تتجاوز مستقبل موقع علي الطاهر نفسه. فقبول المُقترح يعني إقراراً بحقّ إسرائيل في تعيين المواقع العسكرية والأمنية التي تريد إخلاءها داخل لبنان، ثم فرض تسليمها للجيش اللبناني تحت وطأة النار. وإذا نجحت هذه الآلية مرّة، فلن يبقى ما يمنع تكرارها في مناطق أخرى، يريدها العدو بشدّة، مثل معسكرات المقاومة في إقليم التفاح والبقاع الغربي، أو جبال وتلال صافي وجبال الرفيع والريحان، أو أي موقع آخر في الجنوب والبقاع والهرمل. وتكشف التحرّكات العسكرية الإسرائيلية بمجملها، أن الهدف ليس معالجة «تهديد موضعي» مزعوم في علي الطاهر، بل فتح منفذ عملياتي باتجاه النبطية وإقليم التفاح وجبل الريحان.

> **الجيش قد يجد نفسه، من حيث لا يريد، في موقع الجهة التي تتسلّم مواقع المقاومة بناء على لوائح إسرائيلية**

وتكتسب السابقة هذه - لو تحقّقت - خطورة إضافية من كون مرتفعات علي الطاهر تقع شمال نهر الليطاني. فهي تقع خارج النطاق الجغرافي الذي حدّده القرار 1701. ومن هنا، لا تنفصل معركة علي الطاهر عن المسعى الإسرائيلي الأوسع لتعديل الحدود الفعلية للقرار الدولي، إن لم يكن ممكناً تعديله أو إلغاؤه. فبدلاً من اقتصار صلاحياته على منطقة جنوب الليطاني، وبحضور «القوات الدولية»، يجري توسيعها تدريجياً إلى شمال النهر، مع إلغاء دور «اليونيفل».

ويبدو الحزب مهتماً في توضيح أن لا مشكلة لديه مع انتشار الجيش على كلّ الأراضي اللبنانية. فالحزب سبق أن سلّم الجيش عشرات المواقع والمُنشآت جنوب الليطاني ضمن ترتيبات مُتّفق عليها. لكنّ المسألة اليوم تبدو مختلفة، حيث الخلاف يدور حول الجهة التي تقرّر توقيت الانتشار وأهدافه وحدوده، فهل يحصل ذلك في سياق «استراتيجية دفاعية» وقرار لبناني داخلي، أم استجابةً لإنذار إسرائيلي تتولّى الولايات المتحدة نقله؟ وهل يدخل الجيش إلى موقع أخلاه الحزب ضمن تسوية متكاملة تضمن انسحاب العدو ووقف اعتداءاته، أم تتراجع المقاومة خطوة، فيما تبقى إسرائيل مُحتلة ومتأهّبة لتقديم لائحة أهداف جديدة؟

لذلك، يرى الحزب أن تسليم علي الطاهر لن يقفل جبهة، بل سيفتح جبهات كثيرة. ولن يحمي الموقع بالضرورة من الاحتلال، بل سيُعفي إسرائيل من كلفة السيطرة عليه ويمنحها نموذجاً قابلاً للتعميم. أمّا الرهان على أن تكتفي تل أبيب بهذه المرتفعات، فيتجاهل طبيعة الاستراتيجية الإسرائيلية القائمة على توسيع المطالب كلّما تحقّق مطلب سابق من دون مقابل. وما يبدأ اليوم بعلي الطاهر قد ينتقل غداً إلى صافي والرفيع، ثم إلى البقاع والهرمل، بذريعة واحدة تتبدّل أسماؤها ولا يتبدّل مضمونها: ثمّة «تهديد» في مكان ما، وعلى اللبنانيين إزالته، وإلّا تولّت إسرائيل ذلك بنفسها.

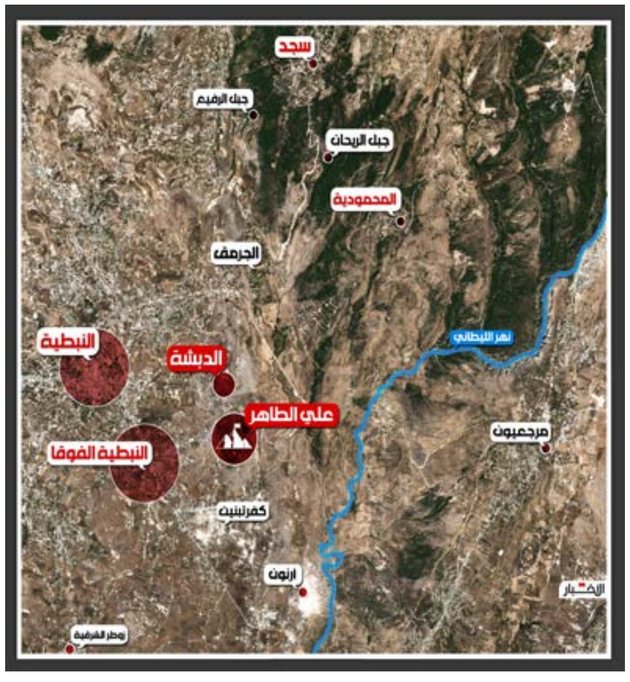

«اليونيفل» أو القوة البديلة
صراع دولي على إدارة الجنوب؟

لم يعد البحث في مستقبل جنوب لبنان مرتبطاً وحسب، بمصير وقف إطلاق النار أو بموعد استئناف المفاوضات مع إسرائيل، بل بات يتصل مباشرة بمن يملك قرار إدارة المرحلة المقبلة وحدود الدور الدولي فيها. ومن هذه الزاوية، تكتسب جلسة مجلس الأمن التي انعقدت ليحث وضع لبنان أهمية تتجاوز مسألة تمديد مهمة قوات الطوارئ الدولية «اليونيفل»، بعدما بات واضحاً أن واشنطن وتل أبيب تريدان طيّ النموذج الحالي والانتقال إلى ترتيبات تقوم أساساً على التنسيق المباشر بين الجيش اللبناني وجيش الاحتلال، في مقابل محاولة لبنانية وأوروبية للإبقاء على مظلة دولية، ولو بصيغة مختلفة.

النقاش الدائر لا يتعلق فقط ببقاء «اليونيفل» أو رحيلها، وإنما بالصورة التي سيأخذها الوجود الدولي في الجنوب بعد انتهاء ولايتها نهاية عام 2026. وبينما ترفض إسرائيل أي قوة يمكن أن تؤدي دوراً وسيطاً أو تحدّ من حرية عمل جيشها، فإن واشنطن لا تبدو موافقة على فكرة استبدال «اليونيفل» بمهمة لقوة دولية جديدة مفتوحة المدة، فيما يحاول لبنان الدفع باتجاه تمديد المهمة أو إيجاد إطار أممي بديل يحافظ على حضور الأمم المتحدة ودورها في تنفيذ القرار 1701.

وتقول مصادر مطّلعة إن الحديث عن الدور الفرنسي عاد إلى الواجهة عبر تجديد الطرح الذي يقوم على تشكيل قوة تضم وحدات فرنسية وإيطالية، والتي ينظر إليها لبنان بإيجابية باعتبارها أحد المخارج الممكنة لتجنب الفراغ الذي قد ينشأ في الجنوب. غير أن هذا الطرح يصطدم برفض إسرائيلي واضح، وبموقف أميركي يشترط أن يكون أي وجود دولي مستقبلي مرتبطاً بأهداف محددة، وفي مقدّمها دعم الجيش اللبناني ونزع سلاح حزب الله، لا أن يتحوّل إلى نسخة جديدة من «اليونيفل».

واعتبر المتحدّث باسم وزارة الخارجية الأميركية أن «اليونيفل قد فشلت، وهي شهدت خلال فترة وجودها سبع جولات من النزاع. كما أقام حزب الله بنية تحتية عسكرية ضخمة في محيط مواقعها مباشرة، مستخدماً في بعض الأحيان قرب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لحماية بنيته التحتية أو عملياته». وقد ربط نجاح اتفاق الإطار بدء، انسحاب «اليونيفل»، فقال: «نحن اليوم أمام واقع مختلف مع الإطار الثلاثي، الذي يضع مساراً قائماً على شروط محددة نحو تحقيق أمن دائم وإقامة علاقات سلمية بين إسرائيل ولبنان».

وفي ظل هذه المواقف المتعارضة أصبح مستقبل القوة الدولية جزءاً من التفاوض السياسي على مستقبل الجنوب نفسه. فلبنان يريد الحفاظ على عنصر دولي يضمن المراقبة والتوثيق ودعم الجيش وتسهيل التواصل، بينما تسعى إسرائيل إلى تحرير حركتها العسكرية من أي قيود قد يفرضها وجود دولي. وتدفع الولايات المتحدة نحو صيغة تعتبر أن المرحلة المقبلة يجب أن تنتقل تدريجياً من إدارة دولية للوضع إلى ترتيبات مباشرة بين الطرفين اللبناني والإسرائيلي.

يأتي هذا الاشتباك السياسي في وقت لا يزال فيه الميدان مفتوحاً على احتمالات التصعيد، وتلويح بمعركة في مرتفعات علي الطاهر، ما جعل أي قرار يتعلق باليونيفل مرتبطاً حكماً بطبيعة المرحلة الأمنية التي ستلي ذلك، خصوصاً أن النقاش لا يتعلق بدور للدول التي تتمثّل حالياً في القوة الدولية، بعدما دخلت قوى أخرى على الخط، بينها الصين والهند وإندونيسيا إلى جانب تركيا وقطر وسويسرا. وبحسب ما يرد من رسائل إلى بيروت فإن هذه الدول، التي لا تمانع أن تلعب دوراً، لكنها تريد أن تكون القوة عاملة تحت مظلة دولية، فيما تجري هذه الدول اتصالاتها الجانبية مع حزب الله، بعيداً عن السلطة في لبنان، انطلاقاً من قناعة هذه الدول بأن الضمانة الفعلية التي تحتاج إليها قواتها في حال انتشرت في جنوب لبنان، لا تأتي من الحكومة بل من قبل من بيده الأرض.

وأمس بحث قائد الجيش العماد رودولف هيكل مع الرئيس عون نتائج زيارته إلى إيطاليا، والتي تناولت مستقبل «اليونيفل» وإمكان تشكيل قوة بديلة، إلى جانب حشد الدعم للمؤتمر التحضيري لدعم الجيش اللبناني المُرتقب في فرنسا. كما تندرج زيارة عون المرتقبة إلى اليونان ضمن مسعى أوسع لحشد الدعم للجيش واستطلاع مواقف الدول المعنية بالصيغة التي يمكن أن تحكم الوجود الدولي في الجنوب. وتندرج هذه الحركة في إطار تمسّك لبنان بتمديد مهمة «اليونيفل»، وفي حال تعذّر ذلك يطرح إنشاء قوة أممية جديدة تتولى تنفيذ القرار 1701. وفي المقابل، يجري بحث صيغ أكثر مرونة قد تقوم على تقليص عديد القوات والاعتماد بصورة أكبر على وسائل المراقبة والاستطلاع والتكنولوجيا، مع الإبقاء على حضور بشري محدود.

لكنّ العقدة تتجاوز الجانب العسكري، لتصل إلى ملف سلاح حزب الله الذي يشكّل أحد أبرز أسباب تعثّر المسار التفاوضي. وعليه، فإن جلسة مجلس الأمن تأتي في لحظة يجري فيها رسم خطوط المرحلة المقبلة في الجنوب. وبين لبنان الذي يريد الحفاظ على مظلة دولية، وأوروبا التي تحاول إيجاد صيغة تمنع الفراغ، وواشنطن وتل أبيب اللتين تدفعان باتجاه ترتيبات ثنائية مباشرة، تبدو قضية «اليونيفل» عنواناً لصراع أكبر على من يدير أمن الجنوب، وبأيّ قواعد، وتحت أي مظلة سياسية ودولية.

(الأخبار)

توضيح

وردنا من الإعلامية في عالم الترفيه أنابيلا هلال التوضيح الآتي:

«عطفاً على ما ورد اليوم في جريدة «الأخبار»، أودّ أن أعرب عن رفضي القاطع والمطلق لما نُسب إليّ في المقال، وأؤكد أن ما ورد بحقي عارٍ تماماً من الصحة جملةً وتفصيلاً، وأن الواقعة المذكورة لم تحصل بالشكل الذي تمّ تصويره أو نسبه إليّ.

كنت أتمنى من جريدة محترمة كجريدة «الأخبار» التدقيق في صحة هذه المعلومات والتواصل معي قبل نشرها، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بادعاءات تمسّ أشخاصاً وسمعتهم بصورة مباشرة. كما أتمنى التحقق من المصدر الذي زوّدكم بهذه المعلومة، وأطلب من جريدتكم تصحيح ما ورد، احتراماً للحقيقة ولأصول العمل الصحافي وللمصداقية التي يفترض أن تتمتع بها مؤسسة إعلامية محترمة. محتفظة بكافة حقوقي لأية جهة كانت ولأي سبب كان».

تقرير

موسم صور البحري بنصف حركة ما قبل الحرب

نور محمود

على شاطئ صور، يومان في الأسبوع يحملان عبء موسم كامل. السبت والأحد وحدهما يكسران ركود الخيم التي تبقى، في بقية الأسبوع، شبه خالية، بعدما خسر الموسم شهره الأول بسبب العدوان الإسرائيلي الذي أدّى إلى غياب المغتربين وتراجع أعداد الزوار من خارج الجنوب. وبعد وقف إطلاق النار، بقيت الخروقات والاعتداءات في القرى المقابلة للشاطئ حاضرة في حسابات رؤاده. هكذا، تحوّل الصيف الذي كان ينتظره أصحاب نحو 50 خيمة لتحقيق أرباح العام إلى محاولة لتعويض الخسائر، مع تقديرات بانخفاض الحركة بأكثر من 50% مقارنة بموسم ما قبل الحرب.

> يتركّز الإقبال على الخيم البحرية في صور في عطلة نهاية الأسبوع ويؤدّي العدوان على القرى المجاورة في المنصوري ومجدل زون إلى إحجام الزوار عن المجيء

في عدد من الخيم، تمرّ أيام الأسبوع بساعات انتظار طويلة لا تكسرها إلا طاولة أو اثنتان. أمّا الإقبال الفعلي، فيتركّز في عطلة نهاية الأسبوع، فيما بقيت الاعتداءات والخروقات على التلال والمناطق المحيطة، ولا سيما في المنصوري ومجدل زون، عاملاً إضافياً في إحجام الزوار عن القدوم أو في تقصير فترة بقائهم على الشاطئ.

يشرح نائب رئيس بلدية صور، علوان شرف الدين، لـ«الأخبار»، أن البلدية باشرت التحضير للموسم فور إعلان الهدنة، وحصلت على الأذونات اللازمة من الوزارات المختصة لتركيب الخيم في محمية صور الطبيعية. إلا أن الانطلاقة تأخرت نحو شهر، إذ بدا العمل فعلياً مطلع تموز بدلاً من حزيران. وبذلك، «لم يكن الموسم كاملاً، فقد خسرنا شهراً كاملاً»، يقول شرف الدين، فيما غابت أيضاً حركة المغتربين التي كانت تشكّل جزءاً أساسياً من السياحة الصيفية في المدينة.

وعلى الرغم من ذلك، لم يخلُ الشاطئ من الزوار. فقد سجّلت «محمية صور الطبيعية» و«شاطئ الجمل» إقبالاً مقبولاً في عطلة نهاية الأسبوع، غالبيته من أبناء صور والمنطقة، في مقابل تراجع في أعداد الرواد القادمين من خارج الجنوب. وبحسب شرف الدين، لا تصحّ مقارنة الموسم الحالي بمواسم ما قبل الحرب «من ناحية المقوّمات والوقت»، لكن الحركة، قياساً إلى الظروف الأمنية المحيطة بالمدينة والقرى الجنوبية، «كانت لا بأس بها».

وبالتوازي مع إعادة فتح الشاطئ، جهّزت البلدية موقف السيارات بأعمال الجرف والترتيب، ونشرت عناصر من شرطتها للحراسة، فيما تولّت فرق الإنقاذ البحري، عبر زورق تابع للدفاع المدني في البلدية، مراقبة حركة السبّاحين.

الركود على شاطئ صور يصرف العمال

لا تنتهي خسائر الموسم عند أبواب الخيم، إذ ينعكس الركود على العمالة. ففي خيمة «الوئام»، مثلاً، انخفض عدد العاملين من 13 قبل الحرب إلى 4 اليوم. وهو تراجع يكشف جانباً آخر من أثر الموسم الضعيف: كل طاولة فارغة لا تعني إيراداً أقل لصاحب الخيمة فحسب، بل عملاً أقل للعاملين وحركة أضعف في اقتصاد صيفي اعتادت صور أن يتحرّك مع امتلاء شاطئها. وفي خيمة «إيمانويللا» كان يعمل 6 عمال قبل الحرب، أمّا اليوم، فانخفض العدد إلى عامل واحد، ويستعين صاحبها بآخر يوم الأحد فقط.

على شاطئ صور وصاحب خيمة «أبو فراس» رقم 13، أبو فراس، يقدّر تراجع الحركة بأكثر من 50%. وبعد نحو 35 عاماً من العمل على الشاطئ، يقول إنه «لم يشهد موسماً راكداً بهذا الشكل». فالخيم، بحسبه، باتت تعوّل على السبت والأحد، فيما لا يتجاوز النشاط في بقية أيام الأسبوع «طاولة واحدة كحد أقصى».

وفاقم تأخر الانطلاقة الخسارة. فالموسم الذي يمتد عادة من حزيران حتى نهاية أيلول فقد شهره الأول بالكامل، فيما يُعدّ أيلول أصلاً ضعيف الحركة في الظروف العادية. لذلك، يقول أبو فراس: «اعتمدنا فعلياً على شهر آب». وفي خيمته وحدها، تراجع عدد العاملين من 5 قبل الحرب إلى 3 اليوم.

في المقابل، لم تتراجع الالتزامات المالية مع تراجع الزوار. فبدلات إيجار الخيم التي يدفعها أصحابها للبلدية تُحتسب وفق المساحة، بنحو 6 ملايين ليرة للمتر المربع الواحد. وتصل بذلك كلفة الخيمة ذات مساحة ثمانية أمتار إلى نحو 48 مليون ليرة شهرياً، أي ما يقارب 545 دولاراً، فيما تبلغ كلفة خيمة العشرة أمتار نحو 650 دولاراً، وتصل كلفة الخيمة الأكبر، بمساحة 12 متراً، إلى نحو 800 دولار.

ولا يقتصر الإنفاق على بدل الإيجار. فارتفاع أسعار المحروقات يرفع كلفة الكهرباء، فيما تُدفع مصاريف المياه سلفاً عن أربعة أشهر بنحو 8 ملايين ليرة. وتسبق الموسم أيضاً أعمال رش الشاطئ ومعالجة الحشرات والكشف على شبكات الصرف الصحي وإصلاحها وجرف موقف السيارات وتهيئته، بالتنسيق بين «لجنة البحر» والبلدية، فيما تتولى سيارة البلدية جمع النفايات يومياً.

الأحد يسدّ خسائر الأسبوع

تظهر معادلة الموسم بوضوح في خيمة «إيمانويللا» رقم 45. صاحبها مارون مارون الذي يقدّر نسبة الحركة في أيام الأسبوع بنحو 10% فقط، بينما يبقى الأحد اليوم الوحيد القادر على تخفيف جزء من الخسائر، إذ تستقبل الخيمة فيه نحو 200 شخص. لكن العدد لا يعني تحقيق ربح: «ما يدخل يوم الأحد يذهب لتغطية خسارة باقي الأسبوع».

حتى سلوك الزبائن تغيّر، يقول مارون. فمن كانوا يمضون ساعات طويلة على الشاطئ باتوا، بحسبه، يكتفون بساعة أو ساعتين ويغادرون باكراً خشية التطورات الأمنية. ويربط مارون ذلك بتراجع حضور الزوار من خارج المنطقة. فمعظم رواد الشاطئ اليوم من أبناء صور والجوار، فيما تراجع القادمون من بيروت والنبطية، إلى جانب الغياب شبه الكامل للمغتربين. وحتى من يصل بحثاً عن بعض الراحة، يقول مارون، «سرعان ما تخطف راحته الخروقات والتفجيرات» المسموعة في المناطق المقابلة للشاطئ، ولا سيما المنصوري ومجدل زون. لذلك، يصف الموسم بأنه «صمود أكثر منه عملاً».

الصورة نفسها، وإن بنسب متفاوتة، تتكرر في خيمة «النجوم» رقم 25. صاحبها محمد القرى، الذي يعمل على الشاطئ منذ 31 عاماً ويدير خيمته كمشروع عائلي، يقدّر تراجع العمل بنحو 35%. وكانت الخيمة تعتمد سابقاً على زبائن من البقاع والنبطية وصولاً إلى جونية، إلى جانب المغتربين، فيما بات الاعتماد اليوم بصورة أساسية على سكان قرى صور.

وتراجع النشاط انعكس أيضاً على حجم التجهيزات. فقد نصب القرى هذا الموسم 16 شمسية وطاولة بعدما كان العدد يصل إلى نحو 20. كذلك، عدّل أسعار الطاولات لمواكبة ارتفاع التكاليف، فارتفع سعر الطاولة الصغيرة من 600 ألف ليرة إلى ما يعادل 10 دولارات، والكبيرة من 15 إلى 20 دولاراً. فالحركة تتراجع، لكن كلفة التشغيل لا تنخفض بالوتيرة نفسها.

أمّا في خيمة «الوئام» رقم 27، فتبدو الفجوة أكبر، إذ يقدّر صاحبها الحركة الحالية بنحو ربع ما كانت عليه في المواسم العادية، حين كان شاطئ صور يستقبل يومياً أعداداً كبيرة من صيدا وبيروت والنبطية. اليوم، أدّى نزوح جزء من سكان النبطية، إلى جانب مخاوف القادمين من صيدا وبيروت من الوضع الأمني والتفجيرات في المناطق المقابلة للشاطئ، إلى تقليص قاعدة الزبائن بصورة واضحة.

على شاطئ صور يومان في الأسبوع يحملان عبء موسم كامل (علي حشيشو)

كسروان تفرز نفاياتها: المستوعبات رُفعت قبل اكتمال البديل

غنوة فهد

رفع عدد من البلديات في كسروان مستوعبات النفايات من الشوارع، لكنّ أكياس القمامة بقيت مكانها. فمع بدء تطبيق خطط «الفرز من المصدر» في سهيلة وعين الريحانة وعشقوت وبلدات أخرى، انتقلت مسؤولية الفرز إلى المنازل، فيما لم ينتقل جميع السكان بالسرعة نفسها إلى النظام الجديد. وبين خطة يُفترض أن تخفّض كمية النفايات

> تشكّل المواد القابلة للفرز نحو 10% من إجمالي وزن النفايات فيما يبلغ متوسط سعر الطن منها نحو 100 دولار

المُرسلة إلى المطامر وواقع يحتاج إلى وقت للتأقلم، ظهر التحدّي منذ الأيام الأولى: كيف يمكن فرض الفرز قبل تأمين انتقال سلس إليه؟

المشكلة ليست في مبدأ الفرز بل في طريقة التطبيق (الأرشيف-الأخبار)

المشكلة ليست في مبدأ الفرز بل في طريقة التطبيق. فالبلديات ولجان البيئة وضعت خططاً لتنظيم جمع النفايات المفروزة وفق جداول وآليات محدّدة، ونظّمت محاضرات ولقاءات لتعريف السكان بها، وبالتزامن أزالت مستوعبات شركة «رامكو» من جوانب الطرق وطلبت تأمين مستوعبات خاصة داخل المنازل.

وبحسب الآلية المُعتمدة، توضع المواد القابلة لإعادة التدوير، من ورق وكرتون وبلاستيك ومعادن وزجاج نظيف، في أكياس زرقاء، فيما تخصّص الأكياس السوداء لبقايا الطعام والمناديل المستعملة والحفاضات وغيرها من النفايات المنزلية غير القابلة لإعادة التدوير. ووفق معلومات «الأخبار»، تتولى البلديات جمع النفايات بشاحنات خاصة تابعة لها، وفق جداول تختلف من بلدة إلى أخرى ومقابل بدل مادي. وبعد الجمع، تُفرز النفايات، على أن تتولى «رامكو» نقل الجزء غير القابل لإعادة التدوير، فيما تذهب المواد القابلة للتدوير إلى الجهات العاملة في هذا القطاع.

10% فقط قابلة للبيع في سهيلة

في سهيلة، تعتمد البلدية آلية لفرز المواد القابلة لإعادة التدوير وبيعها إلى معامل متخصّصة، ومنها قوارير المياه والعبوات البلاستيكية المليّنة والزجاج والتنك. وتشكّل هذه المواد نحو 10% من إجمالي وزن النفايات، فيما يبلغ متوسط سعر الطن منها نحو 100 دولار، ما يؤمّن للبلدية مردوداً شهرياً يراوح بين 1200 و1500 دولار. ولكن لا يحوّل هذا المردود النفايات إلى مصدر ربح للبلدية، إذ يُستخدم لتغطية جزء من تكاليف اليد العاملة والنفقات التشغيلية المترتبة على الجمع والفرز والنقل.

أمّا الكلفة التي سيتحمّلها السكان، فلا تزال متفاوتة بين بلدة وأخرى. ففي عشقوت، لم تُحدّد بعد قيمة البدل الذي سيُستوفى من المنازل، فيما تتجه بلديات أخرى إلى إدخاله ضمن الرسم البلدي السنوي.

«رامكو»: البديل أكثر كلفة

في المقابل، يضع المدير العام لشركة «رامكو»، وليد بو سعد، النقاش في إطار الكلفة. ويقول لـ«الأخبار» إن المواطن يدفع حالياً نحو 35 دولاراً عن كل طن في إطار العقد المركزي المُبرم بين الشركة والدولة، مقدّراً أن لجوء البلديات إلى متعهدين أو شركات بديلة، أو إلى إنشاء معامل خاصة بها، قد يرفع الكلفة إلى 500 دولار للطن.

ويشير بو سعد إلى أن «رامكو» ستواصل جمع النفايات غير القابلة للفرز حتى كانون الأول 2026، موعد انتهاء عقدها مع مجلس الإنماء والإعمار لجمع النفايات ونقلها في قضاءي المتن وكسروان ومدينة بيروت.

المستوعبات تختفي والأكياس تبقى

منذ بدء تطبيق النظام، ظهرت المشكلة المباشرة على جوانب الطرق. فبعد إزالة المستوعبات، استمر بعض المواطنين في ترك أكياس النفايات في المواقع نفسها التي كانت تضم الحاويات. لذا، تعتزم البلديات، وفق معلومات «الأخبار»، تشديد الرقابة عبر مراجعة كاميرات المراقبة وتنظيم محاضر ضبط وتسيير دوريات ميدانية للملاحقة الرمي العشوائي. لكنّ عدداً من السكان يردّ المشكلة إلى سرعة الانتقال من النظام القديم إلى الجديد، وإلى عدم وصول التعليمات مباشرة إلى الجميع.

على سبيل المثال، سميرة، من سكان بلدة عشقوت، لم تبدأ الفرز مع انطلاق الخطة لأنها، كما تقول، لم تعلم بها مباشرة، إذ «اكتفت البلدية بنشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي من دون التواصل المباشر مع السكان».

ولا تعترض سميرة على الفرز نفسه، «الخطوة جيدة، ونحن بحاجة إلى المحافظة على نظافة البلدة والبيئة»، تقول، ولكنها ترى أن تطبيقها كان يحتاج إلى تحضير أفضل وتدريب السكان على آلية الفرز قبل إزالة المستوعبات كلياً. وتقترح رفعها تدريجياً بما يمنح الناس وقتاً للتأقلم مع النظام الجديد.

أمّا كاتيا، وهي من سكان المنطقة، فتقول إنها بدأت تنقل نفاياتها وتبحث عن حاويات في بلدات أخرى بعدما رُفعت المستوعبات من بلدتها، في وقت لم يلتزم فيه جميع السكان بعد بنظام الفرز.

من جهته، يقترح إيلي حلاّ انتقالياً يقوم على إبقاء حاويات عامة في نقاط محدّدة، على أن تكون مخصّصة للنفايات المفروزة، بدلاً من إزالة المستوعبات دفعة واحدة. ويرى أن ذلك قد يتيح انتقالاً أكثر واقعية إلى النظام الجديد.

خبر أمني

عصابات ترصد السيارات المتروكة في بيروت: بطاقة تحدّد «الهدف»

بطاقة صغيرة تُترك على زجاج السيارة قد تكون كافية لتحديد ما إذا كانت هدفاً مناسباً للسرقة. هذا ما تكشفه إحدى الطرق التي باتت تعتمدها مجموعات تنشط في سرقة قطع السيارات في بيروت، مستفيدةً من بقاء عدد كبير منها مركوناً لفترات طويلة، بعدما غيّرت الحرب والنزوح والاكتظاظ عادات أصحابها وأماكن ركنها.

وتفيد مصادر أمنية بتسجيل ارتفاع ملحوظ، خلال الفترة الأخيرة، في سرقة قطع السيارات في العاصمة، وسط معطيات تشير إلى تنامي نشاط مجموعات منظّمة تنفّذ عملياتها بصورة مُمنهجة. وترجّح المصادر أن تكون هذه المجموعات قد استفادت من حالة النزوح والاكتظاظ السكاني، ولا سيما في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة في بيروت والضاحية الجنوبية.

فبعد الحرب، أبقى عدد من المواطنين سياراتهم في النقاط التي كانوا قد اختاروها خلال فترة العدوان باعتبارها أقل عرضة للقصف، فيما اضطر آخرون إلى ركن سياراتهم بعيداً من أماكن إقامتهم نتيجة الاكتظاظ وعدم توافر مواقف. وفي الحالتين، بقيت بعض السيارات لفترات طويلة من دون أن يتفقّدها أصحابها، ما جعلها هدفاً أسهل للسرقة.

وتشير المعطيات إلى أن بعض المجموعات لا تكتفي بالبحث عن السيارات المتروكة، بل تستخدم أساليب احتيالية للتأكد من أن أصحابها لا يتفقّدونها دورياً.

ففي قصقص، أقدم أفراد، قبل أيام، على وضع بطاقات على سيارات متوقفة على جانبي الطريق كُتب عليها: «إذا كانت السيارة للبيع، التواصل على الرقم...». وبعد أيام، يعودون إلى المكان لتفقّد السيارات. وبقاء البطاقة في مكانها يشكّل بالنسبة إليهم مؤشراً إلى أن صاحب السيارة لم يقترب منها، فيعمدون إلى سرقة بعض قطعها.

ولا تقتصر العمليات على السيارات المتروكة لأيام. ففي منطقة الجناح، تعرّضت سيارات للسرقة بعدما خُطّم زجاج نوافذها، فيما كان أصحابها يتابعون مباراة في كرة القدم. وحضرت دورية من قوى الأمن الداخلي وفتحت تحقيقاً في الحادثة، ليتبيّن أن السيارات كانت مركونة في نقطة لا تغطيها كاميرات المراقبة التابعة للأجهزة الأمنية.

أمّا في فترة النزوح الشديد، فطاولت السرقات معظم السيارات المتوقفة على جانب الطريق في محلة الأونيسكو، والتي تعود نسبة كبيرة منها إلى نازحين كانوا يقيمون في ثانوية مار الياس. وبحسب المعطيات، لم يقتصر الأمر على قطع السيارات، بل شمل أيضاً الموجودات التي تركها أصحابها داخلها، وخصوصاً أجهزة الراديو، إضافة إلى سحب البنزين من بعضها، مستفيدين من بقائها متوقفة لفترات طويلة وعدم تفقّدها بانتظام.

كذلك، تستغل مجموعات السرقة السيارات التي تعرّضت للقصف وبقيت في أماكنها. وفي المقابل، تضيق خيارات الركن أمام أصحاب السيارات، إذ تدفعهم الحملات الأمنية المنتظمة لقوى الأمن الداخلي إلى تجنّب بعض الأماكن خشية تسطير محاضر ضبط في حقهم أو رفع سياراتهم.

مقالة

حرّروهم الآن فالكرامة لا تنتظر المفاوضات

عمر نشابة

أين هم الأسرى اللبنانيون الذين خطفهم العدو الإسرائيلي؟ هل يتلقّى الجرحى من بينهم العلاج؟ هل يحصل المرضى من بينهم على الدواء؟ ومن يحميهم من التعذيب والإهانة، ومن يطمئن عائلاتهم؟ هذه الأسئلة يجب أن تتصدّر الاهتمام اللبناني، كل يوم. حين تُحجب المعلومات ويُترك الأهل للغموض، يصبح الصمت قسوة إضافية. أيّ ضمير يقبل أن تستمر الحياة العامة كأنّ هؤلاء غير موجودين؟ المطلب واضح: تحرير الأسرى والمحتجزين اللبنانيين فوراً، والكشف عن مصير كل مفقود. وفي انتظار تحقيق ذلك، لا بدّ، الآن، من معلومات موثوقة عن أماكن الاحتجاز والحالة الصحية، ومن زيارات الصليب الأحمر الدولي وتواصل مع العائلات. هذا هو الحدّ الأدنى الذي لا يقبل التأجيل، ولا يجوز تسويفه كإنجاز يغني عن التحرير. أن تعرف الأمّ إن كان ابنها حياً ليس منّةً من السجّان، ولا مكافأة تُنتزع بتنازل سياسي.

تضمّ اللائحة المُحدّثة ستة وثلاثين اسماً لأسرى ومعتقلين ومفقودين لبنانيين. وتشمل أسماءً وردت معلومات عن وجود أصحابها في سجن أيالون الإسرائيلي، وأخرى لم يُحسم مصيرها. لا تسمح هذه المعطيات بالجزم بأن الجميع في مكان واحد أو في الوضع نفسه؛ لكنها تفرض متابعة كل اسم حتى كشف الحقيقة كاملة. الغموض سبب لمضاعفة العمل، لا لإسقاط صاحبه من الحساب.

وراء هذه الأسماء عائلات تتوزّع أيامها بين انتظار الخبر والخوف منه. أمّ لا تعرف إن كان ابنها يتألم، وطفل يسأل عن أبيه، وزوجة تحمل أعباء البيت والأولاد والبحث عن معلومة. لا يجوز أن يُطلب منهم التكيّف مع الغياب، ولا أن يُتركوا يستجدون انتباهاً عاماً. يكفيهم ما يفعله العدو بأبنائهم؛ لا تضيفوا إلى وجعهم شعوراً بأن بلدهم اعتاد غيابهم.

أسماء لا يجوز طمسها

تشير اللائحة المُحدّثة إلى 17 أسيراً مدنياً، وتضمّ أيضاً صياداً مفقوداً وممرّضين متطوعين. فيها عمّال ألمنيوم وصيادون ومزارعون وراع وشرطي بلدي وأشخاص اختطفهم جنود العدو الإسرائيلي من منازلهم. والأشدّ دلالة أن 11 من الأشخاص السبعة عشر المدنيين سُجّلت حالات اختطافهم بين إعلان وقف إطلاق النار في 27 تشرين الثاني 2024 وتجدّد العدوان في آذار 2026. أي إن معظم هذه الفئة اختُطف خلال مرحلة كان يُفترض أن تتيح العودة إلى البيوت والعمل.

كان علي ناصر يونس وفؤاد حبيب قطايا متوجّهيْن لتسلّم ورشة ألمنيوم حين اعتُقلا في كانون الأول 2024. وأُصيب حسين أمين كركي وقُتلت والدته أمامه، قبل اقتياده جريحاً في كانون الثاني 2025. وفي أيار 2026، اختُطف شوقي وأحمد وعلي عطية أثناء العمل في حقولهم في حلتا. هذه الوقائع تفرض أسئلة عن بشر اقتُلعوا من حياتهم: أين أصبحوا؟ من يتابع أوضاعهم؟ وماذا قيل لعائلاتهم؟

لا يحقّ للعدو أن يطمس هذه الوقائع بتعميم صفة قتالية على الجميع وربطهم بالمقاومة. وحتى من شارك في القتال لا يفقد، متى أصبح في قبضة عدوه، حقّه في الحماية من التعذيب والإهانة والمعاملة اللاإنسانية. صفة أسير الحرب تُحسم بالقانون، ومن لا تنطبق عليه لا يصبح بلا حقوق. وإسعاف الجريح لا يجعل الممرّض مقاتلاً. أمّا التمييز بين العائلات بحسب الموقف السياسي لأبنائها فهو انحطاط أخلاقي.

لا حقّ للسجّان في المساومة على البشر

حين يُبقي مدنيّ محميّ محتجزاً بصورة غير مشروعة لإكراه لبنان على تقديم تنازل شرطاً لإطلاقه، تكون أمام أخذ رهائن. تحظر ذلك المادة 34 من اتفاقية جنيف الرابعة، وتعدّه المادة 147 من مخالفاتها الجسيمة، ويجرّمه نظام روما الأساسي في المادة 8، الفقرة الثانية (أ)، البند الثامن. وقد يشكّل الحبس غير المشروع جريمة حرب مستقلة حتى إن تعذّر إثبات غرض المساومة. ليس في القانون رخصة لحبس إنسان حتى يدفع آخر ثمن حريته. وما نُشر عن ربط الجانب الإسرائيلي بحث الإفراج عن اللبنانيين بمطالب تتعلق بمفقودين ورفات من ملفات أخرى يستوجب المُساءلة والمحاسبة. ان إبقاء مدنيين محتجزين بصورة غير مشروعة لانتزاع مقابل يكشف طبيعة الجريمة. لكل مفقود حقّ في الكشف عن مصيره، ولا يبيح هذا الحقّ احتجاز إنسان آخر. والطعام والدواء والحماية من التعذيب والتواصل العائلي حقوق واجبة، لا أوراق تفاوض.

> يكفي ذوي الاسرى ما يفعله العدو بأبنائهم، فلا تضيفوا إلى وجعهم شعوراً بأن بلدهم اعتاد غيابهم

ولا يعلّق وقف إطلاق النار أو بدء المفاوضات ضمانات المحتجزين. يجب تمكين اللجنة الدولية للصليب الأحمر من زيارتهم ومقابلتهم على انفراد ومتابعة أوضاعهم ونقل أخبارهم إلى عائلاتهم. والمادة 143 من اتفاقية جنيف الرابعة لا تجيز تحويل الاستثناء المؤقت المرتبط بضرورة عسكرية قهرية إلى حظر عام ودائم للزيارات. كما تلزم القاعدة العرفية 117 أطراف النزاع باتخاذ جميع التدابير الممكنة لمعرفة مصير المفقودين وإبلاغ عائلاتهم بما لديها من معلومات. حقّ الأهل في الحقيقة لا ينتظر أي صفقة.

ماذا فعلتم اليوم من أجلهم؟

هذا هو السؤال الذي يجب أن يلاحق المسؤولين اللبنانيين كل يوم. لا يكفي كلام عام عن المتابعة، ولا وعد بأن الملف حاضر على الطاولة. المطلوب من رئاسة الجمهورية والحكومة والوزارات والأجهزة المختصة عمل متصل لتحريرهم: من المسؤول بالاسم عن كل حالة؟ ما الطلبات التي وُجّهت؟ وما الخطوة التالية حين يمتنع العدو عن الإجابة؟ من واجب الدولة أن تشرح ما تفعله، وأن تُحاسَب على تقصيرها.

نحتاج إلى سجلّ موحّد يميّز بين الاحتجاز المُثبت والفقدان، ويوثّق ظروف كل اختطاف، وإلى متابعة قانونية ودبلوماسية لكل اسم، ومطالبة لا تنقطع بالكشف عن أماكن الاحتجاز والحالة الصحية، وبالإفراج الفوري عن كل محتجز بصورة غير مشروعة. يجب تحريك التحقيقات أمام القضاء المختص وإحالة الوقائع إلى الآليات الدولية المعنية. وعلى الدولة تحديد جهة اتصال ثابتة للأهالي، وإطلاعهم بانتظام على المعلومات والخطوات، مع تأمين الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي والمساعدة المعيشية لمن يحتاج إليها.

وعلى الإعلام أن يجعل قضيتهم حاضرة يومياً. في الأخبار والتحقيقات والمقابلات والأسئلة الموجّهة إلى المسؤولين، لا يجوز أن تصبح العائلات مادة موسمية. المطلوب ملاحقة الأجوبة وكشف التقصير، مع احترام خصوصية الأهالي ومواقفهم، وحمايتهم من الشائعات ومن استغلال حزنهم. كل يوم بلا خبر جديد يجب أن يكون يوماً جديداً للسؤال: لماذا لا نعرف؟

والمجتمع أيضاً مسؤول. على النقابات والجامعات والجمعيات والقوى السياسية أن ترفع الصوت، وتنظّم تحرّكات سلمية مستمرة، وتساند العائلات عملياً. لا يجوز حصر القضية بأهالي الجنوب أو بطائفة أو بحزب. هؤلاء لبنانيون، وحقوقهم لا تحتاج إلى امتحان ولاء. وحين تُترك أمّ وحدها أمام غياب ابنها، فإن الخلل يصيب الضمير العام.

لا يجوز أخلاقياً أن يمرّ يوم من دون المطالبة بهم. يوم صمت إضافي هو يوم آخر يواجه فيه المحتجز مصيره بعيداً عن أهله، وتُترك فيه عائلة المفقود نهباً للخوف. الغضب هنا واجب، شرط أن يتحوّل إلى عمل ومُساءلة وإصرار. حرّروهم الآن. اكشفوا مصيرهم. ولا تطلبوا من العائلات مزيداً من الصبر فيما يُمنح السجّان مزيداً من الوقت.

بورتريه

علي مزرعاني يحرس ذاكرة النبطية منذ نصف قرن

أكثر من مليون وثيقة وصورة تختزن تاريخ النبطية ومنطقتها وجبل عامل في أرشيف علي مزرعاني، الذي امضى عقوداً في تصوير ذاكرة المكان وجمعها وحفظها. ذاكرة ظلّ يحاول، عدو لا يقتل الإنسان وحده، بل يطمس تاريخه، محوها بالنار

نظمية الدرويش

كانت السيارة السوداء تنطلق مسرعة من النبطية نحو الساحل، فيما كانت الغارات الإسرائيلية تحاصر الطريق. وفي صندوقها، كان علي مزرعاني يحمل ما استطاع إنقاذه من أرشيفه؛ يحمل جزءاً من ذاكرة النبطية، وجزءاً من حياته. حين بلغ الزهراني، شعر للمرة الأولى أنه نجا. لكن نجاته لم تكن تكتمل إلا بخروج أرشيفه من النبطية معه. وكما قال بعد وصوله: «اليوم نجونا أنا وأرشيفي».

كانت السياسة جزءاً من الحياة اليومية لعلي مزرعاني (نظمية الدرويش)

كان مزرعاني قد اتخذ قرار العودة إلى النبطية بعدما اشتدت الاعتداءات الإسرائيلية على المدينة في نيسان، خوفاً على أرشيفه الذي لم يتمكن من إخراجه منها حين نزح في الأيام الأولى للحرب الأخيرة على لبنان في آذار 2026. دخل المدينة الخالية من سكانها تحت وابل الغارات، وتوجه إلى منزله الذي كان يُؤوي مكتبته وأرشيفه، وجمع ما استطاع حمله، ووضعه في صندوق سيارته، ثم انطلق نحو الساحل.

لم يكن يحمل صوراً ووثائق فحسب، بل سنوات من حياته وذاكرة مدينة كاملة، فضلاً عن مسوّدات كتب كان يعمل عليها، بينها ثلاثية عن النبطية ستبصر النور قريباً. كانت تلك المسوّدات جزءاً من مشروعه المستمر في حفظ تاريخ المدينة، وتوثيق تفاصيلها وتحوّلاتها وشخصياتها وأمكنتها.

وُلد علي مزرعاني عام 1963 لعائلة نزحت من بلدة دير سريان منذ عام 1948، إثر الاعتداءات الإسرائيلية على قرى جنوب لبنان، قبل أن تعود إلى النبطية عام 1964. كان والده يعمل في أحد الأفران، وانتسب إلى الحزب الشيوعي، ناشطاً في صفوفه، ثم تولى رئاسة نقابة عمال الأفران في النبطية.

في هذا البيت، وبين الاجتماعات واللقاءات والنقاشات السياسية والنقابية التي كانت تدور فيه، ترعرع علي. كانت السياسة جزءاً من الحياة اليومية، وكانت الصحف والمجلات تصل إلى المنزل باستمرار، ومنها مجلة «الأخبار» الأسبوعية وجريدة «النداء» اليومية الصادرتان عن الحزب الشيوعي، ومجلة «المدار» الشهرية الصادرة عن الاتحاد السوفياتي. ومن بين هذه المطبوعات بدأت علاقته الأولى بالقراءة، قبل أن تتحول، خطوة بعد أخرى، إلى اهتمام بتتبع الأخبار وحفظها وفهم سياقها.

ومع تصاعد الاعتداءات على النبطية عامي 1976 و1977، وصولاً إلى اجتياح الجنوب عام 1978، أُغلقت الأفران، ففتح والده بسطة لبيع الدخان في ساحة النبطية. لم تكن البسطة مجرد مكان للعمل، بل صارت لعلي نافذة يومية على المدينة، ومنها بدأت حكاية الأرشيف تتخذ شكلاً أكثر وضوحاً.

كانت أوراق الجرائد والمجلات القديمة تلفت نظره، خصوصاً تلك التي كان باعة الخُضر والفواكه يستخدمونها لتوضيب بضاعتهم، ثم يتركونها على البسطات عند الرحيل. كان يجمع ما بقي منها صالحاً، ويقص الصور منها ويحفظها في دفتر من 50 ورقة. يقول مزرعاني إنه جمع بهذه الطريقة كتابين يدويين، قبل أن يهديه خاله المغترب في الاتحاد السوفياتي كاميرا من نوع «زينيت» في آذار 1978. كان يومها في الخامسة عشرة. من بسطة والده في ساحة النبطية، كان قريباً من تفاصيل المدينة وأهلها. بدأ يكتب يومياته، يسجل ما يراه من قصف واعتداءات وتدمير وتهجير، ويحاول أن يحفظ بالكلمات ما يمر أمام عينيه. ثم جاءت الكاميرا لتضيف إلى الكلمات صورة، ولتحوّل الملاحظة اليومية إلى شهادة قابلة للبقاء.

علي مزرعاني اتخذ قرار العودة إلى النبطية بعدما اشتدت الاعتداءات الإسرائيلية (نظمية الدرويش)

كانت أول صورة التقطها لمجموعة من البيوت التي دمّرها الاحتلال الإسرائيلي خلال اجتياح عام 1978 في حي السراي في النبطية. صورة التقطها فتى لم يكن يعرف يومها أنها ستصبح بعد سنوات وثيقة من وثائق المدينة. فالصحف والمجلات في ذلك الوقت لم توثّق حجم الدمار الذي لحق بحي السراي، فجاءت عدسة مزرعاني لتلتقط ما غاب عن صفحات الجرائد، وتحفظ مشهداً من النبطية كان يمكن أن يضيع. ومنذ ذلك الوقت، ترسّخت لديه قناعة بأن الصورة ليست مجرد لقطة عابرة، بل وثيقة تحفظ الحدث وتتحوّل مع الوقت إلى مرجع. يقول مزرعاني: «يمكن غيري يصوّر الصورة ويهملها، أما أنا بالنسبة إليّ فالصورة تاريخ، والتاريخ لازم يتوثّق وينحفظ، لأنها مع الوقت بتصير مرجع، وخصوصاً للأحداث».

وفي مدينة تتعرض لمحاولات طمس وإبادة تستهدف الحجر والإنسان والذاكرة، مثل مدينة النبطية، يصبح حفظ الذاكرة فعلاً يتجاوز التوثيق. فالنبطية ليست مجرد مدينة تتعرض للدمار، بل حاضرة عريقة من حواضر جبل عامل، بما تختزنه من تاريخ وثقافة وحياة اجتماعية وسياسية. وما يفعله علي مزرعاني هو الوقوف في عكس مسار هذا الطمس؛ فكل صورة يحفظها، وكل وثيقة ينقذها، وكل صفحة يعيدها إلى الضوء، هي استعادة لجزء من ذاكرة المدينة وحضارتها.

في وجه عدو يريد محو كل شيء، يصبح علي مزرعاني حامياً للذاكرة؛ يحفظ ما يحاول العدو اقتلاعه، ويترك للمدينة ما يشهد على أنها كانت هنا، وأن تاريخها لا يُهدم بهدم حجارتها. فكيف اذا كان علي مزرعاني حارس هذا التاريخ وحامي الذاكرة!

حين ماتت الصورة الورقية

ظلّت الكاميرا التقليدية والتظهير الورقي جزءاً من تجربة مزرعاني لسنوات طويلة، إلى أن اضطر عام 2006 إلى التخلي عنها والانتقال إلى التصوير الرقمي، مع التحوّل الذي فرضته التكنولوجيا على عالم التصوير. لم يكن الانتقال بالنسبة إليه مجرد تبديل في الكاميرا، بل فقداناً لجزء من علاقة خاصة بالصورة التي اعتاد أن يحملها بين يديه بعد التقاطها وتظهيرها. فالصورة الورقية، بالنسبة إلى مزرعاني، كانت تحمل قيمة تتجاوز ما يظهر فيها؛ كانت شيئاً مادياً يمكن حفظه والعودة إليه بعد سنوات.

يقول بأسف: «الصورة الورقية بتعنيلي أكتر، وبأسف إنها ماتت». واصل مزرعاني التصوير الرقمي، لكن من دون أن تتغيّر علاقته بالصورة بوصفها وثيقة. بقي هاجسه الأساس هو حفظها وأرشفتها، سواء جاءت على ورق أو استقرت في وسيط رقمي، لأن قيمة الصورة عنده لا تتوقف عند لحظة التقاطها، بل تبدأ منها.

إنتقل بالوفاة إلى رحمة الله تعالى
المرحوم رياض وليد رعد

والدته: ميرنا سعيد
زوجة والده: ميرنا داغر
جده: الأستاذ رياض رعد
جدته: جمال حمدون
جده لأمه: جورج سعيد
أخواله: مارون وجوزيف سعيد
خالاته: لورا وتيريز
سيصلى على جثمانه الطاهر ويوارى الثرى
نهار السبت ٢٩ آب ٢٠٢٦ بعد صلاة الظهر في جبانة الشياح
تقبل التعازي للنساء والرجال قبل الدفن في حسينية الشياح
الأسفون: آل رعد - آل سعيد - آل داغر - آل حمدون وعموم أهالي ساحل المتن الجنوبي

كلمات متقاطعة 5165

أفقيا

1- أحد موسيقيي فريق البيتلز الانكليزي - 2- عاصمة أوروبية - صوت الماء - 3- بلدة لبنانية في قضاء بعلبك - عائش - 4- الإمتناع عن تنفيذ أوامره - كاس - 5- ثلج بالأجنبية - مدينة فرنسية - وشى - 6- خاصم أشد الخصومة - مدينة ألمانية - 7- شخصية خيالية من سلسلة روايات الفنتازيا «أغنية الجليد والنار» والمسلسل التلفزيوني «صراع العروش» - كرياج - 8- حرف جر - مدينة ألمانية - للتافف - 9- شعوب دولة عظمى - ادرج الميت في الكفن - 10- شجر صمغي

عمودياً

1-فنان لبناني من اغانيه « صدمة عمري» - 2- للنداء - الإسم الفينيقي لمدينة صيدا - 3- فتى أسطوري يوناني رائع الجمال عشق صورته المنعكسة في الماء - جرذ بالأجنبية - 4- مدينة ألمانية - مدينة مصرية - 5- ضد ضَيّقنا - وكالة الفضاء الأميركية - 6- يفرون - 7- تضحك وهي تخرج صوتها من خياشيمها - للتمني - صفة أطيب طعام - 8- للمساحة - يبس الخبز او اللحم - حلّ العقدة - 9- حبق - للندبة - 10- ممثلة مصرية من أعمالها مسلسل «فض اشتباك»

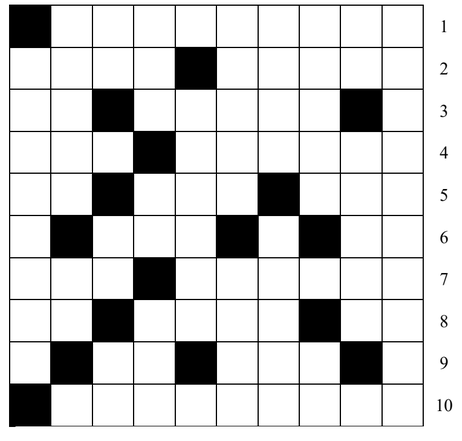

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- ست الكل - شبل - 2- متهوّر - امون - 3- وز - السند - 4- ريا - ترف - ان - 5- غشكم - دوي - 6- آت - اكوا - ور - 7- نرش - را - 8- ميل غيبسون - 9- هايتي - لوح - 10- تململ - مالج

عمودياً

1- سمير غانم - 2- ت ت - يشتريهم - 3- اهواك - شلال - 4- لوز - ما - غيم - 5- كر - كايتل - 6- اردو - بي - 7- الفوارس - 8- شمس - اولاً - 9- بونا - نول - 10- لندندري - حج

sudoku 5165

		8			6			2
5		4				8		6
			5	1			3	
	6			8				5
7	8			6			4	
				7	5		8	
6		7	8					4
		2	6		1	3		
8					7	1		9

حلول الشبكة السابقة

7	4	5	6	2	3	1	9	8
2	1	6	8	5	9	3	7	4
8	9	3	1	4	7	5	2	6
5	3	7	9	1	6	4	8	2
9	6	2	4	3	8	7	5	1
4	8	1	5	7	2	6	3	9
1	7	4	2	9	5	8	6	3
6	5	9	3	8	1	2	4	7
3	2	8	7	6	4	9	1	5

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 462

كلمة السر من 8 حروف: وزير وكاتب وشاعر أندلسي

ابن خاتمة - الظاهرية - ابن باجة - ابن حزم - المتنبي - بن هذيل - بن - جابر - خفاجة - ذو - زرياب - سراج - سهل - شهيد - شعر - عبد - قسمونة - لسان - ملوك - نثر

س	ر	ش	ب	ب	ا	ي	ر	ز	ا
ر	ب	ا	ه	ن	ث	ر	ن	د	ا
ا	ا	ة	ب	ي	ن	ب	ب	ة	ب
ج	ج	ز	ي	ن	د	ع	ل	ج	ن
ل	س	ا	ن	ر	خ	ي	ه	ا	ب
ك	و	ل	م	د	ه	ا	س	ف	ا
ة	ن	و	م	س	ق	ا	ث	خ	ج
و	ى	ن	م	ل	ا	ر	ظ	م	ة
ا	ب	ن	ح	ز	م	ع	ذ	ل	ة
ل	ي	ذ	ه	ن	ب	ش	و	ن	ا

حلول الشبكة السابقة: غرينلاند

عملية حسابية 462

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	+		X		=	93
X	■	X	■	X	■	
	X		X	4	=	96
–	■	٪	■	X	■	
	X	2	X		=	90
=	■	=	■	=		
69		36		60		

حلول الشبكة السابقة

85	–	10	٪	3	=	25
٪	■	X	■	X	■	
5	X	6	٪	2	=	15
X	■	+	■	X	■	
4	X	9	٪	3	=	12
=	■	=	■	=		
68		69		18		

شبكة العنكبوت 462

إعداد نعوم مسعود

1 – 6 صانع الأحذية ومصلحها
5 – 25 ملك سعودي راحل
23 – 36 فيلم دراما مصري صدر عام 1976 شاركت فيه السيدة ماجدة الرومي
35 – 46 من أكثر الجرائد مبيعاً في سوق الصحافة البريطانية
45 – 49 آلة موسيقية نفخية
47 – 54 لاعب كرة قدم أرجنتيني راحل
53 – 60 احدى مسرحيات الأخوين رحباني
59 – 62 رتبة عسكرية
62 – 70 ممثلة أميركية من أفلامها « البحيرة الزرقاء »
70 – 75 قارب مطاطي صلب
74 – 78 بلدة لبنانية في قضاء عكار
78 – 84 ولاية أميركية عاصمتها لانسينغ
83 – 87 أضواء
86 – 97 قصيدة للشاعر ابي فراس الحمداني غنتها السيدة أم كلثوم
96 – 100 من الحلويات العربية
100 – 103 احدى العاب الحظ واليانصيب
102 – 108 مدينة كندية
107 – 110 بلدة لبنانية في قضاء البترون

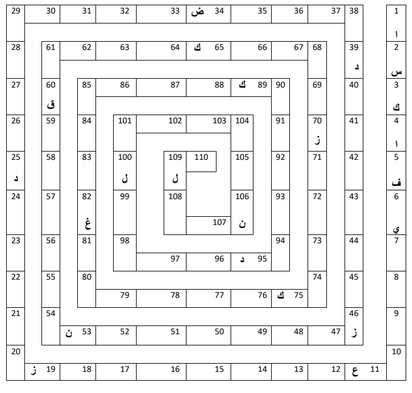

حل شبكة العنكبوت السابقة

المناجذ - ذو القفار علي بوتو - توفيق الحكيم - كيم ايل سونغ - غابورون - روني فهد - هدوني هدوني - نيكسون - ناسي عجرم - رمضان - انكوراج - اجنبي - بيت الدين - دبنا حايك - كركدن - دندورما - مارتين دو غار - اربيل

شبكة العنكبوت 462

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5165

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مخرج تلفزيوني وسينمائي تونسي (1961-2019). توفي إثر ذبحة قلبية في القاهرة

5+6+5+1+3+2 = اللهفة والتوق ■ 10+9+4+7 = من أسماء الشيطان ■ 8+11 = للنداء

حل الشبكة الماضية: **لوران كابيلا**

الحدث

الآثار (غير) المرئيّة لحرب إيران

مديونية أميركا تتجاوز 40 تريليون دولار

سلام محمد

ليست مشكلة الدَّين الحكومي في الولايات المتحدة حديثة العهد، بل هي تعود إلى سنوات عدّة سابقة، إلّا أنها باتت اليوم تهدّد بحدوث «نوبة قلبية اقتصادية»، في ما لو استمرّ العجز المالي على حاله، وذلك وفقاً لتعبير أحد أشهر المستثمرين الأميركيين. لا بل إن القائم بأعمال المراقب العام الأميركي حذّر سابقاً وبوضوح من أن «الدَّين المتزايد بسرعة يزيد من خطر حدوث أزمة مالية، وحان وقت التحرّك». والحال أن قدم الظاهرة التي تحوّلت تدريجياً، تحت ضغط سياسات داخلية وخارجية، إلى مشكلة تراكمية فشلت الإدارات المتعاقبة في معالجتها والتحكّم بها، لا يقلّل من تأثيرات الحرب على إيران، التي، بحسب توقّعات الاقتصاديين، ستُجعل تلك المشكلة تبدو أكثر حدّة - ولا سيما أن الكلفة المباشرة للعمليات العسكرية تجاوزت إلى الآن، وفق بعض التقديرات البحثية غير الرسمية، نحو 40 مليار دولار -، فضلاً عن تأثيراتها الاقتصادية الأخرى.

التحوّل إلى مشكلة مُزمنة

كيف تعاني الولايات المتحدة من عجز دائم في موازنتها، بينما هي لديها أكبر اقتصاد عالمي؟ بداية، لا بدّ من الإشارة إلى أن الدَّين الحكومي لا علاقة به بحجم الاقتصاد، وإنّما هو تعبير مباشر عن الفجوة المتشكّلة بين النفقات والإيرادات المتحقّقة. والدَّين ليس دوماً سلبياً، ولا سيما عندما يُستخدم لزيادة الإنتاجية، ويكون مضبوطاً ولا يتحوّل إلى عبء كبير. الإجابة على السؤال السابق تتلخّص في سببَين: الأوّل، ميل الحكومات الأميركية إلى الإنفاق المتزايد على برامجها ومشاريعها الداخلية والخارجية، والذي تغريها في المضيّ فيه القدرة الكبيرة على الاقتراض بسبب قوة اقتصادها وعملتها («الدولار»)، وعمق سوق سندات الخزينة لديها - على الرغم من أن تلك القدرة ليست بلا حدود -. أمّا السبب الثاني، فهو الأزمات الاستثنائية التي عاشتها البلاد، وتسبّبت بحدوث عجوزات كبيرة، من خوضها حروباً خارجية كلّفت مليارات الدولارات، إلى الانتكاسات الاقتصادية التي عاشتها كالأزمة المالية العالمية لعام 2008، وأزمة جائحة «كوفيد-19» لعام 2020، وغيرهما.

الأهمّ أن هذه العجوزات استمرّت في التفاقم حتى بعد انتهاء تلك الظروف، وصولاً إلى الوقت الراهن، إذ بحسب تقديرات مكتب الميزانية في «الكونغرس»، فإن العجز الفيدرالي المتوقع لعام 2026، بلغ، في تقدير شهر شباط/ فبراير الماضي (أي قبل الحرب على إيران)، نحو 1,9 تريليون دولار. وعلى ذلك، فمن المتوقّع أن يبلغ مجموع العجوزات بين عامَي 2026 و2035، نحو 23,1 تريليون دولار، وهو رقم سيكون بحاجة إلى تعديل في ظلّ التبعات الاقتصادية للحرب على إيران.

المشكلة ليست في أن حجم الدَّين صار كبيراً فقط، وإنّما في كلفة خدمته، التي تحوّلت إلى بند متضخّم في الموازنة العامة، إذ تشير تقديرات مكتب الميزانية إلى أن صافي مدفوعات الفائدة على الدَّين سوف يتجاوز تريليون دولار في عام 2026 - مقابل نحو 970 مليار دولار في عام 2025 -، وأن يرتفع إلى نحو 2,1 تريليون دولار سنوياً في عام 2036، حيث ستصل الفوائد إلى 4,6% من الناتج المحلّي وقتذاك. ولا يقتصر اختلال الجهود الحكومية الرامية إلى ضبط عجز الموازنة، على قصورها عن زيادة الإيرادات بعيداً عن سندات الخزينة وبنسبة مساوية لزيادة النفقات فقط، وإنما يمتدّ إلى فشلها أيضاً في إدارة عملية ضبط النفقات أو تخفيضها. فمثلاً، منذ بدء ولايته الحالية، سعى الرئيس دونالد ترامب إلى تقليص بعض النفقات، داخلياً وخارجياً، فكان أن أوقف في هذا الإطار عمل بعض برامج المساعدات، وخفّض من مساهمة الولايات المتحدة في موازنة هيئة الأمم المتحدة ومنظّماتها ووكالاتها، وغير ذلك. لكن ما تمّ تخفيضه لا يقارن، بأيّ حال، بزيادات الإنفاق في مجالات أخرى.

> زيادة الدَّين بهذا الشكل، ستكون لها عواقب مالية دائمة

دور حرب إيران

يبقى السؤال الأهمّ حالياً هو: كيف ستؤثّر حرب إيران على مشكلة الدَّين الحكومي الأميركي؟ هل ستحوّلها إلى أزمة مستعصية وطويلة الأمد في ضوء الإنفاق المتزايد على الحرب والتوقّعات باستمرارها؟ أم أن ارتفاع أسعار النفط والغاز سيُسهم في منع تفاقم تلك المشكلة؟ للاحتمال الأول ما يبرّره فعلياً؛ فالحرب على إيران أثّرت سلباً على الاقتصاد الأميركي من خلال ما يلي:

- زيادة الإنفاق العسكري المباشر وغير المباشر؛ إذ تتحدّث التقديرات، وفق ما ذُكر آنفاً، عن كلفة أولية للحرب تتجاوز 40 مليار دولار، فيما من المتوقّع أن تواصل هذه الكلفة ارتفاعها جرّاء استمرار أجواء التصعيد وانتشار الحشود العسكرية الأميركية في منطقة الخليج، فضلاً عن فاتورة إعادة بناء المخزونات التي استُنزفت خلال العمليات العسكرية، وإصلاح القواعد والمنشآت التي دمّرتها الصواريخ والمُسيّرات الإيرانية. والجدير ذكره، هنا، أن الإدارة الأميركية طلبت تمويلاً إضافياً قدره 87,6 مليار دولار، يُخصّص منه نحو 70 مليار دولار للإنفاق العسكري المباشر.

- ارتفاع أسعار النفط على خلفية المتزايد على الحرب والتوقّعات الرامية إلى ضبط عجز الموازنة، على قصورها عن زيادة الإيرادات بعيداً عن سندات الخزينة وبنسبة مساوية لزيادة النفقات فقط، وإنما يمتدّ إلى فشلها أيضاً في إدارة عملية ضبط النفقات أو تخفيضها. فمثلاً، منذ بدء ولايته الحالية، سعى الرئيس دونالد ترامب إلى تقليص بعض النفقات، داخلياً وخارجياً، فكان أن أوقف في هذا الإطار عمل بعض برامج المساعدات، وخفّض من مساهمة الولايات المتحدة في موازنة هيئة الأمم المتحدة ومنظّماتها ووكالاتها، وغير ذلك. لكن ما تمّ تخفيضه لا يقارن، بأيّ حال، بزيادات الإنفاق في مجالات أخرى.

دور حرب إيران

يبقى السؤال الأهمّ حالياً هو: كيف ستؤثّر حرب إيران على مشكلة الدَّين الحكومي الأميركي؟ هل ستحوّلها إلى أزمة مستعصية وطويلة الأمد في ضوء الإنفاق المتزايد على الحرب والتوقّعات باستمرارها؟ أم أن ارتفاع أسعار النفط والغاز سيُسهم في منع تفاقم تلك المشكلة؟ للاحتمال الأول ما يبرّره فعلياً؛ فالحرب على إيران أثّرت سلباً على الاقتصاد الأميركي من خلال ما يلي:

-زيادة الإنفاق العسكري المباشر وغير المباشر؛ إذ تتحدّث التقديرات، وفق ما ذُكر آنفاً، عن كلفة أولية للحرب تتجاوز 40 مليار دولار، فيما من المتوقّع أن تواصل هذه الكلفة ارتفاعها جرّاء استمرار أجواء التصعيد وانتشار الحشود العسكرية الأميركية في منطقة الخليج، فضلاً عن فاتورة إعادة بناء المخزونات التي استُنزفت خلال العمليات العسكرية، وإصلاح القواعد والمنشآت التي دمّرتها الصواريخ والمُسيّرات الإيرانية. والجدير ذكره، هنا، أن الإدارة الأميركية طلبت تمويلاً إضافياً قدره 87,6 مليار دولار، يُخصّص منه نحو 70 مليار دولار للإنفاق العسكري المباشر.

الحروب غالبا ما تكون على حساب بعض اوجه الاستثمار العدني، فتكون النتيجة رفع قيمة الدين الحكومي وكلفته (من الويب)

- ارتفاع أسعار النفط على خلفية تعطُّل الإمدادات النفطية عبر مضيق هرمز. وهو ارتفاع تسبَّب بزيادة معدّل التضخم، وجعَل من مسألة خفض أسعار الفائدة يبدو أمراً أصعب بكثير من ذي قبل. وبالتالي، فإن الحكومة الأميركية قد تكون مضطرّة إلى دفع أسعار فائدة أعلى عند طرحها لسندات دين جديدة، أو إعادة تمويل سندات قديمة، وهو ما يعني مزيداً من ارتفاع كلفة خدمة الدين.

- التوقّعات بإمكانية تراجع الإيرادات الضريبية نتيجة لانخفاض نموّ الناتج المحلي الإجمالي، المتأثّر بارتفاع أسعار النفط. صحيحٌ أن هذا الارتفاع زاد من إيرادات شركات النفط والغاز الأميركية وأرباحها، وقد يرفع بعض الإيرادات الضريبية للحكومة، إلّا أنه في المقابل أثّر سلباً على كلفة الإنتاج وتقديم الخدمات في جميع القطاعات الاقتصادية والإنتاجية.

أمّا في خصوص الاحتمال الثاني، فالولايات المتحدة هي بالفعل إحدى أهم الدول المُنتِجة والمُصدِّرة للنفط والغاز، وقد اتّجهت منذ بداية الحرب إلى زيادة كمية صادراتها النفطية بغية التخفيف من تأثيرات إغلاق مضيق هرمز، وهو ما أكسب شركاتها مزيداً من الإيرادات والأرباح؛ وبالتالي، قد يُسهم هذا الأمر في زيادة قيمة بعض الإيرادات الضريبية للحكومة. لكن هنا، لا بدّ من الإشارة إلى ملاحظتَين: الأولى، أن مساهمة قطاع التعدين، بما يشمل استخراج النفط والغاز، في الناتج المحلّي الإجمالي الأميركي لا تتجاوز 1,4%؛ ولذلك، فإن ارتفاع أسعار النفط يعني فرض تكاليف إضافية على عمل قطاعات حيوية من مثل: النقل، الطيران، التصنيع، البتروكيماويات، الزراعة، وغيرها. أمّا الملاحظة الثانية، فمرتبطة بإجراءات الدعم التي قد تضطرّ الحكومة الأميركية إلى اتّخاذها، بغية تخفيف عبء فاتورة ارتفاع أسعار المشتقات النفطية، ولا سيما البنزين، عن كاهل بعض القطاعات.

القادم أسوأ بكثير

مع اقتراب حجم الدين الفيدرالي المُتحفّظ به لدى الجمهور، والبالغ نحو 31,3 تريليون دولار في نيسان/ أبريل الماضي، من حجم الاقتصاد البالغ، أطلق مكتب المحاسبة الحكومية الأميركية تحذيراً من أنه إذا لم يتمّ اتخاذ أيّ إجراء لتقليل العجز كلّ عام، سينمو الدَّين المُشار إليه بأكثر من ضعف نموّ الناتج المحلي خلال السنوات العشر القادمة، ليصل إلى نحو 123% من حجم الناتج في عام 2036. إلّا أن مجريات الأشهر التالية، وتحديداً تطورات الحرب على إيران، جاءت في وقت يتزايد فيه إجمالي الدَّين الوطني الأميركي، الذي تجاوز أخيراً 40 تريليون دولار، بما يشمل الدَّين الحكومي المُحتفَظ به داخل مؤسّسات الحكومة، والمختلف عن الدَّين الفيدرالي المُحتفَظ به لدى الجمهور. ولذلك، لا يمكن اعتبار الزيادة بين الرقمَين قفزة ناتجة من الحرب على إيران وحدها.

زيادة الدَّين بهذا الشكل، ستكون لها عواقب مالية دائمة؛ إذ قد تؤدّي ديون الحكومة الفيدرالية في النهاية إلى خفض مستوى المعيشة لجميع الأميركيين. ولذلك، يقرّ المكتب بأن «هناك حاجة إلى استراتيجية طويلة الأمد لوضع الأمّة على مسار مالي مستقرّ. وكلّما طال انتظارنا للقيام بذلك، زادت الحاجة إلى اتّخاذ إجراءات درامية، وزادت العواقب ألماً على الأميركيين». ويقترح أن تتضمّن تلك الاستراتيجية: تغيير سياسة الضرائب والإنفاق - بما فيها الإنفاق الإلزامي والإنفاق الضريبي - لتقليل العجز السنوي، اعتماد هدف وقواعد للدَّين تُوجّه قرارات صانعي السياسات بشأن الميزانية، ومعالجة الفجوات المالية في صناديق الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي وبرامجهما، والتي من المُقرّر أن تُنفَد في عامَي 2032 و2033 على التوالي.

الملاحظ في معظم ما يكتبه الاقتصاديون ورجال الأعمال الأميركيون حول مشكلة الدَّين، أنهم يتجنّبون الإشارة إلى أثر الحروب العسكرية الخارجية التي شنّتها بلادهم خلال العقود الماضية، في تفاقم ظاهرة الدَّين الحكومي، علماً أن هذه الحروب غالباً ما تُموَّل بالاقتراض إلى جانب الإيرادات العامة، والأهمّ أنها تكون على حساب بعض أوجه الاستثمار المدني، فتكون النتيجة رفع قيمة الدين الحكومي وكلفته، من دون تقديم عائد مالي مباشر إلى الخزانة يمكّن من سداد الدَّين، أو عائد استثماري أو إنتاجي مُستدام.

دعوات داخلية إلى فكّ الحصار «بالقوة»
إيران تتوقّع عودة «الحرب الهجينة»

طهران - محمد خواجوئي

عزّز تحوّل الولايات المتحدة من خيار الحرب العسكرية إلى الحرب الاقتصادية ضدّ إيران، قراءة لدى الأجهزة الأمنية الإيرانية تفيد بأن واشنطن، بعد عجزها عن تحقيق أهدافها، باتت تركّز في استراتيجيتها الراهنة على تقويض قدرة طهران على الصمود؛ وذلك بهدف تأجيج الاستياء الشعبي، وإثارة الفوضى والاضطرابات خلال الأسابيع والأشهر المقبلة. ويتجلّى هذا التقييم بوضوح في أحدث بيان صادر عن جهاز استخبارات «الحرس الثوري»، مساء أول من أمس؛ إذ جاء فيه أن «نقطة ارتكاز الاستراتيجية الأميركية الحالية تتمحور حول زعزعة الاستقرار وخفض مستوى الصمود الوطني للإيرانيين».

وحذّر البيان من مساعي «تحريض المواطنين لنقل مشاعر الاستياء إلى الشارع»، متّهماً، كلاً من الولايات المتحدة وإسرائيل، بهندسة مخطّط جديد «لممارسة الضغوط من الداخل» ضدّ إيران، وذلك عقب «فشل مساعي إسقاط النظام عبر الهجمات العسكرية». وحدّد الجهاز محاور الاستراتيجية الجديدة في «شنّ ضربات دورية محدودة، وتفعيل بؤر الأزمات، وخوض الحرب النفسية، وزعزعة استقرار الأسواق النقدية والمالية، وتنفيذ العمليات المخلّة بالأمن». ولفت أيضاً إلى محاولات «تضخيم واستغلال بعض نقاط الضعف، والنواقص، والقيود الداخلية في إدارة البلاد». وأكد، في الوقت ذاته، الجاهزية لـ«التصدّي لأيّ عمل يستهدف زعزعة الهدوء والوفاق والتماسك الوطني في البلاد، وإحباط المخطّطات المخلّة بالأمن لأجهزة تجسّس العدو في الداخل، وعلى امتداد الشريط الحدودي».

وفي السياق نفسه، حذّر حسين طائب، الذي عُيّن أخيراً من قِبل قائد الجمهورية، مجتبى خامنئي، رئيساً لمنظمة «الباسيج»، في مواقف نشرتها وسائل الإعلام الإيرانية، أمس، من أن «العدو يسعى إلى خلق الاستقطاب وتأجيج الاستياء في الداخل». وأشار إلى تحوّل الاستراتيجية الأميركية من «الحرب الصلبة» إلى «الحرب الهجينة»، قائلاً: «بعد فشله في الحرب العسكرية رغم النفقات الباهظة، يسعى العدو إلى تعطيل الاقتصاد، وإغلاق الأعمال التجارية، وإبطاء وشلّ عجلة الإنتاج في البلاد»، مضيفاً أن «مخطّط العدو يقوم على تعطيل دورة الإنتاج والتجارة والاستهلاك في إيران، وهو ما كان يسعى إليه سابقاً بالصواريخ والقنابل، فيما يتابعه اليوم عبر الأدوات الأمنية والقاضية إليه».

وتماشياً مع هذه الرواية، اعتبرت وكالة «تسنيم»، في تقرير لها، أن ادّعاءات الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بشأن استهداف المحتجّين في إيران بواسطة قنّاصة النظام، تحمل رسالتَين: «فالولايات المتحدة تسعى، من جهة عبر دعم التيّارات المعارضة وتسليحها، إلى تعزيز القدرة على تصعيد العنف وزرع انعدام الأمن في الميدان؛ ومن جهة أخرى، تعمل منذ الآن على تجهيز وإدارة السردية الإعلامية لتحميل الجمهورية الإسلامية تبعات هذا العنف».

> تقييم لاستخبارات «الحرس» يخلص إلى أن أميركا تسعى إلى زعزعة استقرار إيران من الداخل

ولطالما شكّلت محاولات إثارة الصلبة» إلى «الحرب الهجينة»، قوقرة ضغط ضدّ النظام، إحدى الاستراتيجيات الثابتة للولايات المتحدة في السنوات الأخيرة. وخلال احتجاجات كانون الثاني الماضي، التي اندلعت عقب تراجع قيمة العملة الوطنية -بفعل العقوبات أولاً-، دعا ترامب المحتجّين مراراً إلى مهاجمة المراكز الحكومية، واعداً إياهم بأن «المساعدة الأميركية في طريقها إليهم». لكن تصدير الولايات المتحدة وقتها، رضا بهلوي، نجل شاه إيران السابق، الذي سعى إلى تقديم نفسه كقائد للاحتجاجات وبديل سياسي، والذي يرتبط بصلات أمنية وثيقة مع إسرائيل، بل سبق له أن زار الأراضي المحتلة، والتقى رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، دفع كثيرين إلى اعتبار اضطرابات كانون الثاني، نتاج مشروع أمني واسع النطاق أدارته واشنطن وتل أبيب. والمشروع هذا، ظهر واضحاً، مع مرور الوقت، أنه يستهدف استكمال حرب الأيام الـ12 يوماً التي اندلعت في حزيران من العام الماضي، بأدوات هجينة أريد من تفعيلها إضعاف النظام.

وإذ أدّت تلك الاحتجاجات، بالفعل، إلى تأجيج الوضع في إيران، وتعميق الانقسامات، معزّزةً الانطباع بأن النظام بات في موقع ضعف، وأن الفرصة قد حانت لتوجيه الضربة القاضية إليه، فقد مهّد هذا التصوّر لشنّ الهجوم العسكري الثاني في 28 شباط الماضي. غير أنه، وخلافاً للحسابات الأولية، ورغم اغتيال القائد الأعلى وكبار القادة العسكريين والسياسيين والأمنيين، لم يتداعَ نظام الجمهورية الإسلامية؛ بل على العكس، أطلقت إيران منذ الساعات الأولى للحرب، ردودها الصاروخية، وبالطائرات المسيّرة، على نطاق واسع، واستمرّت في ذلك بلا انقطاع طوال 40 يوماً. كما أن الهجمات على مراكز الشرطة وتسليح المليشيات الكردية الإيرانية (وهو ما أقرّ به ترامب نفسه)، والتي رآها كثيرون محاولة للتمهيد لتمرّد داخلي، لم تؤدِّ إلى إشاعة الفوضى، في حين أفرزت ديناميات الحرب نوعاً من التماسك والوحدة بين مختلف فئات المجتمع، تجلت معالمه في فعاليات شوارع المدن الإيرانية على مدى الأشهر الستة الماضية، والتي جمعت مؤيدي النظام والمعارضين للعدوان، على السواء.

ويرى مراقبون أن الاستقرار الأمني الداخلي في إيران، كان أحد العوامل التي مكّنت طهران من خوض المواجهة العسكرية بتركيز أعلى؛ وهو ما أوقع واشنطن، في المقابل، في مأزق حرب الاستنزاف العسكرية، ودفعها، في نهاية المطاف، إلى إعادة الرهان على تصعيد الضغوط الاقتصادية. وشكّل الحصار البحري المرحلة الأولى من تلك الضغوط، لتأتي العقوبات الجديدة التي وصفتها الولايات المتحدة بأنها «الأشدّ في التاريخ»، وتدشّن مرحلة جديدة من هذا المسار.

والظاهر أن الولايات المتحدة تراهن على الأثر النفسي لهذه الضغوط، لزرع الخوف وإحداث الانقسام داخل المجتمع وبين أركان الحكم على السواء. وفي الوقت نفسه، تأمل واشنطن أن تُفضي الضغوط الراهنة إلى ارتدادات اقتصادية مباشرة، من قبيل انهيار أكبر في قيمة العملة الوطنية، وارتفاع أسعار السلع، وشحّ المواد الأساسية والأدوية، بما يؤدي إلى إشعال فتيل الاحتجاجات الشعبية. وذلك ما يفسّر تحذيرات الأوساط الأمنية في طهران من احتمال تفجّر اضطرابات داخلية خلال الأشهر الثلاثة المقبلة.

في المقابل، وبالتوازي مع تشديد الإجراءات والمراقبة الأمنية في الداخل، اتّخذت السلطات الإيرانية خطوات تعويضية لتعزيز القدرة على الصمود الوطني، شملت إدارة سوق الصرف، وترشيد الاستهلاك، وتأمين السلع الأساسية والمستلزمات الطبية عبر مسارات ومنافذ بديلة، في ظلّ الحصار البحري المفروض أميركياً. وفي هذا السياق، كشف نائب وزير الاقتصاد الإيراني، مرتضى زمانيان، أمس، عن تكثيف نشاط مجموعة العمل الخاصة بـ«غرفة الحرب» داخل الوزارة، موضحاً أن الحكومة وضعت خططاً لإدارة تداعيات الحرب الاقتصادية والتعامل مع مختلف السيناريوات، بدءاً من الظروف القصوى وصولاً إلى الحالات الاعتيادية.

مع ذلك، يرى فريق داخل إيران أن كسر الطوق الاقتصادي يتطلّب المبادرة إلى عمل عسكري مباغت على المستوى الإقليمي، يكفل قلب رقعة الشطرنج ومنح تكريس الحصار المفروض على البلاد كأمر واقع.

العراق

قاليباف مُكلَّفاً بمنع «الانفجار»
نحو «رسمنة» السلاح... لا تسليمه

بغداد - فقار فاضل

يكشف قيادي في «الإطار التنسيقي»، في حديث إلى «الأخبار»، أن رئيس مجلس الشورى الإيراني، محمد باقر قاليباف، الذي زار بغداد قبل أيام، أوكلت إليه، من جانب قيادة بلاده، مهمّة التعامل مع ملفّ سلاح فصائل المقاومة العراقية، ومناقشته مع الأطراف المعنيّة، مبيّناً أن هذه المهمّة تتركّز على منع تحوّل مشروع «حصر السلاح في يد الدولة»، إلى مواجهة داخلية قد تهدّد تماسك المعسكر السياسي والأمني المتحالف مع إيران.

وبحسب المصدر، فإن قاليباف دفع، خلال لقاءاته الأخيرة في بغداد، في اتجاه بلورة صيغة لا تقوم على تسليم الفصائل سلاحها، بل تهدف إلى الحفاظ على بنيتها ودورها، مع وضع ترسانتها تحت مظلّة رسمية. وكانت تحدّثت تقارير عن طرح متداول، مفاده إبقاء السلاح لدى الفصائل أو إيداعه لدى هيئة «الحشد الشعبي»، بدلاً من تسليمه إلى الحكومة. ووفقاً للقيادي في «الإطار»، فإن «طهران تدعم التهدئة، ولا تريد الوصول إلى مواجهة أو صدام داخل الصفوف الأمنية والعسكرية العراقية».

وتأتي هذه الحركة الإيرانية في وقت تضيق فيه المساحة الزمنية أمام حكومة رئيس الوزراء، علي الزيدي، التي جعلت من «حصر السلاح» - تحت ضغط أميركي كبير - أحد عناوين برنامجها، مع اقتراب الموعد المُعلن لانتهاء مهمة «التحالف الدولي» في العراق (30 أيلول). وكان ناقش رئيس «مجلس القضاء الأعلى»، فائق زيدان، بعد عودته من زيارة إلى طهران، مع القائم بالأعمال الأميركي في بغداد، جوشوا هاريس، ما وُصفت بـ«الإجراءات القضائية» المتعلّقة بالجهات والأشخاص الذين يحملون السلاح بعد انقضاء تلك المهلة.

ويرى النائب عبد الحمزة الخفاجي، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «مسألة حصر السلاح قد تكون بعيدة المنال»، مشيراً إلى أن «المفاوضات الحالية لم تنتج أثراً ملموساً. والحكومة لا تزال تُراوح في ملف السلاح، ولا توجد خطوات حقيقية عدا الإعلام والتصريحات السياسية». وفي الاتجاه نفسه، يرى الباحث في الشأن السياسي، علي الزرفي، أن ملف السلاح «شائك جداً

> يُتداول طرح لإبقاء السلاح لدى الفصائل أو إيداعه لدى هيئة «الحشد الشعبي»

وفيه تدخّلات كبيرة»، قائلاً، لـ«الأخبار»، إن «المرجعية الدينية سبق أن دعت إلى حصر السلاح، لكن الدعوة لم تقابَل بمشروع واقعي أو نية حقيقية إلّا بعد تصاعد الضغوط الأميركية على العراق». وبحسب الزرفي، لم تُقدِم الحكومة حتى الآن على «خطوة حقيقية» ربطاً بهذا الملف، بل وضعت نفسها أمام مهلة الـ30 من أيلول، فيما لا تزال فصائل عدّة متحفّظة، ولم تُبدِ استعداداً فعلياً لتسليم سلاحها، رغم محاولات قادة الإطار» الضغط عليها.

وتزداد صعوبة مهمّة حكومة الزيدي، مع استمرار شكوك الفصائل نفسها في الانسحاب الأميركي، ففي أحاديث متكرّرة مع عناصر وقيادات في الفصائل، تؤكد هذه الأخيرة أن سلاحها «خطّ أحمر»، وترفض التخلّي عنه باعتبار أن الولايات المتحدة قد تعود إلى العراق تحت عناوين جديدة. وتستند تلك الرؤية إلى تجربة ما بعد 2003، حين خاضت جماعات مسلّحة مواجهات مع القوات الأميركية، قبل أن تعيد تشكيل أدوارها داخل المنظومة الأمنية والسياسية، وتتموضع في مواجهة النفوذ الأميركي الذي ظلّ متغلغلاً في مفاصل كثيرة من البلاد.

من جهته، يقول القيادي في «الإطار التنسيقي»، علي الموسوي، لـ«الأخبار»، إن «الجميع يدعم رئيس الوزراء في حصر السلاح بيد الدولة، لأن ما يجري من أحداث أمنية، وحتى جريمة الدورة الأخيرة، كل ذلك يؤكّد خطورة وجود السلاح خارج سلطة الدولة». ويضيف أن «المسار السياسي يشهد مشاورات مُكثّفة بين القوى السياسية لمعالجة ملفّ السلاح، والوصول إلى صيغة توافقية مع الفصائل تضمن حصر قرار استخدام القوة بيد الدولة، من دون الذهاب إلى مواجهة أو صدام داخلي»، مؤكداً أن «الحوارات مستمرّة للوصول إلى صيغة تحفظ للدولة هيبتها وسيادتها، وفي الوقت نفسه تأخذ في الاعتبار خصوصية الفصائل ودورها خلال السنوات الماضية».

مع ذلك، تستمرّ واشنطن، التي عدّت على لسان القائم بالأعمال الأميركي، في نيسان الماضي، موقف «الإطار التنسيقي الداعم لحصر السلاح» خطوة نحو ترسيخ السيادة العراقية، في الضغط في اتجاه تحقيق نتائج «ملموسة»، لا تقتصر على إعادة تسمية السلاح أو نقله من جهة رسمية إلى أخرى. ومن شأن هذه الضغوط أن تزيد موقف الحكومة صعوبة، ولا سيما أن الأخيرة بدأت تُظهر ميلاً إلى الصيغة الإيرانية الهادفة إلى منع وقوع انفجار بين الفصائل والدولة.

قاليباف خلال زيارة إلى قبر أبو مهدي المهندس (أ ف ب)

فلسطين

من الطائرات الورقية... إلى معبر «إيرز»
غزة ملعباً للمزايدات الانتخابية

غزة - **يوسف فارس**

لا يزال الموسم الانتخابي في دولة الاحتلال يلقي بثقله على مسارات وقف الحرب، التي يَظهر رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، المأزوم داخلياً، معنيّاً بتخريبها، خصوصاً مع عدم اكتراثه بمطالب «مجلس السلام»، وتطنيشه اعتراضات الوسطاء - اللافظية على أيّ حال - على استمرار مسلسل القتل في قطاع غزة. وفي هذا السياق، حذّر الممثل الأعلى لـ«مجلس السلام»، نيكولاي ملادينوف، في تصريحات صحافية أمس، من أن «عدم الالتزام بخريطة الطريق يهدّد بانهيار وقف إطلاق النار»، موضحاً أن تحذيره موجّه إلى الجانبَين الفلسطيني والإسرائيلي على السواء، على الرغم من أن الأخير هو مَن يواصل انتهاك الاتفاق.

ويأتي هذا في وقت يبدو فيه المشهد الداخلي الإسرائيلي هشّاً إلى الحدّ الذي لا يَحتمل معه ائتلاف نتنياهو الحاكم، حتى الحديث عن احتمال فتح معبر بيت حانون (إيرز) أمام البضائع التجارية والمساعدات، إذ سارع نتنياهو ووزير أمنه يسرائيل كاتس، إلى إصدار بيان مشترك، نفيا فيه بشكل قاطع ما أوردته «القناة 12» العبرية، نقلاً عن مصدر أمني، من أن واشنطن طلبت من تل أبيب، قبل أشهر، فتح المعبر المُشار إليه في إطار تطبيق «المرحلة الثانية» من «خطّة السلام» الأميركية. وأكّدا أنه لا توجد أيّ نية لاتخاذ خطوة في هذا الاتجاه، مضيفَين أن «سياسة إسرائيل في غزة واضحة ولم تتغيّر: لن يكون هناك أيّ إعمار قبل تفكيك سلاح حركة حماس وإخلاء قطاع غزة من السلاح بالكامل».

غير أن ما كشفته «القناة 12» يسلّط الضوء على مقدار الارتهان الإسرائيلي للقرارات الأميركية في أكثر ملفّات الدعاية الانتخابية حساسية، أي جبهة غزة التي لم تُغلق بعد. وردّت القناة على بيان مكتب نتنياهو بالتأكيد أن قرار فتح المعبر اتُّخذ بالفعل في الأوساط الأمنية، وأن الإجراءات اللازمة لذلك بدأت بناءً على توجيهات المستوى السياسي، على أن يُفتح «إيرز» في الأول من الشهر المقبل. وأضافت أن القضية طُرحت ونوقشت خلال جلسة تقييم شامل عُقدت أول من أمس برئاسة رئيس الأركان، إيال زامير.

وهكذا، فإن «بيت حانون» (إيرز)، الذي كان قبل الحرب يربط قطاع غزة بالأراضي المحتلّة عام 1948، ويمرّ عبره يومياً مئات المسافرين الحاصلين على تصاريح دخول إلى الأراضي المحتلّة، فضلاً عن استخدامه جزئياً لمرور كميات محدودة من البضائع التجارية، تحوّل فتحه اليوم إلى مادة للمزايدة الانتخابية، في ما يكشف حجم الابتزاز والشعبوية اللذَين يحيطان بجبهة قطاع غزة، إذ تتنافس أطراف اليمين الإسرائيلي في إظهار أكبر قدر من التصلّب والاستعداد للتصعيد، في محاولة لاستقطاب أصوات الناخبين، وهو ما يُعدّ مؤشراً على الحاجة الداخلية إلى التنصّل من الضغوط الأميركية لوقف الحرب، وليس العكس.

وفي هذا السياق أيضاً، يُفهم استخدام جزئياً لمرور كميات محدودة من البضائع التجارية، تحوّل فتحه اليوم إلى مادة للمزايدة الانتخابية، في ما يكشف حجم الابتزاز والشعبوية اللذَين يحيطان بجبهة قطاع غزة، إذ تتنافس أطراف اليمين الإسرائيلي في إظهار أكبر قدر من التصلّب والاستعداد للتصعيد، في محاولة لاستقطاب أصوات الناخبين، وهو ما يُعدّ مؤشراً على الحاجة الداخلية إلى التنصّل من الضغوط الأميركية لوقف الحرب، وليس العكس.

وفي هذا السياق أيضاً، يُفهم استخدام ذريعة رخيصة وتافهة، من مثل «طائرات الأطفال الورقية»، لتبرير تصعيد سياسة الاغتيالات مجدّداً، إذ هدّد كاتس باستهداف مَن يطلق الطائرات الورقية، ومَن يصنعها من الأخشاب والنايلون والخيوط، وحتى الأماكن التي تطير منها. وفي ذلك محاولة واضحة لاستعادة أجواء عام 2018، حين استُخدمت في «مسيرات العودة» طائرات ورقية مُحمّلة بمواد حارقة، وإسقاطها - ولو كذباً - على الواقع الحالي، بما يتيح لنتنياهو إظهار أعلى مستويات الاهتمام بـ«أمن» مستوطني «غلاف غزة»، الذين يحمّلونه مسؤولية الفشل في السابع من أكتوبر.

> تتزامن الضغوط الأميركية مع أزدياد حدّة الصراع داخل معسكر اليمين نفسه

وفي خلفية هذا الاستثمار السافر المستمرّ في الدماء الفلسطينية، لا يجد اليمين الإسرائيلي الحاكم في الدفع الأميركي نحو الانتقال إلى «المرحلة الثانية» من اتفاق وقف إطلاق النار، وتحديداً مع دخول نتنياهو الأشهر الأكثر حساسية في حياته السياسية، فعلاً «بريئاً». فبعد عشرة أشهر مرّت من دون إنجاز يُذكر على مستوى تنفيذ الاتفاق، يبدو أن سياسة الإحراج الأميركية الحالية، والمقتصرة إلى الآن على تصريحات لا تتحوّل بالضرورة إلى وقائع على الأرض، باتت تنعكس لدى نتنياهو وحلفائه مُؤشراً على استثمار ما في المسار الانتخابي، لن يصبّ بالضرورة في مصلحة الائتلاف الحالي.

وبالعودة إلى تصريح ملادينوف، فهو يُعدّ الثاني له خلال أسبوع واحد، وإن بدا هذه المرة أكثر دبلوماسية من الإحاطة التي قدّمها أمام «مجلس الأمن»، وطالب فيها إسرائيل بوضوح بوقف عمليات الاغتيال التي تهدّد «خطة ترامب»، وهو ما عدّته وسائل إعلام عبرية، وقتذاك، هجوماً صريحاً على نتنياهو. وقال ملادينوف إنه إذا انهار وقف إطلاق النار، «فلن تكون هناك خارطة طريق نعود إليها»، و«لن تكون هناك إدارة لنشرها، ولن يبقى شيء على الأرض لإعادة بنائه»، مؤكداً أن ذلك «لن يكون مجرّد انتكاسة، بل نقطة اللاعودة للجميع».

وفي التصريحات نفسها، كشف ملادينوف أنه جرى تحديد آلية نشر «قوة الاستقرار الدولية» ومواقع انتشارها داخل القطاع، مشيراً إلى التوصّل إلى اتفاق مع المغرب للمشاركة فيها، فيما لن تكون تركيا جزءاً منها. وبذلك، أعاد ملادينوف الضرب على وتر ملفّ «القوة الدولية» التي يؤكد نتنياهو، أسبوعياً، أنها لن تتمكّن من ممارسة مهامّها قبل نزع السلاح. لكنّ الممثّل الأعلى لـ«مجلس السلام» شدّد على أن طلائع القوة يجب أن تصل إلى غزة قريباً، لافتاً إلى تلقّي تعهدات مالية بقيمة سبعة مليارات دولار للمساهمة في إعادة إعمار القطاع. وأشار إلى أن قطر ومصر وتركيا أدّت دوراً مهماً في دفع الاتفاق مع حركة «حماس» قدماً، معرباً عن أمله في أن تتسلّم «اللجنة الوطنية» مهامّها قريباً. أمّا في ما يتعلّق بالوضع الإنساني، فتحدّث عن وجود «مناقشات جديدة» مع الجانب الإسرائيلي بشأن زيادة إدخال المساعدات إلى غزة.

وعلى المقلب الإسرائيلي، تتزامن الضغوط الأميركية مع ازدياد حدّة الصراع داخل معسكر اليمين نفسه، إذ أغلق وزير «الأمن القومي» ورئيس حزب «عوتسما يهوديت»، إيتمار بن غفير، الباب أمام جهود نتنياهو لإعادة توحيد أحزاب اليمين المتطرّف، معلناً رفضه القاطع خوض انتخابات «الكنيست» المقبلة ضمن قائمة مشتركة مع وزير المالية ورئيس حزب «الصهيونية الدينية»، بتسلئيل سموتريتش.

ولم يطل الوقت قبل أن تنعكس أجواء هذا التأزّم في الميدان، مع افتتاح جيش الاحتلال بازاراً جديداً للقتل في القطاع. وبدأت موجة التصعيد الأحدث بمجزرة طاولت عائلة عابدين في منطقة القرارة، شمال مدينة خانيونس، وأدّت إلى استشهاد عائلة كاملة من ثلاثة أفراد، بينهم طفل. ومن ثمّ، تواصلت الاغتيالات في حيّ الصبرة في مدينة غزة، حيث استشهد مواطن واحد على الأقل، فيما أغارت طائرات مُسيّرة على تجمّع للمواطنين في حيّ النفق، شرقي المدينة، لترتفع حصيلة، أمس، إلى ستة شهداء وعشرات المصابين.

لا يرى اليعيت الإسرائيلي الدفع الأميركي نحو التهدئة، مع دخول نتنياهو الأشهر الأكثر حساسية سياسياً، «فعلاً برينا» (هنّ الوبر)

اجتماعات العلمين
مصر تدفع نحو حوار فلسطيني - فلسطيني موسّع

القاهرة - **الأخبار**

تراهن القاهرة على نتائج الاجتماعات التحضيرية المُكثّفة التي تُعقد حالياً بين الفصائل الفلسطينية، للتمهيد لعقد حوار فلسطيني - فلسطيني موسّع، بحضور رئيس السلطة، محمود عباس، وقيادات الفصائل، حسبما تقول مصادر مصرية في حديثها إلى «الأخبار». وعلى رغم أن تلك الاجتماعات، التي انعقدت خلال الأيام الماضية في مدينة العلمين، لم تفضِ إلى نتائج ملموسة، في ظلّ استمرار الخلافات، فإن اللقاء الذي جمع نائب رئيس السلطة، حسين الشيخ، ومدير المخابرات المصرية، حسن رشاد، قبل أيام، تناول «عدداً من النقاط المحورية التي تعتقد القاهرة أنه يمكن البناء عليها للدفع نحو تفاهمات أوسع».

وفيما كان من المُقرّر أن تستضيف مصر، الأحد الماضي، اجتماعاً بين حركتَي «فتح» و«حماس»، لمناقشة الترتيبات الخاصة بالانتخابات التشريعية المُقرّرة في تشرين الثاني المقبل، أُلغي اللقاء، في اللحظات الأخيرة من دون إعلان أسباب واضحة.

وتعزو المصادر إلغاء الاجتماع، جزئياً، إلى «ما سُرّب قبيل موعده من أنه جاء، بناءً على طلب من حركة فتح، وليس في إطار الاتصالات المصرية الجارية لتقريب وجهات النظر بين الأطراف الفلسطينية».

وفي موازاة ذلك، شهدت العلمين لقاءات عدّة، من بينها اجتماع ضمّ القيادي السابق في حركة «فتح»، محمد دحلان، ووفداً من السلطة، فضلاً عن لقاءات أخرى لم تُكشف تفاصيلها، في ظلّ حرص الأجهزة المصرية على إحاطة المباحثات الجارية بـ«تكتّم شديد»، وفقاً للمصادر. ورافقت اللقاء، «الفتحاوي» مع دحلان، معلومات عن احتمال تشكيل تحالف انتخابي يضمّ «تيار الإصلاح الديمقراطي» في «فتح»، الذي يقوده دحلان، إلى جانب حركتَي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» وقوى أخرى. وترى القاهرة أن التوصّل إلى تفاهم من هذا النوع هو شأنه أيضاً أن يدعم المسار الذي تعمل عليه لإيجاد سلطة سياسية موحّدة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وإذ تشدّد مصر على ضرورة إجراء الانتخابات التشريعية في موعدها المحدّد، رغم العقبات الإسرائيلية المتوقّعة في قطاع، نقل مسؤولوها إلى قادة الفصائل في قطاع غزة «نصائح» بـ«ضرورة ضبط النفس، والعمل على حماية القيادات التي لا تزال موجودة في القطّاع».

أميركا
تمهيديات «الجمهوريين»: ترامب يلقي بثقله خلف «الصقور»

خضر خروبي

مع اقتراب موعد الانتخابات النصفية الأميركية المُقرّرة في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل، لا يزال المرشّحون المدعومون من الرئيس دونالد ترامب في «تمهيديات الجمهوريين»، سواء في السباقات المؤهّلة لانتخابات «الكونغرس»، أو تلك المتعلّقة بمنافسات حكام الولايات، يسجّلون نتائج متفاوتة. فبعد إخفاق عدد من هؤلاء في نحو عشر مناسبات منذ بدء الانتخابات التمهيدية لـ«الحزب الجمهوري» في 3 آذار الفائت، من ضمنهم مرشّحون للحاكمية في ولايات أيوا وكارولينا الجنوبية وجورجيا ووايومنغ ومينيسوتا، وآخرون لمقاعد نيابية في فلوريدا وتينيسي، تمكّنت السيناتور دارلين غراهام، المدعومة من ترامب، وبفارق خمس نقاط، من نيل البطاقة «الجمهورية» لانتخابات مجلس الشيوخ عن ولاية كارولينا الجنوبية، وذلك على حساب منافسها، قائد «تكتّل الحرية» اليميني داخل مجلس النواب، رالف نورمان، المعروف بمواقفه الداعية إلى خفض الإنفاق الحكومي. أيضاً، نال رجل الأعمال المحسوب بدوره على ترامب، مايك مازي، بطاقة ترشيح حزبه لانتخابات حاكم ولاية أوكلاهوما، التي تُعدّ معقلاً لـ«الجمهوريين».

ترامب عامل اساسي للفوز؟

في السباق نحو فوزها في أوّل معركة انتخابية تخوضها في ولاية ساوث كارولينا، في انتظار مواجهتها المرشّحة «الديمقراطية» آني أندروز في الانتخابات العامّة المقبلة، حظيت غراهام بدعم سياسي ومالي كبير من جانب ترامب، بعدما اختيرت لاستكمال ولاية شغيقها السيناتور لينديسي غراهام، المُتوفّى في تموز/ يوليو الماضي. وجاء ذلك على الرغم من التساؤلات التي أثيرت عن مدى إلمام دارلين وخبرتها في قضايا السياسة الخارجية، وبالأخصّ لاستكمال ولاية شقيقها لمدّة تتجاوز 800 ألف دولار. وهو مبلغ يضاف إلى ما أنفقته الحملة على الإعلانات التلفزيونية خلال أسبوعين، والذي بلغ، وفقاً لشركة «آد إمباكت» المتخصّصة في تتبّع الإعلانات، سبعة ملايين دولار، في مقابل مليوني دولار أنفقتها حملة نورمان.

وكما هو الحال في ولاية ساوث كارولينا، كذلك في ولاية أوكلاهوما، حيث فاز المرشّح مايك مازي بترشيح حزبه لانتخابات حاكم الولاية، بعد تغلّبه على المدّعي العام لأوكلاهوما وخارجها، ولا سيما أن صاحبتها اضطرّت إلى خوض جولة الإعادة في أعقاب فشلها في الحصول على نسبة 50 في المئة من الأصوات في الانتخابات التمهيدية التي جرت في الحادي عشر من الشهر الجاري - في مقابل مستويات التأييد التي بدا أن نورمان يحظى بها طوال الأسابيع التي سبقت الجولة المُشار إليها -.

وكمحاولة لتعويض نقاط الضعف في حملة غراهام، قام ترامب، قبل نحو أسبوع، برحلة نادرة رفقة خليفة المرشّح «الصقوري» في مقعد مجلس الشيوخ عن الولاية الواقعة إلى الجنوب الشرقي من الولايات المتحدة، تحديداً إلى مدينة ميريل بيتش، حيث توجّه إلى أنصاره بالقول: «ما أريد أن تفعلوه هو أن تتخيّلوا أن اسمي هو الموجود على ورقة الاقتراع. رجاءً، تعالوا وصوّتوا. إنه أمر في غاية الأهمية».

> دخول ترامب الملحوظ على خطّ «تمهيديات الجمهوريين» مثّل رافعة أساسية لفوز غراهام

وفي جرعة دعم مالي أيضاً، لم يكرّرها ترامب على هذا النحو مع سواها من المرشّحين «الجمهوريين»، وجّهت لجنة العمل السياسي «ماغا إنك»، التي يديرها مستشارو الرئيس، نحو ثلث إجمالي نفقاتها للعام الجاري لرفد حملة غراهام، بقيمة تتجاوز 800 ألف دولار. وهو مبلغ يضاف إلى ما أنفقته الحملة على الإعلانات التلفزيونية خلال أسبوعين، والذي بلغ، وفقاً لشركة «آد إمباكت» المتخصّصة في تتبّع الإعلانات، سبعة ملايين دولار، في مقابل مليوني دولار أنفقتها حملة نورمان.

وكما هو الحال في ولاية ساوث كارولينا، كذلك في ولاية أوكلاهوما، حيث فاز المرشّح مايك مازي بترشيح حزبه لانتخابات حاكم الولاية، بعد تغلّبه على المدّعي العام لأوكلاهوما

تمكّنت السيناتور دارلين غراهام من نيل البطاقة «الجمهورية» لانتخابات مجلس الشيوخ عن ولاية كارولينا الجنوبية (هنّ الوبر)

غينتنر دروموند، المناهض لسياسة ترامب الخارجية، وبخاصة ما يتعلّق بالرسوم الجمركية. والجدير ذكره، هنا، أن المرشح «الجمهوري» لم يتمكّن من ضمان دعمه من جانب الرئيس إلّا بعد أن عدّل موقفه المعارض لأحد مشروعات ضهر الألومنيوم في الولاية، المموّل إماراتياً بقيمة تناهز 4 مليارات دولار، والذي يُنظر إليه كإحدى أولويات ترامب، رغم ما يواجهه من اعتراض في أوساط السكّان المحليين. ومع تمكّنه من تحقيق الفوز في جولة إعادة الانتخابات التمهيدية «الجمهورية»، بعد فشله في حسم السباق في 16 حزيران الماضي، وحلوله في المرتبة الثانية بعد دروموند - وهو «جمهوري بالاسم فقط» وفق ما سبق أن وصفه به ترامب -، سيتنافس مازي مع غريمته «الديمقراطية» سيندي مونسون، وهي زعيمة الأقلّية في مجلس نواب الولاية، على خلافة الحاكم الحالي كيفن ستيت، في الانتخابات العامّة بعد نحو شهرين.

وبحسب مراقبين، فإن دخول ترامب الملحوظ على خطّ «تمهيديات الجمهوريين» في ساوث كارولينا وأوكلاهوما - وإن بدرجة أكبر في الأولى -، عكس قلق الرجل من النتائج الهزيلة المتوالية التي حصدها مرشّحوه أخيراً في عدد من المنافسات التمهيدية، وما حملته من مؤشرات على تضعضع نفوذه داخل «الحزب الجمهوري». إذ لم يَجد ترامب بدّاً، في ضوء تلك المؤشرات، من الإلقاء بثقله على نحو أكبر للفوز في عدد من المنافسات، بخاصة في الولايات الجنوبية، حيث تبدو قبضته على الناخبين «الجمهوريين» مُحكمة (ولا سيما عقب تمكّنه من الإطاحة بالسيناتور بيل كاسيدي في لويزيانا)، والنائب توماس ماسي في كنتاكي). والواقع أن هذا الانخراط هو ما مثّل رافعة أساسية لفوز غراهام، رغم افتقارها إلى الخبرة السياسية، الأمر الذي أقرّت به حين قالت عقب فوزها: «إن كارولينا الجنوبية بالفعل معقّل ترامب. لم يكن من الممكن فوزنا من دونك». بكلام آخر، أظهرت معركتا ساوث كارولينا وأوكلاهوما أن الرئيس لا يزال قادراً على التأثير في توجّهات ناخبي حزبه، خصوصاً في الحالات التي يبدي فيها استعداداً للتواصل معهم شخصياً.

سوريا
دروس دمج «قسد»: أين الطريق نحو التسوية الوطنية؟

عامر علي

جاء الإعلان أخيراً عن انتهاء دور «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) و«الإدارة الذاتية»، من قلب القصر الجمهوري في دمشق، ليتوّج مساراً مُعقّداً لعبت فيه قوى عديدة أدواراً مختلفة. وكانت في مقدّمة تلك القوى، الولايات المتحدة التي تخلّت عن حليفتها السابقة «قسد»، وانحازت إلى حليفتها الجديدة، السلطات الانتقالية، باحثةً عن وصفة يكون فيها «الجميع رابحاً»، ومن شأنها إرضاء الأطراف الفاعلة. وفي مقدّمتها أنقرة ودمشق والأكراد. وجاء حلّ «قسد» بعد نحو 11 عاماً على تشكيلها لمحاربة تنظيم «داعش» بدعم ورعاية من واشنطن، واعتماد الأخيرة عليها باعتبارها القوة الضاربة على الأرض في هذه المواجهة.

كما كانت تركيا قدّمت لـ«قسد» بعض التسهيلات في البداية، وسمحت لمقاتليها بعبور الحدود نحو بعض المناطق، قبل أن تتحوّل العلاقة بينهما إلى «عداوة»، على خلفية اتهام الأولى للثانية بضمّ مقاتلين من «حزب العمال الكردستاني»، المُصنّف على «لوائح الإرهاب» التركية، إلى صفوفها، وإدراجها قائدها، مظلوم عبدي، على هذه اللوائح، والذي من المتوقّع إنهاؤه خلال الأيام المقبلة - بعد تعيين عبدي مستشاراً رئاسياً بموافقة تركية -.

وتوّج الإعلان عن حلّ «قسد» أو إنهاء مهمّتها، وفق البيان الذي قراه عبدي في «قصر الشعب» بحضور وزير الخارجية أسعد الشيباني، يومَين من الاجتماعات المتواصلة، ونحو ثمانية أشهر من محاولات حلحلة عُقد هذا الملف. والظاهر أن الأكراد خرجوا من هذه العملية بالحدّ الأدنى المقبول من المكاسب، بما في ذلك توليهم قيادة الأمن الداخلي في مناطق وجودهم التاريخية، ولا سيما الحسكة وعين العرب (كوباني)، بالتعاون مع السلطات الانتقالية، إلى جانب الاعتراف باللغة الكردية لغةً رسمية في البلاد، بعد السماح بتدريسها كلغة ثانية في مناطق الوجود الكردي، وأيضاً في المدارس الكردية، في محاكاة لتجربة الأرمن والسريان التاريخية في سوريا.

وإلى جانب مسألة «حقوق الأكراد» التي التفّت عليها السلطات الانتقالية بإصدار مرسوم جمهوري بخصوصها - نظراً إلى أن «الإعلان الدستوري» لم يتضمّنها، ولعدم وجود دستور حالي للبلاد -، تمحورت التعقيدات التي أحاطت بالملفّ، حول القضايا العسكرية التي شكّلت الجانب الأكثر أهمّية بالنسبة إلى تركيا. ويرتبط ذلك باعتبارات عديدة، من بينها رفض أنقرة وجود مقاتلين غير سوريين، ولا سيّما أولئك القادمين من جبل قنديل، في صفوف التشكيلات الكردية. وتطلّبت هذه العقدة مداولات عديدة، توصّلت خلالها الأطراف إلى حلّ وسط يرضي جميع الأطراف، يقوم على عدم التخلّي بصورة كاملة عن هيكلية «قسد»، وتحويلها إلى فرقة عسكرية مؤلّفة من ثلاثة ألوية تخضع لسيطرة وزارة الدفاع، ودمج بعض عناصرها بصورة فردية في الوزارة، إلى جانب إخراج المقاتلين غير السوريين.

> تخلّي واشنطن عن حلفائها درس ينبغي للسلطات الانتقالية الاستفادة منه

وبينما كان لعب إقليم كردستان العراق دوراً بارزاً في جهود الوساطة، ساهم زعيم حزب «العمال الكردستاني» المعتقل في تركيا، عبدالله أوجلان، بدوره، في دفع المفاوضات قدماً، وذلك إثر إعلانه إلقاء حزبه السلاح ودعمه للمفاوضات في سوريا. في المقابل، قدّمت السلطات الانتقالية بعض التسهيلات التي حملت تطمينات للأكراد، من بينها منحهم مناصب قيادية، تشمل منصب محافظ الحسكة، ومواقع سياسية أخرى، فضلاً عن تعيين عبدي مستشاراً لرئاسة الجمهورية، وإسناد منصب سياسي إلى إلهام أحمد، سواء في وزارة الخارجية أو في مجلس الشعب، وهو الاحتمال الأكثر ترجيحاً. أيضاً، يسّرت تركيا العملية بانسحابها من المواقع التي كانت تتمركز فيها في عفرين في ريف حلب الشمالي، وإعادة النازحين الأكراد من الجزيرة السورية إلى منازلهم وقراهم.

وفي مفارقة لافتة، بدا ملفّ المقاتلات الكرديات الأكثر تعقيداً؛ إذ رفضت وزارة الدفاع دمجهنّ ضمن هيكليتها، بحجة عدم وجود عناصر نسائية في الوزارة. ومع استمرار رفض «قسد» حلّ «وحدات حماية المرأة»، تمّ البحث عن مخرج وسطي، ليُتّفق في نهاية المطاف على أن تؤدّي وزارة الداخلية دوراً في هذا السياق، وذلك عبر ضمّ تلك الوحدات إلى هيكليتها تحت مسمّى «مكافحة الإرهاب».

وفي صورة أعمّ، يمثّل حلّ «قسد» خطوة كبيرة في سياق منع تمزّق سوريا، غير أنه لا يحمي البلاد بصورة نهائية من هذا الخطر، في ظلّ استمرار أزمة الهوية والتصاعد المتواصل لخطاب الكراهية على أسس عرقية وطائفية ودينية. ومن شأن استمرار هذا الخطاب تعزيز الانتماءات القبلية والطائفية والعرقية على حساب الانتماء الوطني، الذي تعرّض لتصدّعات عميقة خلال الحرب التي عاشتها البلاد.

كذلك، يقدّم «حلّ قسد» نموذجاً واضحاً للسياسة الأميركية البراغماتية، التي قد تتخلّى واشنطن بموجبها عن أقرب حلفائها وتنتقل إلى دعم أطراف أخرى. وهو درس ينبغي للسلطات الانتقالية، الشريك المُفضّل للولايات المتحدة حالياً، الاستفادة منه، خصوصاً أن سوريا لا تزال تسير في مسار صعب يهدّد وحدتها لأسباب عديدة، يرتبط بعضها بالتركيبة المتشدّدة والإقصائية للسلطات، فيما يتعلّق بعضها الآخر بالنفوذ الواسع لقوى إقليمية ودولية، بينها تركيا والولايات المتحدة وإسرائيل. وتستثمر هذه القوى حالة الضعف غير المسبوقة التي تعيشها سوريا، بعدما خسرت معظم قدراتها العسكرية خلال الحرب التي عصفت بها، وهو ما يتطلّب مزيداً من العمل لضمان نجاح «تجربة دمج قسد»، وتحويلها من تفاهم فرضته توازنات إقليمية ودولية إلى تسوية وطنية مُستدامة.

نقاش في المنهج

سعد الله مزرعاني *

موضوع لا بدَّ منه في هذه المرحلة خصوصاً. هو يتصل بالقواعد الأساسية التي تحكم المواقف والتوجهات والسياسات العامة خصوصاً. هذه القواعد تنبثق من صلب الصراع الأساسي في مرحلة تاريخية محدّدة. هي، بذلك، تحيل حتماً (وفق الديالكتيك الماركسي خصوصاً)، عندما يتعلق الأمر بالتناقضات «التناحرية»، أي الأساسية والرئيسية، إلى الحقل الاستراتيجي حيث يتحدّد الطابع العام للصراع ولأطرافه ولأولوياته وللخطط التنفيذية ذات الصلة. هذا طبعاً بخلاف التناقضات الثانوية والجزئية والظرفية التي تُحال إلى خانة التكتيك وحيويته ومستلزماته وتحوّلاته.

ثمة إذاً، موضوعياً، فارق أساسي بين تعامل المؤسسات (الرسمية والشعبية) وتعامل الأفراد، في ما يتصل بالصراعات المذكورة. بالنسبة إلى المؤسسات، فإن ما ينبغي أن يحدّد البرامج والخطط والتوجهات والسياسات والعلاقات، هو التناقض الرئيسي العام، لا التناقضات الثانوية الجزئية. في السياق تتحدّد الخيارات، مبدئياً، استناداً إلى المصالح الوطنية لا الفردية، والعامة لا الجزئية أو الفئوية. كذلك الأمر بالنسبة إلى الأولويات... في الغالب الأعم ينبغي أن تتحدد مواقف وتوجهات المؤسسات استناداً إلى مبادئ واضحة ومكرّسة كالدفاع عن الوطن في مواجهة عدوان خارجي، أو التعاطي مع أزمة أو كارثة طبيعية أو مفتعلة طارئة... أمّا بالنسبة للأفراد فليست الأمور أحياناً على هذا النحو البسيط والواضح. يحدث الالتباس أو التفارق إذا كان المواطن غير موافق على السياسات المعتمدة من قبل السلطة الحاكمة، أو من قبل الجماعة السياسية التي ينتسب إلى صفوفها ويلتزم مبدئياً بقراراتها. في الحالة الأولى، يستطيع المواطن المعترض أن يستخدم ما هو متاح له من حقوق، أو أن يبادر إلى ابتكار ما يراه ضرورياً لإعلان وإيصال اعتراضه. أمّا بالنسبة إلى المواطن الملتزم بجهة مرجعية، حزبية أو سواها، فإنه مُطالب بأن يعتمد الآليات المُقرّة في اللوائح أو الأنظمة الداخلية للجهة التي ينتسب إليها. ذلك أصح وأجدى إذا كان حريصاً على استمرار التزامه بمرجعيته، وكان حريصاً، أيضاً، على تعزيز آليات التفاعل الديمقراطي وسلامة العلاقات للتعبير عن الاختلاف ولتغيير الموقف المشكوّ منه: عبر لفت النظر (إذا كان ذلك يفي بالغرض)، أو عبر نقاش داخلي يؤدي إلى تكوين أكثرية تدعم إحداث التغيير المنشود. ما سوى ذلك يضعف إمكانية التغيير، ويهدّد سلامة العلاقات في المؤسسات، ويؤثّر سلبياً على صورة المؤسسة المعنية لدى الجمهور المُهتم والعام. الأسوأ، عندما تنطوي طريقة إعلان الاعتراض على ادّعاء حقوق لا يملكها المعترض، ما يؤدي إلى إحداث فوضى تستدعي إجراءات وتدابير تضعف طرفي الخلاف في الوقت نفسه. الأجدى، في حالة التناقض الحاد في المواقف، أن يمتلك الطرف المعترض شجاعة إعلان أن اعتراضه رأي شخصي ومبدئي، وأنه لم يعد يرى من الصواب الالتزام بمؤسسة لا تتبناه. ومن غير المقبول أيضاً، أن يكون الاعتراض ناتجاً من سبب خاص: دفعاً لضرر، أو سعياً لانتفاع. هذا أمر لا ينبغي أن يجاز في المؤسسات التي تحمل مشاريع تغيير جذري وتتناصل من أجل قضايا وطنية مصيرية بالنسبة إلى الوطن والمواطن. بالمقابل، لا ينبغي أن يتحوّل الالتزام إلى مجرد عملية قسرية أوامرية تُفرض بالقمع وتستمر بالتضليل. حرية وحق إبداء الرأي عاملان أساسيان في بناء المؤسسات السياسية وفي بقائها.

يجتاز لبنان حالياً مرحلة مخاض خطيرة في مجرى صراع متواصل فيه، وفي المنطقة، منذ إعلان تأسيس الكيان الصهيوني قبل نحو 8 عقود. وهو صراع يتخذ حالياً أبعاداً إقليمية ودولية متفجّرة بسبب سعي واشنطن إلى أحكام هيمنتها بالقوة والإرهاب وشريعة الغاب على المنطقة والعالم، وبسبب دعمها الشامل للمشروع الصهيوني الناشط، بالقتل والدمار والإبادة والتوسع، لإقامة «إسرائيل الكبرى». إزاء هذا المشهد لا مكان للحياد أو التردد أو الخطأ. هذا لا ينطبق على أولئك الذين اختاروا أن يكونوا تابعين ومتواطئين لتثبت سلطاتهم بدعم من قوى العدوان والاستعمار والهيمنة.

بديهي أيضاً أن المشهد يطلق تحدّيات عامة على شعوب ودول العالم عموماً، وعلى شعوب ودول منطقتنا خصوصاً. في الشكل، بدأت الأزمة في 7 أكتوبر 2023. لكن ذلك التاريخ لم يكن سوى محطة أو شرارة في أتون صراع شامل ذي أبعاد دولية متنوعة، وهو يصبح أكثر جذرية وخطورة بحيث لا يمكن التعاطي معه إلا من خلال ما يطرحه من تحدّيات كبرى تتخطى أضراره الجانبية على الأفراد، أو حتى بعض الجماعات هنا وهناك. إن المُستهدف هو شعوب بكاملها وقارات عن بكرة أبيها، فضلاً عن الفئات الشعبية الفقيرة والمتوسطة على مستوى العالم بأسره دون تمييز بين شرق أو غرب... ما يفرض توسيع نطاق المواجهة، وضرورة توحيد جهود مئات ملايين المتضررين. لقد تحوّلت النازية وحلفاؤها إلى عدو ضار ومتوحّش. لكن، بالمقابل، توحَّدت ضدها شعوب ودول وطبقات وإثنيات من شتى أنحاء المعمورة... ما شكّل أساس الانتصار الأعظم في التاريخ عام 1945: بهزيمة مجرمي الحرب واستسلامهم ومعاقبتهم...

سيكون من البديهي، في التعامل مع خطر كبير كالذي نواجه، أن تتوحّد الجهود لدفعه كأولوية مشتركة، بغضّ النظر عن التباينات والحسابات الخاصة. والأجدر أن يبدأ التصحيح في المواقع المقرّرة الرسمية حيث، خلافاً لكل منطق، وبالتعارض مع المصالح الوطنية المصيرية، تُرتكب أفدح الأخطاء وأكثرها تكلفة!

* كاتب وسياسي لبناني

التجوال بين اليسار واليمين في سيرة وليد جنبلاط [3]

أسعد أبو خليل *

هذه مراجعة لمذكّرات وليد جنبلاط، «قدرُ في هذا المشرق: من الحرب الأهلية إلى السلام المُستحيل» في نسختها العربيّة. مُحقٌ جنبلاط كثيراً في قوله إنّ «مقاربة (إدوار) سعيد لا غنى عنها لفهم حاضرنا» (ص. 16). إنّ نقد النظرة والتصوّر الغربي للعرب والإسلام هو أكثر راهنيّة اليوم ممّا كان، لأنّ الغرب يعود إلى جذوره الاستعمارية العنصريّة بصراحة كلّيّة. العداء ضدّ الإسلام والمسلمين بات سياسة مُعلنة لا مُضمرة. لكن هناك أحياناً نزعات استشراقيّة تقليديّة في أحاديث جنبلاط نفسه وبخاصّة في مرحلة اعتناقه لعقيدة بوش عندما تحدّث عن غياب ديكارت في الفكر العربي. هذه فكرة (عن ديكارت) قالها كمال جنبلاط أيضاً في حديث مع هواري بومدين. قال جنبلاط يومها: «نحن للأسف لم نقبل أن يتوطّن ديكارت في شرقنا» (ينقل محسن دلّول العبارة عن كمال جنبلاط في كتاب «جدليّة الفكر والسياسة»). أمّا وليد جنبلاط فذكرها في دفاعه عن أمين معلوف في عام 2016 عندما قال: «ديكارت لم يمرّ علينا ولن يمرّ». هذه التعميمات النمطيّة هي استشراقيّة محض وليس لديها

> اليس من حقّ الشباب ان يعرفوا بالتحديد ما الذي يقصده جنبلاط، وبخاصّة انّ له تاريخاً من مديح انظمة قمعيّة وفاسدة. هو اعاد النظر فقط بتحالفه مع النظامين السوري والّليبي وهذا من السهل لانّ النظامين افترقا عن الحاكم السعودي المُهيمن

أيّ فائدة معرفيّة أو سياسيّة، بل هي تنقل من الاستشراقي الغربي العنصري عن دونيّة العرب لأنّنا لم نعتنق فكر الغرب بحذافيره. ولماذا نحتاج من أجل نهضتنا ورفعتنا وعزّتنا إلى ديكارت (أو إلى غيره من مفكّري الغرب العنصري) وليس إلى فرد من عالمنا نحن؟ لماذا نستعير من الغرب؟ وغرب ديكارت ينحدر باستمرار وهو ينزع نحو الأصوليّات الفاشيّة واليمينيّة، والحركات الدينيّة تنمو في أميركا وتمتزج بالسياسة. الغرب يحتاج إلى ديكارت أكثر ممّا نحتاج إليه نحن. وهناك أحاديث لجنبلاط عن «الحشّاشين» (في الحقبة الصليبيّة) وساعود إليها لاحقاً وهي استشراقيّة بامتياز، ونقضّي البحث التاريخي الرصين عن الحقبة الصليبيّة.

وينتقل جنبلاط في البداية إلى الحرب في عام 2024 ويُفضّل الوحشيّة الإسرائيليّة وتدمير المدن، كما أنّه يروي كيف جمع غالبيّة ممثّلي الدروز السياسيّين والروحيّين وأكّد لهم على أهميّة التضامن الوطني وحُسن ضيافة النازحين. وبالفعل، يروي النازحون أنّ المناطق الدرزيّة كانت من الأكثر تنظيماً واحتضاناً للنازحين من الجنوب (وساهمت داليا -ص. 17- ونورا جنبلاط في تنظيم إيواء النازحين). وكان جنبلاط من دُعاة تجنّب الحرب، إلّا أنّه في البداية ناصرَ موقف الحزب الداعم لغزّة (راجع المقابلة مع خديجة بن قنّة على محطة «الجزيرة»).

ويذكر جنبلاط «صمت الشعوب العربيّة» وأنّ ذلك قاده «إلى اليأس». وجنبلاط مُحقّ في التعبير عن إحباطه من استكانة الشعوب العربيّة وهذه ظاهرة تستحقّ التوقّف والدراسة. كيف يمكن أن أرى في ولاية كاليفورنيا هبّات طالبيّة وشعبيّة في نصرة غزّة أكثر من بيروت وجامعاتها؟ ويصف جنبلاط موقف الأنظمة بـ«الاستنكار الخجول لجرائم الحرب». لكنّه يخلط عندما يقول «إن العنف الذي نشهده اليوم ليس إلّا نتيجة الحُكم الديكتاتوري لشعوبنا». ما علاقة الحُكم الديكتاتوري بالنوايا والممارسات الإباديّة للحركة الصهيونيّة؟ هل إسرائيل كانت ستكون أقلّ عنفاً ووحشيّة لو أنّنا نعم بأنظمة ديمقراطيّة؟ قد يكون جنبلاط يعني أنّ الأنظمة الديمقراطيّة يمكن أن تنظّم اعتراضات واحتجاجات، لكنّ المثال اللّبناني شاهِد على قصور النموذج الديمقراطي في التصدّي لإسرائيل. نحن كنا بلداً متقدّماً سياسيّاً على كلّ البلدان العربيّة وكانت إسرائيل تُمعِنُ فينا قتلاً وتدميراً بلا هوادة، ولم يكن لبنان الديمقراطي يجرؤ على اقتناء السلاح الرادع. والقول إنّ الديمقراطيّة تحمينا من إسرائيل يحتاج إلى أدلّة وبراهين. إنّ القوّة المسلّحة هي اللّغة الوحيدة التي ردعت إسرائيل وصدّت عدوانها في تاريخنا المعاصر. الديمقراطيّات، لو نبتت عندنا، لكانت أصدرت بيانات استنكار وإدانة مثلها مثل الأنظمة الحاليّة. ومَن قال إنّ الأنظمة الديمقراطيّة أقلّ عرضةً للتأثير والنفوذ الأميركي والإسرائيلي؟ هذا هو لبنان، صاغر وخانع، عبر ممثّليه المُنتخَبين ديمقراطيّاً. على العكس، إنّ الديمقراطيّة باتت أرضاً خصبة للتدخّل والتمويل والسيطرة الغربية والصهيونيّة. طبعاً، الديكتاتوريّات القائمة ليست أقلّ خضوعاً للصهيونيّة كما نرى.

يتحدّث جنبلاط بصراحة عن تأثير اغتيال جدّه ووالده عليه. وهو محقٌّ في ذلك وبخاصّة أنّه نجا من محاولات اغتيال عدّة. أقساها تلك التي دبّرها نظام أمين الجميّل أو القوات اللّبنانيّة. من الطبيعي أن يكون هاجس الموت مأساةً، ولهذا فإنّ جنبلاط يتحدّث كثيراً عن تحضير تيمور وإعداده (الذي لا تبدر عنه صفات القيادة أو الأهليّة السياسيّة. تراه مدفوعاً دفعاً غصباً عنه كي يحمل عبء القيادة السياسيّة الموروثة).

يعترف جنبلاط بأنّه دوّن «الفترة طويلة» وقائع يوميّاته (ص. 23) لكنّه لم يلتزم بالعادة التي تحتاج إلى تفرّغ وانضباط. لكن لا يبدو أنّه استعان في المذكّرات بما كان قد كتبه في تلك الفترة الطويلة. هل ينوي نشرها يوماً ما؟ ويُمرِّر جنبلاط، عرَضاً في معرض الحديث (وهو سريع الاستطراد) طلب الاعتذار من القرّاء إذ يقول: «أريد أن أكون صادقاً في كلّ ما أقوله، وأن يسامحني القراء سلفاً على أيّ تجاوز ارتكبتُه في حياتي. لقد بذلتُ حقّاً أفضل ما بوسعي، وذلك عبر اعترافي باخطائي، وممارستي نوعاً من النقد الذاتي». هذا المقطع غير واضح وبخاصّة أنّه يطلب سماح القرّاء «سلفاً». سلفاً يعني أنّه يتحدّث عمّا هو آتٍ، وليس ما سبق. ثمّ: ما هي الأخطاء التي اعترف عنها وما هو نوع النقد الذاتي الذي مارسه؟ أنا أتابع تصريحات جنبلاط وتعليقاته ولا أذكر جرعة نقْد ذاتي. ثمّ: هو يعتذر ثم يعتذر عن الاعتذار. هو خاصم النظام السوري بعد اغتيال الحريري ثم صالحه (بعد أن اعتذر وقال إنّ ابتعاده كان «لحظة تخلٍّ») ثم اعتذر عن الاعتذار وقال إنّ المصالحة كانت بإيعاز من النظام السعودي. هذا النوع من الاعتذار يكاد يشبه كلام المشاهير على أنّ سيّئاتهم تكمن في طيبة قلوبهم وسخائهم. لكنّه تحدّث عن ارتكابات من كلّ الأطراف في السلسلة الوثائقيّة عن «حرب لبنان» والتي نشرتها «الجزيرة» في بداياتها. كان هناك فرصة كي يكون جنبلاط صريحاً أكثر في هذا البند لكنّه فضّل العموميات. هو للأمانة، يعترف بشديد أسفه وحزنه واساه على الضحايا الأبرياء في المجازر ضدّ المسيحيّين الأبرياء والتي أعقبت اغتيال كمال جنبلاط. هو يعترف بذلك دائماً مع أنّه لم يكن مسؤولاً عنه أبداً، لا بل هو الذي أدّى الدور الأساس في إخمادها، ولولاه لكانت قد أودت بحياة الآلاف. يقول عن تلك المجازر: «هي لطخة سوداء في تاريخنا» (ص. 26). في المقابل: لماذا لا نسمع أيّاً مِن قادة «القوات اللّبنانيّة» يقدّمون اعتذارات محدّدة عن مجازر مرعبة مِن قِبَلهم في سنوات الحرب الأهليّة؟ على العكس من ذلك، لا تزال عندهم نبرة اعتزاز وتعالٍ طائفي وسياسي. وفي صيف 1975، أذكر مِن شرفة منزلنا في صوفر كيف أنّ وليد جنبلاط زار مع مجموعة من الشباب المنطقة التي تطلّ على الشبانيّة كي يمنع الاعتداء عليها (رأيتُ جنبلاط مِن قِبَل الباص المدرسي في الآي سي، عندما كنتُ طالباً في أول صفّ ابتدائي وكان هو على مشارف التخرّج).

ينتقل جنبلاط برشاقة بين الحاضر والماضي، ويربط بينهما. يعبّر، وعن حقّ، عن استنكاره لفكرة «تقسيم لبنان إلى كيانات مذهبيّة وحزبيّة. أجد ذلك طرحاً عبثياً وخطيراً» (ص. 25). وهذه الأفكار التقسيميّة ليست إلّا تجديداً وحنيناً إلى زمن الحرب الأهليّة من ميليشيات كانت تنتشي بالتدخّل الإسرائيلي في لبنان. نرى ما هو شبيه بذلك اليوم: محاولات لركوب موجة العدوان الإسرائيلي للتعويض -كما في عام 1975- عن تناقص ديموغرافي طائفي لفرْض أجندات متوائمة مع الحركة الصهيونيّة. وجنبلاط محقّ في توجيه نقْد (وإنْ ملطّف) إلى السلطة الحاليّة بسبب توجّهاتها المتصالحة مع تلك الأجندات.

يريد جنبلاط من الشباب أن ينتفضوا على الفساد والديكتاتوريّة، لكن أليس أجدى لو أنّه وجّه بنفسه انتقادات محدّدة لأوجه الفساد والديكتاتوريّة في العالم العربي؟ أليس من حقّ الشباب أن يعرفوا بالتحديد ما الذي يقصده جنبلاط، وبخاصّة أنّ له تاريخاً من مديح أنظمة قمعيّة وفاسدة. هو أعاد النظر فقط من السهل لأنّ النظامَين افترقا عن الحاكم السعودي المُهيمن. وفي صفحة 26، في الحديث عن الكورونا، يعترض على «العقليّة الرجعيّة لبعض رجال الدين الذين يقولون: «ليات ما سياتي، هذا هو القدر». لكن: أليس المفارقة أنّ القدَر يحتلّ عنوان الكتاب؟

يزهو جنبلاط (في الكتاب، مثلاً ص. 26) وفي أحاديثه وتصريحاته بعلاقاته مع المسؤولين الفرنسيّين، مثل هولاند وجوسبان وماكرون وساركوزي، المُدان بالفساد. لكنّ جنبلاط لا يذكر أنّ كلّ هؤلاء، اليساريّين منهم واليمينيّين، يحملون سجلّاً سيّئاً جدّاً في السياسات تجاه الشرق الأوسط. كلّ هؤلاء ناصروا إسرائيل بلا حدود أو تحفّظ، فعلامَ يتّفق جنبلاط معهم؟ الاهتمام بلبنان؟ هم يهتمّون بلبنان فقط بما أنّه يتعلّق بأمن الاحتلال الإسرائيلي. يقول جنبلاط عن سقوط النظام السوري: «فنحن في تلك السنوات لم نتوقّف يوماً عن تحدّي عائلة الأسد» (ص. 27). أيّ سنوات؟ لقد تحالف جنبلاط بقوّة في معظم سنوات النظام السوري (كلّ سنوات حافظ الأسد) مع النظام في أكثر مراحله وحشيّة وقمعاً واغتيالاً. كان التحالف خلال مجزرة حماه، وكان جنبلاط يناصر مَن يناصره النظام ويعادي مَن يعاديه. وهو -مثل رفيق الحريري- افترق مع النظام في مرحلة بشار لأنّ الفريق المحيط بحافظ كان مُبتاعاً مِن قِبَل رفيق الحريري، فقام بشار الأسد بإبعادهم عن عمليّة صُنع القرار. هذا هو في الأساس سبب الافتراق. ليس الأمر يتعلّق بالسيادة أو الديمقراطيّة أو حقوق الإنسان. وكان جنبلاط، مثله مثل رفيق الحريري، يستعين بالنظام السوري ضدّ خصومه في الداخل اللّبناني. هذه لعبة لعبها كلّ حلفاء النظام السوري في لبنان، وكان جنبلاط أبرزهم. طبعاً، يستطيع جنبلاط أن يبرّر أسباب تحالفه مع حافظ الأسد وأن يقول إنّ الخيار الآخر كان إسرائيليّاً، لكنّه لا يستطيع أن يسوّق حججاً عن الديمقراطية أو السيادة.

(يتبع)

* كاتب عربي
حسابه على إكس «@asadabukhalil»

أميركا التي بُنيت على سرقتين: الأرض والإنسان

علي محمود هاشم *

ترسّخت قصة عن نشوء الولايات المتحدة طويلاً في الوعي العام: مستوطنون أوروبيون عبروا المحيط، أسّسوا مستعمرات صغيرة على الساحل الأطلسي، ثم توسّعوا غرباً، وخاضوا حرب الاستقلال، وبنوا جمهورية حديثة، فيما شكّلت العبودية الأفريقية خطيئتها الكبرى التي انتهت قانونياً بعد الحرب الأهلية. لكن خلف هذه القصة توجد طبقة أخرى من التاريخ تكاد تغيّر معنى الحكاية كلها. فالقارة لم تكن أرضاً تنتظر من يستوطنها، ولم يكن السكان الأصليون مجرد جماعات أُزيحت تدريجياً أمام تقدّم المستوطنين. لقد تعرّضوا، إلى جانب الاستيلاء على أراضيهم، لعملية واسعة من الأسر والاستعباد والبيع والترحيل وخطف الأطفال، بحيث أصبح أخذ الإنسان وأخذ الأرض وجهين لعملية استعمارية واحدة.

هذه هي الأطروحة المركزية التي يبني عليها المؤرّخ لينفورد د. فيشر كتابه Stealing America: The Hidden Story of Indigenous Slavery in U.S. History. فالاستعباد في نظره لا ينبغي أن يُقرأ فقط بوصفه نظاماً للحصول على اليد العاملة، بل كذلك بوصفه وسيلة لتفكيك المجتمعات الأصلية وإضعاف قدرتها على البقاء فوق أرضها. السكان الأصليون اختبروا العبودية باعتبارها «سرقة الأقارب»: اختفاء ابن أو امرأة أو رجل لم يكن مجرد خسارة فرد، بل جرحاً يصيب شبكة القرابة والسلطة والتكاثر والذاكرة والسيادة في المجتمع كله. ولهذا ظل الاستعباد متداخلاً مع سرقة الأرض وتجاهل السيادة الأصلية.

تبدأ القصة قبل التاريخ الذي اعتادت الكتب المدرسية أن تجعله نقطة انطلاق للعبودية في أميركا. فالعبودية الأميركية لا تبدأ، وفق هذه القراءة، بوصول الأفارقة إلى فرجينيا سنة 1619. منذ وصول كريستوفر كولومبوس إلى جزر الكاريبي عام 1492، ظهر السكان الأصليون في المخيال الاستعماري الأوروبي بوصفهم قوة عمل قابلة للإخضاع. وفي الأيام الأولى من الاتصال باللوكايان والتايينو، أسر كولومبوس عدداً منهم واستخدمهم أدلاء، ثم حمل أسرى آخرين إلى إسبانيا. ولم تكن تلك حوادث عابرة؛ لقد أصبحت نموذجاً سيعيد إنتاج نفسه بأشكال مختلفة طوال قرون.

ثم اتسع النموذج. الإسبان أولاً، وبعدهم الإنكليز وغيرهم من القوى الأوروبية، جمعوا بين البحث عن الثروة والاستيلاء على الأرض وتسخير السكان. وعندما بدأت المستعمرات الإنكليزية تستقر بصورة دائمة في أميركا الشمالية، صار الأسر الذي ينتج من الحروب وسيلة لتأمين العمال والتخلص في الوقت نفسه من جماعات تقف في وجه التوسع. وهكذا كانت الحرب والاستعباد والاستيطان حلقات في سلسلة واحدة: تبدأ بمواجهة عسكرية، يليها أسر الرجال والنساء والأطفال، ثم نقلهم أو بيعهم، وتنتهي أرضهم وقد أصبحت أكثر سهولة للاستيلاء عليها. الأرقام التي يستعيدها فيشر كافية وحدها لهزّ الصورة التقليدية. فهو يشير إلى تقديرات تراوح بين ثلاثة وستة ملايين من السكان الأصليين تعرّضوا للاستعباد في الأميركتين بين عامي 1492 و1880، من كندا إلى البرازيل. وفي الرقعة التي ستصبح الولايات المتحدة، قد يصل العدد إلى نحو 600 ألف شخص. ويضع المؤلف إلى جانب ذلك حقيقة أن نحو 530 ألف أفريقي نُقلوا قسراً إلى أميركا الشمالية، باستثناء المكسيك، حتى عام 1865. ولا يقصد من المقارنة إقامة منافسة بين مأساة وأخرى؛ بل يريد أن يبيّن أن استعباد السكان الأصليين كان أكبر بكثير مما تسمح به الذاكرة الأميركية السائدة.

فالعبودية الأفريقية والعبودية الأصلية ليستا تاريخين متنافسين. لقد تداخلتا مراراً في المزارع والمنازل والموانئ والأسواق، وتزاوج الأفارقة والسكان الأصليون وظهرت مجتمعات مختلطة. لكنّ الفرق أن تاريخ العبودية الأفريقية أصبح، بحق، مركزياً في فهم نشوء الولايات المتحدة، في حين بقي استعباد السكان الأصليين في الهامش، وكأنه فصل ثانوي لا صلة له ببناء الدولة.

المشكلة أن الاختفاء لم يكن مجرد نسيان لاحق، بل كان في حالات كثيرة نتيجة محو جرى داخل الوثيقة نفسها. فالسجلّات الاستعمارية لم تكن مرآة بريئة للواقع. في برمودا مثلاً، أظهر تعداد سنة 1698 السكان المستعبدين بوصفهم «سوداً»، ولم يسجل السكان الأصليين المستعبدين، مع أن وثائق أخرى تشير إلى أنهم ربما كانوا يشكّلون قرابة خمس المستعبدين في الجزيرة.

الأمر نفسه حدث مع الأشخاص ذوي الأصول المختلطة. فعندما تزوج سكان أصليون من أفارقة أو أنجبوا أطفالاً مختلطي النسب، كان من الممكن أن تصنّفهم السلطات باعتبارهم «Negro» أو «Mulatto»، فتختفي هويتهم الأصلية من السجلّ. ويقدّر فيشر أن عشرات الآلاف، وربما ما بين ثمانين ومئتي ألف من السكان الأصليين وذوي الأصول المختلطة، أصبحوا غير مرئيين بهذه الطريقة في سجلّات مزارع الجنوب قبل الحرب الأهلية.

وهنا يصبح الأرشيف نفسه جزءاً من الاستعمار. فالذي تُمحى هويته من السجلّ، يمكن بعد جيلين أو ثلاثة أن يُمحى أيضاً من التاريخ. ومن هنا تأتي قوة مفهوم «الإبادة الوثائقية»: ليس المطلوب دائماً قتل الجماعة كلها كي تختفي؛ يكفي أحياناً أن تعيد الدولة والمجتمع تصنيف أفرادها إلى أن يتوقف وجودهم الإحصائي والقانوني.

لكنّ السؤال الأكبر الذي يطرحه الكتاب يتعلّق بعلاقة كل هذا بنشوء الولايات المتحدة نفسها. بالنسبة إلى فيشر، لم يكن استعباد السكان الأصليين مجرد مصدر إضافي للعمل، بل كان آلية استعمارية تحقق فائدتين في وقت واحد. فالاستيلاء على البشر ينتج قوة عمل، لكنه يضعف أيضاً قدرة المجتمع الأصلي على الدفاع عن أرضه، وخصوصاً عندما يكون المأسورون نساء وأطفالاً. تصبح الخسارة ديموغرافية وسياسية طويلة الأجل: تُفقد أمهات وقادة محتملون، وتنقطع سلاسل القرابة والتكاثر، وتصبح الجماعة أقل عدداً وأضعف تنظيماً.

لهذا يصف الكتاب ما حدث باعتباره سرقة مزدوجة. سرقة الإنسان تفتح الطريق إلى سرقة الأرض، وسرقة الأرض تجعل الجماعة أكثر ضعفاً وأكثر قابلية للاستغلال والتبعية. ومن خلال هذه الدورة توسّعت المستعمرات الإنكليزية ثم الولايات المتحدة لاحقاً.

الأرض المُنتزعة لم تكن مجرد مساحة جغرافية. كانت هي نفسها رأس مال. منها جاءت المزارع التي تنتج السكر والأرز والقطن، ومنها جاءت الأخشاب والفراء والموارد، وفوقها نشأت المدن، ثم تحوّلت الأراضي لاحقاً إلى ملكيات يمكن بيعها ورهنها والمضاربة بها. ولذلك يربط فيشر بصورة مباشرة بين نزع الأراضي الأصلية وتطور الرأسمالية الأميركية. فحتى «الحلم الأميركي» المرتبط بامتلاك المنزل والأرض يفترض تاريخاً سابقاً تحولت فيه أراض جماعية لشعوب أصلية إلى ملكيات خاصة يستطيع المستوطن امتلاكها والتصرف بها.

وإذا كانت الرواية التقليدية توحي بأن هذه العملية تخص القرون الأولى للاستعمار، فإن الكتاب يكشف استمرارها بعد الثورة الأميركية. في القرن التاسع عشر، مع اندفاع الولايات المتحدة جنوباً وغرباً، عادت أنماط الاستعباد والسخرة وخطف الأطفال بصورة واسعة. فالتوسع لم يكن انتقالاً بريئاً للسكان نحو «الغرب»، بل كان في كثير من الأحيان إعادة إنتاج للنمط الاستيطاني نفسه: الوصول إلى أرض يسكنها شعب أصلي، ثم إخضاعه أو ترحيله أو تفكيكه اجتماعياً، وصولاً إلى السيطرة على أرضه.

ومع إلغاء العبودية القانونية بعد الحرب الأهلية، لم تختفِ آلية «سرقة الإنسان» تماماً؛ بل تحوّلت. وهنا يصل الكتاب إلى واحدة من أكثر أفكاره قسوة: ما بدأ بالسوق والسلاسل والسفن استمر لاحقاً عبر المدرسة والمؤسسة الاجتماعية والتبني.

من أواخر القرن التاسع عشر، نُقل آلاف الأطفال الأصليين إلى مدارس داخلية بعيدة عن عائلاتهم. كان الهدف المُعلن تعليمهم و«تمدينهم»، لكنّ المشروع استهدف لغاتهم وملابسهم وطقوسهم وهوياتهم. الطفل لم يعد يباع بالضرورة باعتباره عبداً، لكنه يُنتزع من الجماعة ويُعاد تشكيله ليصبح منفصلاً عنها. ثم في القرن العشرين جاءت برامج الرعاية والتبني، التي نقلت أعداداً هائلة من الأطفال إلى أسر غير أصلية. وتبلغ الصورة ذروتها في أرقام سنة 1968، عندما وجدت جمعية شؤون الهنود الأميركيين أن ما بين 25 و35 في المئة من أطفال السكان الأصليين في الولايات المتحدة كانوا قد أُبعدوا عن بيوتهم بسبب التبني أو الرعاية أو الإيداع في المدارس والمؤسسات. وغالباً ما انتهى هؤلاء في أسر أميركا» مجرد تاريخ للسرقة، بل أيضاً تاريخاً طويلاً لمقاومة النسيان.

* كاتب

هكذا تتضح الاستمرارية التي يريد فيشر إثباتها: لم تكن سرقة الطفل في القرن السابع عشر وسياسات التبني في القرن العشرين شيئاً واحداً من الناحية القانونية، لكنهما تنتميان إلى تاريخ استعماري واحد يقوم على اقتلاع الإنسان من جماعته وإضعاف قدرة تلك الجماعة على إعادة إنتاج نفسها اجتماعياً وثقافياً وسياسياً. ولم يبدأ التراجع الحقيقي لهذه السياسة إلا مع صعود حركة تقرير المصير الأصلية وإقرار قانون رعاية الطفل الهندي سنة 1978، الذي أعاد للقبائل والعائلات قدراً أكبر من السلطة على مصير أطفالها.

ومع ذلك، ليست «سرقة أميركا» مرثية لمجتمعات انتهت. هذه نقطة حاسمة في الكتاب. فالسكان الأصليون لم يكونوا كتلة سلبية تنتظر مصيراً يقرره الأوروبيون. قاوموا بالحرب والدبلوماسية والعرائض والمحاكم والهروب من العبودية واستعادة الأطفال والحفاظ على الأنساب والقصص والطقوس واللغة، حتى الأفراد الذين اقتُلعوا من أوطانهم أنشأوا شبكات قرابة جديدة واحتفظوا بذاكرة المكان والأهل، وحاول كثيرون العودة إلى مجتمعاتهم.

لهذا فالعنوان، Stealing America، يحمل مفارقة مقصودة. «أميركا» ليست هنا القوة التي تأسّست لاحقاً فحسب؛ إنها أيضاً الأرض وشعوبها الأصلية. وما سرقه الاستعمار لم يكن قطعة أرض منفصلة عن أصحابها، بل عالماً اجتماعياً كاملاً: البشر، والأرض، واللغة، والذاكرة، والقرابة، والسيادة.

والنتيجة التي يصل إليها الكتاب تتجاوز تصحيح هامش في كتب التاريخ. إنه يطالب بإعادة النظر في قصة نشوء الولايات المتحدة نفسها. فالدولة التي ستصبح لاحقاً قوة عالمية لم تنشأ فقط فوق العمل الأفريقي المُستعبد، بل أيضاً فوق أراضٍ انتُزعت من شعوب أصلية، وعلى تفكيك اجتماعي وديموغرافي ساعدَ في جعل ذلك الانتزاع ممكناً. ولذلك لا يكون استعباد السكان الأصليين قصة جانبية في التاريخ الأميركي، بل جزءاً من البنية التي أنتجت ذلك التاريخ.

ربما كانت أكثر أفكار الكتاب إزعاجاً هي أن الاستعمار لا يحتاج دائماً إلى إبادة شعب دفعة واحدة. يمكنه أن يعمل ببطء، عبر الحرب والقانون والسوق والسجلّ السكاني والمدرسة والأسرة البديلة. يمكنه أن يأخذ الأرض اليوم، والطفل غداً، والاسم بعد غد، ثم يأتي التاريخ بعد قرن ليقول إن هؤلاء لم يكونوا موجودين أصلاً.

لكنّ الوجه الآخر لهذه الحكاية أن المحو لم يكتمل. فالشعوب التي أُريد لها أن تختفي بقيت، والأنساب التي مُحيت من الوثائق استمرت في الذاكرة، والأطفال الذين اقتُلعوا بحث بعضهم عن أهله، والجماعات التي فقدت أراضيها استمرت في المطالبة بها. وهكذا لا يصبح تاريخ «سرقة أميركا» مجرد تاريخ للسرقة، بل أيضاً تاريخاً طويلاً لمقاومة النسيان.

* كاتب

الكرة اللبنانية

جيل المستقبل في امتحان التأهّل إلى كأس آسيا

تغادر بعثة منتخب لبنان للشباب (دون 20 عاماً)، صباح اليوم، إلى العاصمة القرغيزية بيشكيك، لخوض منافسات المجموعة الأولى من التصفيات المؤهّلة إلى كأس آسيا للشباب. الصين 2027

هي رحلةٌ غير كل الرحلات بالنسبة إلى منتخب لبنان للشباب أو «منتخب المستقبل» إذا صحّ التعبير بالنظر إلى عدد العناصر الواعدين الذين تضمّهم تشكيلته، ومنهم من سبق أن قدّم اسمه بشكلٍ لافت في دوري الدرجة الأولى.

الرحلة إلى قيرغيزستان حيث تقام تصفيات كأس آسيا تأتي عقب ظروفٍ استثنائية، إذ ألقت الحرب بثقلها على تحضيرات المنتخب، وحرمته من خوض العدد المطلوب من المباريات الاستعدادية قبل الدخول في الاستحقاق القاري، حيث اقتصر الأمر على المباراتين الوديتين اللتين خاضهما أخيراً أمام طاجيكستان في طرابلس، فاختبر المدير الفني حسن حسون لاعبيه قبل السفر إلى بيشكيك حيث يبدأ «شباب الأرز» مشوارهم الإثنين بمواجهة كوريا الجنوبية عند الساعة 13,30 بتوقيت بيروت، قبل أن يلعبوا بعدها بثلاثة أيام مع صاحب الضيافة عند الساعة الخامسة عصراً. وكانت القرعة قد وضعت لبنان في المجموعة الأولى إلى جانب منتخبات كوريا الجنوبية وقرغيزستان والفيليبين، ضمن قسم التصفيات الذي يضم المنتخبات الأعلى تصنيفاً في القارة. إلا أن المجموعة ستُقام بثلاثة منتخبات، بعدما أعلن المنتخب الفيليبيني انسحابه من التصفيات قبل نحو أسبوعين.

تحضيرات المنتخب

ومما لا شك فيه أن التحضير للاستحقاق لم يكن مثالياً، وهو ما قاله المدرّب حسون في تصريح لـ «الأخبار» على هامش الحصة التدريبية الأخيرة التي أقيمت على ملعب الصفاء: «لم تكن الأمور سهلة، فالظروف الأمنية التي فرضتها الحرب انعكست مباشرةً على برنامج إعداد المنتخب، ومع ضيق هامش التحضير، حاول الجهاز الفني تعويض النقص عبر توسيع دائرة الاختيارات لناحية الاستعانة بالعناصر الأكثر جهوزية». ويضيف: «نعلم ما ينتظرنا، ونأمل أن نرتقي إلى المستوى المطلوب للمنافسة على بطاقةٍ مؤهلة إلى النهائيات».

ويعتمد حسون على مجموعةٍ من العناصر الذين اكتسبوا احتكاكاً مهماً خلال الموسم الماضي من خلال مشاركتهم مع فرقهم في دوري الدرجة الأولى، أمثال ثلاثي الحكمة عمر الخوري، أحمد حيدر وغابرييال باسيل، وثنائي العهد مارك نقولا وعلي عطوي.

والأهم أن المنتخب سيستفيد من خبرة لاعبين ينشطون في الخارج، ولو أنه لم يتمكّن من الحصول على خدمات عددٍ أكبر منهم على غرار حسن الدنا ورالف خوري، إذ انضم إليه جيمي قازان (قائد المنتخب)، العائد من احتراف في قبرص، وقد تمّ استدعاؤه إلى المنتخب الأول أخيراً. أضف إلى ذلك قدوم كريم جعفر المنتقل حديثاً إلى ليغانيس الإسباني، وقلب الدفاع جواو غابرييال مخلوف الذي ينشط مع كومو الإيطالي حيث كان عنصراً أساسياً ومؤثّراً في إنجاز إحراز ناديه لقب الدوري الرديف (بريمافيرا 2).

وجود مخلوف يبدو مهماً إلى أبعد الحدود، إذ إنه من نوعية اللاعبين النادرة جداً، وهو يحمل الجنسيتين البرازيلية والإيطالية، وقد حظي باهتمام الجهاز الفني للمنتخب الإيطالي للشباب في الفترة الأخيرة، لكنه لسبب عاطفي اختار اللعب مع شباب لبنان في الاستحقاق المقبل.

ويقول مخلوف لـ«الأخبار»: ارتداء قميص لبنان يحمل بعداً خاصاً بالنسبة إليّ. أشعر بالفخر لتمثيل منتخب بلادي الأم للمرة الأولى، وتحقيق وصية جدّي الذي كان يرغب برؤيتي في لبنان». وتابع: «سأضع كل جهدي وخبرتي مع زملائي للمساهمة في تحقيق نتيجة تفتح الطريق أمام لبنان نحو النهائيات القارية».

أطلّ اسمٌ بارز في صفوف المنتخب هو المدافع جواو غابرييال مخلوف القادم من كومو الإيطالي

يضع منتخب الشباب خليطاً من الناشطين في الدرجة الأولى وبعض القادمين من الخارج (طلال سلمان)

الهدف واضح

إذاً يدخل المنتخب اللبناني التصفيات بطموح واضح، وهو التأهل إلى كأس آسيا للشباب للمرة الأولى في تاريخه. مهمةٌ تبدو شاقّة بالنظر إلى هوية المنافسين، وخصوصاً كوريا الجنوبية، لكنها ليست مستحيلة بالنسبة إلى مجموعةٍ ترى أن غياب التحضير المثالي لا يعني غياب القدرة على المنافسة.

الرهان اللبناني لا يقتصر على مباراتين في بيشكيك، فالمنتخب يريد السير على نفس المسار الذي بدأه المنتخب الأولمبي، بعدما نجح منتخب دون 23 عاماً في التأهل إلى نهائيات كأس آسيا 2026، التي أقيمت في السعودية مطلع العام الحالي.

وبين تحضيرات فرضت الحرب إيقاعها، وقائمة لاعبين متعطّشين إلى تحقيق إنجاز ما، يتوجّه «شباب الأرز» إلى قيرغيزستان لخوض اختبار يتجاوز الحسابات الفنية، إذ إن المطلوب هذه المرة هو إثبات أن كرة القدم اللبنانية قادرة أيضاً على إنتاج جيلٍ للمستقبل.

(الأخبار)

> خرم المنتخب من خوض العدد المطلوب من المباريات الاستعدادية بسبب الحرب

أخبار رياضية

اهتمام استثنائي بدوري المؤتمر الأوروبي

أوقعت قرعة بطولة الدوري الأوروبي (يوروبا ليغ) للموسم الحالي، التي سُحبت الجمعة في موناكو، الأندية المشاركة في اختبارات قوية ضمن منافسات دور المجموعة الموحّدة.

ويخوض بورنموث الإنكليزي، بقيادة مدربه الألماني ماركو روزه، مشاركته القارية الأولى في تاريخه، حيث يستضيف ميلان الإيطالي، ويخرج لمواجهة ريال سوسيداد وسيلتا فيغو الإسبانيين، ضمن 8 مباريات مُقرّرة له في هذا الدور.

ويسجل سندرلاند عودته للبطولات الأوروبية لأول مرة منذ عام 1973، حيث يحل ضيفاً على أندرلخت البلجيكي، ويستضيف ألكمار الهولندي وديناموزغرب الكرواتي، إلى جانب مواجهة توريني المنتمي إلى دوري الدرجة الثانية البرتغالي.

وأسفرت القرعة عن مباريات قوية أخرى، أبرزها صدام مرسيليا الفرنسي مع باير ليفركوزن الألماني وأولمبياكوس اليوناني، ومواجهة رين الفرنسي أمام يوفنتوس الإيطالي.

ويستهلّ كريستال بالاس، بطل النسخة الماضية من دوري المؤتمر، مشواره في البطولة بمواجهة فرق ريال سوسيداد، وسبارتا براغ، وأولمبيك ليون. أمّا سلتيك الأسكتلندي، المنتقل من تصفيات دوري الأبطال، فيصطدم بمرسيليا وبنفيكا وبشكتاش.

وتنطلق منافسات الدور الأول يومي 16 و17 أيلول المقبل، على أن يُقام النهائي في مدينة فرانكفورت الألمانية يوم 26 أيار 2027، ليخلف أستون فيلا المُتوّج بالنسخة الأخيرة.

وفي مسابقة دوري المؤتمر الذي يشهد اهتماماً استثنائياً لوجود النجم العربي المصري محمد صلاح فيه، يمثّل برايتون الكرة الإنكليزية بمواجهات أبرزها أمام موناكو الفرنسي، وباناثينايكوس اليوناني، وخيتافي الإسباني. الإيطالي، وأياكس الهولندي، وفرايبورغ الألماني، بالإضافة إلى طرابزون سبور التركي المدعوم بنجمه الجديد المصري محمد صلاح (الصورة).

وتُختتم منافسات دوري المؤتمر بإقامة المباراة النهائية في الثاني من حزيران 2027 على ملعب بشكتاش في مدينة إسطنبول التركية.

تشيرو ميسي يشعل مواقع التواصل الاجتماعي

خطف تشيرو نجل أسطورة كرة القدم الأرجنتيني ليونيل ميسي الأضواء، خلال مباراة فريق إنتر ميامي تحت 8 سنوات بهدف رائع من ركلة حرة، لكن احتفاله جعل اللحظة أكثر انتشاراً على مواقع التواصل الاجتماعي.

وعلى طريقة والده في التسجيل من الركلات الحرة المباشرة، سدّد تشيرو الكرة بقدمه اليمنى، مرسلاً إياها فوق الحائط البشري ومتجاوزاً حارس المرمى.

لكن على عكس والده الذي يُعرف بقدمه اليسرى، فإن تشيرو يستخدم قدمه اليمنى، لكنّ ثقته بنفسه وهو يسدّد الكرة الثابتة وإنهاءه للهدف جعلا المقارنة مع ليونيل ميسي أمراً لا مفر منه.

بعد تسجيله الهدف، ارتدى تشيرو نظارته الشمسية، ووضع ذراعيه على صدره، والتقط صورة تذكارية مع الأطفال الآخرين، مذكّراً الجماهير على الفور بلحظات «البولغا» الشهيرة بعد المقابلات.

تناقل المشجعون مقطع الفيديو على نطاق واسع، مؤكدين أن الجينات الكروية تنتقل بسلاسة إلى الجيل الجديد من عائلة ميسي.

ويواصل تشيرو تألّقه رفقة أكاديمية إنتر ميامي للشباب بجانب شقيقيه تياغو وماتيو، ليرسخ اسمه كإحدى أبرز المواهب الواعدة في النادي.

قضية

كباش إماراتي بريطاني... الاستثمارات مرهونة بقضية مانشستر سيتي

توتّرٌ لافتٌ تعيشه العلاقات الدبلوماسية بين بريطانيا والإمارات، قضية «التهم الـ 115» التي تلاحق نادي مانشستر سيتي الإنكليزي المملوك إماراتياً، تُلقي بظلالها على العلاقة المتوتّرة أصلاً بين البلدين. وسط مخاوف بأن تؤدّي إلى سحب استثمارات إماراتية من المملكة المتّحدة تُقدَّر بمليارات الدولارات

حسين فحص

عام 2018، فتحَ الدوري الإنكليزي الممتاز لكرة القدم تحقيقاً بحق نادي مانشستر سيتي، وذلك بعد تسريب مجلة «دير شبيغل» الألمانية وثائق فساد طاولت النادي المعروف بلقب «السيتيزينز». وفي شباط 2023، وُجّهت رسمياً إلى مانشستر سيتي 115 تهمة تتعلّق بانتهاكاتٍ للوائح خلال المواسم الممتدة بين 2009-2010 إلى 2017-2018، في حين نفى مانشستر سيتي ارتكاب أي مخالفات.

ورغم عقد جلسة استماع خلف أبواب مُغلقةٍ في لندن عام 2024، إلّا أنّ القرارَ النهائي لم يُتّخذ بعد حتى اللحظة، الأمر الذي أثار غضب الوسط الكروي مع اتهامه الجهات المسؤولة عن الملف بـ«المحسوبية».

أكثر من مجرّد ناد

يتخطّى مانشستر سيتي الجانب الفنّي والترفيهي في بريطانيا. عام 2008، استحوذَ الإماراتي منصور بن زايد آل نهيان، الذي يشغل منصب نائب رئيس الإمارات بينما يتولّى شقيقه محمد بن زايد رئاسة الدولة، على ملكية نادي مانشستر سيتي، وضخّ ثروةً هائلة فيه جعلته الفريق الأكثر نجاحاً في كرة القدم الإنكليزية خلال العقد الماضي.

ولم تقتصر الاستثمارات الإماراتية على النادي فقط، بل شملت بريطانيا ككل، بحسب وكالة «بلومبرغ»، ضاعفت أبو ظبي التزامها الاستثماري في الأصول البريطانية بحلول العام الماضي، والذي كانت قد تعهّدت به في عام 2021 بقيمة 10 مليارات جنيه إسترليني. كما ضخّت الإمارات مليارات الدولارات لإعادة إحياء منطقة كانت تعاني من التدهور في مانشستر، وذلك من خلال مشاريع مشتركة شملت الإسكان الاجتماعي وتحسين المرافق الرياضية، بالإضافة إلى قيامها بمشاريع واستثمارات أخرى... وهذه الاستثمارات أثارت العديد من علامات الاستفهام حول الهدف، إذ اعتبر كثيرون أن الهدف ليس رياضياً بل هو سياسيّ.

فتح الدوري الإنكليزي الممتاز لكرة القدم تحقيقاً بحق نادي مانشستر سيتي عام 2018

علاقات متوتّرة

إلى جانب قضية مانشستر سيتي، زادَ التوتر في الفترة الأخيرة بين الإمارات وبريطانيا بسبب أزمة صفقة «ذا تلغراف»، حيثُ منعت بريطانيا الإمارات من محاولة استحواذ شركة إماراتية على الصحيفة، الأمر الذي أدّى إلى توتر بين البلدين، إذ اعتبر مسؤولون إماراتيون أنّ الحسابات السياسية الداخلية البريطانية قلّلت من أهمية الشراكة الاستراتيجية بين البلدين.

كما يُساهم التدقيق في الاستثمارات واللوائح التنظيمية في شعور الإمارات بأنّ بعض السياسيين في بريطانيا يتبنّون مواقف متشددة أو سياسات تُقيّد الاستثمارات والصناديق السيادية الإماراتية لأغراض مزايدات محلية، رغم تطلّع لندن إلى جذب هذه الاستثمارات. ويعتبر البريطانيون أن الإمارات تريد من هذه الاستثمارات توسيع نفوذها وتحقيق مصالحها أكثر من تقديم خدمات لبريطانيا، على اعتبار أنّ ليس هناك شيء مجاني.

لكنّ المشكلة الأكبر تبقى قضية «التهم الـ115»، إذ تُشير تقارير مختلفة إلى أنّ أبو ظبي تُتابع باهتمام بالغ الضغوط والتحقيقات التي تُطاول نادي مانشستر سيتي، بينما تُساور مسؤولين بريطانيين مخاوف خاصة من أنّ قرار الدوري الإنكليزي الممتاز بشأن القضية قد يؤثّر سلباً على استثمارات أبو ظبي الأوسع نطاقاً في بريطانيا.

وسط الضبابية الحاصلة، ضجَّ الوسط الرياضي في الأيام القليلة الماضية بأخبار صعقت بريطانيا، حيث أكّدت وكالة «بلومبرغ» نقلاً عن مصادر مُطّلعة أنّ المملكة المتحدة تلقّت تحذيراتٍ بشأن العواقب المحتملة في حال ثبوت إدانة نادي مانشستر سيتي في التهم الـ 115 التي تُحقق فيها رابطة الدوري الإنكليزي الممتاز. وأكّد التقرير أنّ «مسؤولين في الإمارات يُحذّرون من أنّ صدور حكم سلبي قد يضر بالعلاقات التي شهدت تحسناً مع المملكة المتحدة»، ووجد بريطانيون في هذا الأمر محاولة ابتزاز.

> يعتبر البريطانيون أن الإمارات تريد من هذه الاستثمارات توسيع نفوذها وتحقيق مصالحها

يأتي ذلك في وقتٍ تسعى فيه حكومة رئيس وزراء بريطانيا، آندي برنهام، إلى تعزيز جاذبية المملكة المتحدة الاستثمارية أمام حلفاء أثرياء مثل الإمارات. بالنسبة إلى برنهام، الذي ترتكز ولايته على تحقيق نهضة محلية ولا سيّما في شمال إنكلترا، تُعدّ العلاقة مع الإمارات أمراً جوهرياً. وقد أشاد برنهام خلال فترة تولّيه منصب عمدة مانشستر بملّاك نادي مانشستر سيتي وبالتمويل الذي خصّصوه لتطوير شرق المدينة، كما تعهّدَ بدعم النادي في مواجهة الاتهامات المالية القائمة. وفي عام 2024، صرّحَ برنهام قائلاً: «سأدعم مانشستر سيتي لضمان حصوله على معاملة عادلة ومتّسقة وشفّافة». فهل يُبرئ مانشستر سيتي من 115 تهمة؟ أم يُحاكَم بعقوبات رمزية بعد حصول ضغوط سياسيّة؟

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
السبت 29 آب 2026 العدد 5861

(نهاد علم الدين)

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
ملحق أسبوعي

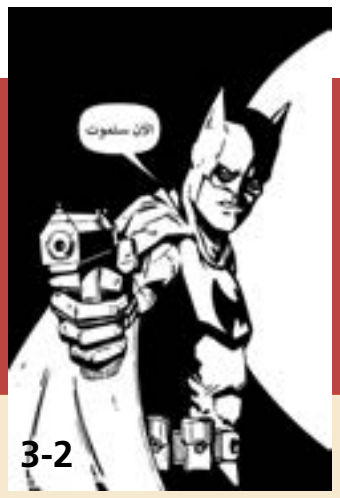

3-2

روايات الصيف...
موسم الهروب من «الطوفان»

كلمات

السبت 29 آب 2026
العدد 5861 السنة الحادية والعشرون
Samedi 29 Août 2026 no 5861 21ème année

انتحار الثورة

سعيد محمد

«نحن لا نعني بانتحار الثورة هزيمتها على يد القوى التقليدية أو عجزها عن تخريب الهياكل القائمة. نحن نعني أن اكتمال الثورة يتزامن مع انتحارها، وأن الوقت الحاضر في التاريخ لا يمكن تعريفه بأي طريقة أخرى سوى أنه السير قدماً نحو هذا الانتحار» (أوغوستو ديل نوتشي)

يقرأ الفيلسوف الإيطالي أوغوستو ديل نوتشي (1910 ـ 1989) تاريخ إيطاليا في القرن العشرين بوصفه مساراً فلسفياً تشكّلت السياسة في إطاره، وامتد أثره إلى بنية الغرب الحديث. وفي المقالات الأربع التي يضمها كتاب «انتحار الثورة» (1978)، الذي صدر أخيراً بالإنكليزية عن منشورات «جامعة ماكغيل-كوينز» (تحرير كارلو لانشيلوتي وترجمته)، ينتقل من التجربة الإيطالية إلى سؤال يطاول الحداثة برمتها: كيف انقلب المشروع الثوري، الذي وعد بالتحرر وتأسيس عالم جديد، إلى قوة ترسخ أنماطاً جديدة من الهيمنة؟

تغدو إيطاليا في هذا التصور مختبراً تتجاور داخله الفلسفة والسياسة والدين والصراع الاجتماعي. ومن خلال هذا المختبر، يتتبع ديل نوتشي تحولات مفهوم الثورة في الفكر اليساري، من جذوره الماركسية الأولى وصولاً إلى اندماجه في النظام الليبرالي التكنوقراطي الذي سعى في الأصل إلى تجاوزه. تنطلق الثورة، في معناها الجذري، من قطيعة شاملة مع الماضي، وتحمل وعداً بالخلاص عبر التاريخ يقترب في بنيته من الوعد الديني متحركةً في مرحلتين مترابطتين: هدم القيم والهياكل القديمة، ثم تأسيس نظام جديد يمنح فعل الهدم غايته ومشروعيته. وحين ينفصل الهدم عن التأسيس، يقتصر المسار على تقويض المنظومة السابقة، بينما يتبدد أفق العالم الموعود. وهكذا يتحقق «انتحار الثورة»: يكتمل الهدم ويترك وراءه فراغاً عدمياً تملؤه شمولية جديدة، تتخفى وراء مؤسسات أكثر مرونة وخطابات أكثر حداثة، ويتحول الثوريون من حملة مشروع لتغيير العالم إلى وسيلة تعيد إنتاج السيطرة بصيغ ثقافية واجتماعية جديدة. تمثل إيطاليا في القرن العشرين المجال الأوضح لتتبع هذا المسار، بسبب التداخل الوثيق بين الأفكار الفلسفية والحركات السياسية. ويضع ديل نوتشي الفاشية الإيطالية داخل التاريخ الفكري للثورة، رابطاً إياها بالجذور المثالية نفسها التي أثرت أيضاً في اتجاهات اليسار الإيطالي.

أعاد الفيلسوف جيوفاني جنتيلي قراءة الماركسية من خلال مفهوم «البراكسيس»، القائم على وحدة الفكر والفعل، متجاوزاً الحتمية المادية ومركزية البنية الاقتصادية. ومنحت هذه القراءة الفاشية هيئة مشروع ثوري يطمح إلى تجاوز الماركسية الكلاسيكية عبر إرادة سياسية قادرة على صناعة التاريخ. وبذلك تظهر الفاشية، عند ديل نوتشي، ثمرة لتحول داخلي في الفكر الثوري الأوروبي.

وامتد أثر هذه البيئة الفكرية إلى تيارات مناهضة الفاشية، وفي مقدمتها التيار الماركسي الذي أعاد أنطونيو غرامشي تشكيله عندما نقل مركز الصراع من الاقتصاد إلى الثقافة، وجعل مفهوم الهيمنة الثقافية محور مشروعه السياسي، ليغدو تغيير الوعي والمؤسسات التعليمية والدينية والإعلامية مدخل الثورة إلى إعادة تشكيل المجتمع وتوجيه مساراته.

لكن هذا التحول في تعريف الصراع جعله، بعد غياب غرامشي، أقرب إلى مواجهة بين الحداثة والتقليد، ليصبح تبني العلمنة وإزاحة الدين من المجال العام شرطين لنجاح المشروع الثوري. وفي قراءة ديل نوتشي، قاد هذا المسار الماركسية الغرامشية (بعد غرامشي) إلى تبني عناصر أساسية من الثقافة البرجوازية التي وجّهت إليها نقدها في بداياتها.

وخلال العقود التالية، انتقلت الماركسية الإيطالية من موقع مشروع يستهدف إسقاط الرأسمالية إلى قوة تسهم في تحديثها ثقافياً، وأصبح الحزب الشيوعي الإيطالي، في سبعينيات القرن الماضي، ممثلاً لما يسميه ديل نوتشي «البرجوازية التقدمية»، مستنداً إلى تحالف من المثقفين والإعلاميين والطبقات الحضرية التي التقت مصالحها حول حماية النظام العلماني الجديد. يطلق ديل نوتشي على هذا التحول اسم «الانقلاب العظيم لليسار»، وتتجاوز دلالته فضاء التجربة الإيطالية لتصف مساراً اتسعت دوائره في الغرب، حين انتقلت حركات نشأت لتحرير الطبقة العاملة إلى مواقع داعمة لنظام ليبرالي تكنوقراطي تحكمه الإدارة والخبرة التقنية وقوى السوق وصناعة الرأي العام.

لقد احتفظت تلك الحركات بمفردات التحرر، فيما تبدلت الوظيفة التي تؤديها هذه المفردات، فصار «التحرر» يعني تفكيك المرجعيات الدينية والأخلاقية الموروثة، و«التقدم» مرتبطاً بتوسيع سلطة السوق والمؤسسات التقنية والنخب الثقافية. أما الهيمنة، فتتخذ صيغة ثقافية تمارسها الطبقة الفكرية المهيمنة وصناعات الثقافة، لتثبيت حدود المقبول وتكريس المجتمع التقني الاستهلاكي القائم بوصفه الأفق الوحيد الممكن.

القرن العشرون في «انتحار الثورة» تاريخ لسقوط الوعد الثوري وانفصال نتائجه عن المقدمات. فالثورة تنتحر لحظة اكتمال شقها الهدمي وتعثّر قدرتها على التأسيس: فتنهار القيم القديمة، ويتبخر الوعد بالخلاص، لتستقر السلطة داخل نظام جديد يقدم نفسه باعتباره ذروة التحرر، لتنتهي الثورة إلى خدمة العالم الذي بدأت بمحاولة تغييره.

ملف

بين الفانتازيا والواقعية السحرية والنبش في التاريخ المسكوت عنه

روايات الصيف... موسم الهـروب من «الطوفان»

بعيداً من طوفان الإصدارات وضجيج «معرض القاهرة الدولي للكتاب»، تجد بعض الروايات في الصيف فرصة مختلفة للوصول إلى القراء. هذا الموسم، تراهن أعمال لطارق إمام ورشا عدلي ونوارة نجم على الفانتازيا والتاريخ والسياسة، مستفيدة من إيقاع نشر أكثر هدوءاً. لكن المفارقة تكمن في الغانب الأكبر: القصة القصيرة، التي تبدو نظرياً رفيقة مثالية للصيف، تكاد تختفي من حسابات الناشرين. بين حضور الرواية وغياب القصة، يكشف الموسم عن تحولات اوسع في سوق النشر المصري، وعن معايير تحدد ما يصل إلى المكتبات ومتى، وما إذا كان الهروب من زحام الشتاء يمنح بعض الكتب حياة اطول

القاهرة ــ **عبدالله رامي**

تختلف جغرافية القراءة في القاهرة حين يحلّ الصيف... فالمدينة التي تعتاد كل شتاء على صخب «معرض القاهرة الدولي للكتاب»، حيث يطرح آلاف العناوين في أيام معدودة لتضيع غالبيتها وسط طوفان الدعاية والإصدارات المتلاحقة، تشهد في شهور الصيف الحارة نمطاً مختلفاً تماماً من الحضور الأدبي.

الصيف القاهري ليس موسم الصراع على مبيعات الملايين أو المهرجانات المزدحمة، بل هو «ملاذ هادئ» يفر إليه بعض الناشرين والكتاب بحثاً عن مساحة تتنفس فيها النصوص بعيداً من «مفرمة العناوين» وضغوط السوق الشتوية.

صدور عدد محدود من الروايات اللافتة في هذا التوقيت ليس دليلاً على ركود الموسم، بقدر ما هو رهان ذكي، فالعمل الذي يصل إلى الأرفف في هدوء الصيف يجد فرصة حقيقية للوصول والتداول، ويمنح النقد مهلة لقراءته ومناقشته بتمهل.

> التراجع في القصص القصيرة يكشف عن تحوّل كبير في هيئة سوق النشر

وفي موسم الصيف الحالي، تظهر هذه الزاوية بوضوح عبر إصدارات روائية معدودة لكنها ثقيلة الوزن، تنوعت بين الفانتازيا والواقعية السحرية، والنبش في أرشيف التاريخ المسكوت عنه. غير أن هذا المشهد الهادئ يطرح في الوقت ذاته مفارقة لافتة، هي غياب شبه تام لـ «القصة القصيرة»، الفن الذي كان يفترض أن يكون الرفيق الأنسب لهذا الفصل بالذات.

طارق إمام: «باتمان في حلوان»

في هذا المناخ الذي يمنح النص فرصة التقاط الأنفاس، يطل الروائي طارق إمام بروايته الصادرة حديثاً «باتمان في حلوان» عن «منشورات تكوين»، وفي طبعة مصرية خاصة صادرة عن «دار ديوان للنشر»، ليواصل مشروعه التجريبي اللافت في مساحة «الواقعية السحرية». هذه المرة بعنوان يستلهم أحد الوقائع الحقيقية التي أثارت الذعر والأسئلة في العام 2022 بعدما اقترح أحد الأشخاص تحدياً وهمياً على فايسبوك يتمثل في تجمّع من يرتدون زيّ «باتمان» أمام محطة مترو حلوان يوم 13 آب (أغسطس) 2022 ليتشاجروا، ومن يبقى حياً يصبح باتمان الحقيقي، قبل أن تنتهي الواقعة بشكل مأساوي.

تعتمد الرواية على بناء سردي يمزج بين التخييل والوثيقة، إذ يستعين الكاتب بتقارير وأخبار ووقائع حقيقية، إلى جانب توظيف «الكوميكس» بما يخلق تجربة روائية مختلفة. يعيد طارق إمام سرد الحادثة الواقعية ولكن بعد عشر سنوات، حيث تدور أحداث الرواية في عام 2032، عندما تقود سلسلة من الجرائم الغامضة إلى تحول المدينة الهادئة إلى نسخة من مدينة «غوثام» الشهيرة في عالم القصص المصورة، بالتوازي مع قصة حب تواجه مصيراً قاسياً، ومع صراع أهلي يتحول فيه مواطنون عاديون، رغم إرادتهم، إلى أبطال خارقين.

ومن خلال هذا البناء، تطرح «باتمان حلوان» تساؤلات حول علاقة الفرد بالمدينة، وتأثير السلطة على الحياة اليومية، وكيف يمكن لحدث يبدو عابراً أو حتى مزحة على مواقع التواصل الاجتماعي أن يكشف هشاشة الواقع ويقود إلى تحولات غير متوقعة.

طارق إمام، الذي عرفه القراء ببراعته في الاشتباك مع جغرافية المدينة واللغة، يدرك تماماً أنّه بكل هذه

التعقيدات لا يناسب زحام المعارض الشتوية، حيث يميل الجمهور العابر غالباً إلى روايات التشويق الخفيفة أو الإصدارات الأكثر رواجاً.

في هذه الرواية، لا يستعير الكاتب شخصية «باتمان» لكي ينسج حبكة سينمائية عن بطل خارق ينقذ العالم، بل يأخذ هذه الأيقونة الغربية ويعيد تفكيكها تماماً ويزرعها في أزقة «حلوان». تلك المدينة بالتحديد تحمل رمزية تاريخية وعمرانية خاصة؛ فقد تحولت عبر عقود من مستشفى ملكي للتعافي والاستجمام إلى قلعة صناعية كبرى، ثم إلى هامش قاهري يمتلئ بالتناقضات والتشوهات المعمارية. تتحول حلوان في النص إلى بطل رئيسي كاشف لاغتراب الإنسان المعاصر، وتغدو السريالية أداةً لتفكيك الواقع لا للهرب منه. إنّ طرح هذا النص المحمّل بالمجاز والصور المكثفة في هدوء الصيف يمنحه حقه كاملاً بأن يقرأ بتأمل، وأن يأخذ مساحته المستحقة في النقاش الأدبي والفن التشكيل السردي.

تنتقل نوارة نجم من صيف 2026 إلى عصر محمد علي باشا وتجلس مع جمال الدين الافغاني

رشا عدلي: الوثيقة التاريخية حين تتنفس بتمهل

المنطق نفسه ينطبق على تجربة الكاتبة رشا عدلي في روايتها «الوصول المقطوع» الصادرة أخيراً عن «دار الشروق» في القاهرة. إذ تفتح واحدة من أكثر صفحات التاريخ المصري الحديث إهمالاً وقسوة، وهي قصة «فرقة العمّال المصرية» خلال الحرب العالمية الأولى.

وتدور أحداث الرواية حول المحامية الحقوقية «ليلى»، التي تفتح ملف «الوصول المقطوع» لتتبع مصير نحو مئة ألف إنسان انتزعوا من ريف مصر وألقي بهم في الحرب العالمية الأولى، كي يعملوا في شق الخنادق وبناء خطوط السكك الحديدية ونقل المتاع لصالح الجيش البريطاني.

تتجلى قوة الرواية في قدرتها على المزج بين البحث الأرشيفي الدقيق والبناء الإنساني الدافئ؛ فالكاتبة لا تكتفي برصد الأرقام الصماء في وثائق الاستعمار، بل تتسلل إلى وجدان الفلاح البسيط لترصد لوعة الفراق وصدمة الاصطدام بآلة الحرب الحديثة.

وتنتقل الرواية بين القاهرة وشواطئ «دنكيرك» الباردة، وصولاً إلى ممرات الأرشيف المغلقة في لندن، حيث تقود «ليلى» وفريقها رحلة بحث عن أثر باهت تركه هؤلاء الرجال، سعياً إلى استعادة كرامة ضاعت وسط السرديات الكبرى للحروب والانتصارات.

هذا النوع من السرد التاريخي المركب يعاني عادةً في مواسم النشر المزدحمة، أما طرح الرواية في الصيف، فيعطيها فرصة حقيقية لإعادة الاعتبار لأرواح ضحايا طمسهم النسيان، ويمنح القارئ مساحة لاستيعاب أبعاد هذه المأساة الإنسانية.

نوارة نجم: «دماء على خرائط الشرق»

على ضفة الحكاية المتقاطعة مع الواقع والسياسة والجغرافيا، تأتي الكاتبة نوارة نجم لتعلن بروايتها «دماء على خرائط الشرق» (دار الشروق)، عن انتقالها من كتابة المقال المقروء والشهادة التوثيقية إلى التخييل الروائي في خطوة تحظى باهتمام واسع.

تتجه الرواية نحو تشريح الخرائط التي رسمت بالدم والصفقات السياسية، متتبعةً مصائر الشعوب والأفراد المغروسة بين رحى الصراعات الكبرى والتغيرات الميدانية في المنطقة العربية، معتمدة على البحث في تاريخ العائلات والحكايات الشفهية ومقارنتها بالتاريخ الرسمي... تقدم لنا نجم رواية أجيال حقيقية يتقاطع فيها التاريخ مع الحكاية والرسمي مع الشعبي، في هذه الرواية، تنتقل من صيف عام 2026 إلى عصر محمد علي باشا وجلسة مع جمال الدين الأفغاني في مقهاه للاستمتاع بنسمة صيفية عابرة.

تعود رشا عدلي إلى قصة «فرقة العمّال المصرية» خلال الحرب العالمية الأولى

تطرح «باتمان حلوان» لطارق إمام تساؤلات حول علاقة الفرد بالمدينة، وتأثير السلطة على الحياة اليومية

القصة القصيرة: أين رفيق الصيف المثالي؟

لكن هذه الحسبة الذكية لهروب الرواية من زحام المعرض إلى هدوء الصيف، تضعنا أمام مفارقة أشد عمقاً: إذا كان الصيف هو فصل القراءة المتأنية والبحث عن نصوص مركزة، فلماذا تغيب القصة القصيرة تماماً عن هذا المشهد؟

كان من المفترض منطقياً أن تكون القصة القصيرة هي «الفن الصيفي» بامتياز، فهي تكثيف مكاني وزماني يناسب أوقات الراحة والقراءة السريعة على الشواطئ وفي وحكايات صيفه، وتجلس مع جمال الدين الأفغاني في مقهاه للاستمتاع بنسمة صيفية عابرة.

القصة القصيرة: أين رفيق الصيف المثالي؟

لكن هذه الحسبة الذكية لهروب الرواية من زحام المعرض إلى هدوء الصيف، تضعنا أمام مفارقة أشد عمقاً: إذا كان الصيف هو فصل القراءة المتأنية والبحث عن نصوص مركزة، فلماذا تغيب القصة القصيرة تماماً عن هذا المشهد؟

كان من المفترض منطقياً أن تكون القصة القصيرة هي «الفن الصيفي» بامتياز، فهي تكثيف مكاني وزماني يناسب أوقات الراحة والقراءة السريعة على الشواطئ وفي الأمسيات، ولا تتطلب الاستغراق الزمني الطويل الذي تفرضه الملاحم الروائية الممتدة. ومع ذلك، نجد المجموعات القصصية شبه غائبة عن قائمة الإصدارات الصيفية، وكأنّ الناشرين قد حسموا أمرهم بتهميش هذا الجنس الأدبي لصالح الرواية، حتى في المواسم التي تحتمل التجريب المحدود.

هذا الغياب لا يعكس تراجعاً في إبداع كتاب القصة، بقدر ما يكشف عن تحوّل حاد في هيئة سوق النشر؛ إذ بات الناشر ينظر إلى القصة القصيرة كـ «تجربة نخبوية» لا تحقق عائداً استثمارياً سريعاً، متناسياً أنّ القصة القصيرة المصرية هي الوعاء الصافي الذي شكل ذائقة القارئ العربي لسنوات طويلة على أيدي كبار الرائدين من يحيى حقي ويوسف إدريس وصولاً إلى يحيى الطاهر عبد الله وبهاء طاهر. إنّ غياب هذا الفن يُفقد المشهد تنوعه الجمالي.

يمر موسم الصيف الأدبي في القاهرة كمرآة كاشفة لواقع النشر والثقافة، فهو يثبت أن العبرة ليست بطوفان المبيعات ولا بجمهرة العناوين التي تتزاحم في المعارض، بل بالقدرة على إيجاد مساحة قراءة واعية تترك أثراً حقيقياً. وبينما تنجح الرواية في استغلال هدوء الصيف لصالحها لتنشر عوالمها الممتدة، يظل الأمل قائماً في أن تعود القصة القصيرة لاسترداد مكانتها المستحقة، لتصنع مع حرارة الصيف حواراً أدبياً أكثر تنوعاً وثراء.

نصوص

هل جرفوا قبر أبي؟

حسن عليق

جرفوا المقبرة كلها، بجميع القبور التي فيها. وقبر أبي في زاوية، قرب قبور جدتي وجدي وعمي وعم أبي وصديقه العزيز، غير بعيد عن قبور جده وعمه وأبناء عمه الشهداء. وتلك الزاوية، ربما نجت من التجريف، ربما. في الصورة الجوية، جرفوا المقبرة كلها. لكن أشجار الكينا لا تزال هناك. هناك، جنوب بحمر الشقيف، قرب بركة الماء، تحت أشجار الكينا، جرفوا القبور. «القبور الهادئة»، هذا ما كنت ساكتبه. وهل القبور سوى السكون؟ قبور تحت أشجار الكينا، قرب البركة. كيف تؤثّر على جيش مدجج بأسلحة نووية؟ إنها قبور أبي وجدتي وجدي وعمي وجد أبي وخال أبي وأسلافي وأصدقاء أبي وزوج عمتي وزوج عمتي... وقبور أهلنا وشهدائنا وأسلافهم. كيف لجرافة «دي 9» أن تدخل مقبرة، وتجرفها؟ هل من سبب لذلك؟ ما السبب يا تُرى؟ لن أحكي عن أهل القبور تلك. لكن أول ما خطر في بالي هو طيف جدتي. هل أخافهم؟ اسمها لطيفة، وهي كذلك.

في ثمانينيات القرن الماضي، كانت الكهرباء تصل إلى القرية في المناسبات. كانت جدتي تستيقظ عند الفجر، قبل الندى بقليل. تحمل سراجًا وتخرج إلى الشرفة، نحو سطح البئر، تتوضأ وتصلي. كنت أحيانًا أستيقظ على وقع قدميها، فأجدها تتمتم قبل الصلاة. هل يخيفهم طيف جدتي بعد ثلاثة وعشرين عاماً على وفاتها؟ عجوز تحمل سراجًا، وتصلّي، وتشكّ أوراق التبغ في المايار، وتنقّي حبّات القمح من الزؤان، وتجدل البصل، وتحب أبناءها وأحفادها، وتبكي على الحسين الشهيد، وتزرع وتَرزع وتَرزع... تستيقظ فجرًا، تحمل سراجًا، تتوضأ وتصلّي، وتحكي لنا في النهار الحكايا. هل رأوا طيفها قبل الفجر فخافوا؟ هل كانت تقصد البركة لتتوضأ، بعدما هدموا البيت والبئر؟ هل أخافت جدتي جيشًا بقنابل نووية، إلى حد إدخال جرافة عسكرية إلى مقبرة، لجرف القبور؟ أم أخافهم طيف جدي؟ كان يَجبر المكسور، ويحرث الأرض ويزرع. أم يخيفهم أن أبي وعى باكرًا خطر الضوء الآتي من «مسكاف عام» ليلًا؟ ربما خافوا «جيشا من الشهداء...»

في حرب العام 2024، دمّروا بيت جدّي، حيث عشتُ فصول الصيف في طفولتي. قتلوا فيه ثلاثة مسعفين، بينهم حسن ابن عمي. أخافهم المسعفون، فدمّروا المنزل. منزل جدي وجدتي وأبي وأعمامي وعماتي. البيت الذي كانت عيوني تدمع كلما غادرته طفلاً في آخر الصيف.

في الحرب الحالية، دمّروا منزل جدي في سحمر أيضًا. ويوم أمس، أنبأتنا صورة الأقمار الصناعية، والفيديوهات التي تباهى بها الصهاينة، أنهم فجروا منزلي في يحمر الشقيف، مع منازل كثيرة. منزلنا الذي بدأت أمي ببنائه قبل ثماني سنوات، ولم يكتمل بعد. أنجزنا فيه غرفة واحدة ومطبخًا صغيرًا وحمّامًا. لكننا لم نسكنه. كان كل همّي أن أزرع أشجارًا حوله، يهتمّ بها في غيابي صديق عزيز. لم أرمّم ما تضرر فيه بعد الحرب السابقة، لأنني كنت أنتظر الحرب الحالية. دخله الصهاينة قبل أيام، وزرعوا فيه مواد متفجرة، ثم فجّروه. كانت أمي مصرّة على بنائه، حتى صار مشروع حياتها الأوحد. وعندما قلت لها قبل أيام إنه تضرر بقذيفة، علّقَتْ بكلمة واحدة: «فداكم». يوم أمس، أخبرتها أنهم فجّروه، فقالت لي: «فدا هالشباب. منعمّر أحلى منّه إن شاء الله». في تلك اللحظة، انتفت الإمكانية الوحيدة لأثرٍ سلبيّ لتفجير المنزل في نفسي.

لماذا فجّر الصهاينة منزلاً فارغاً، لم يكتمل بناؤه؟ لماذا فجّروا منزل عمّي خالد ومنزل المرحوم العزيز رفيق شميساني وكل المنازل الأخرى؟ لماذا جرفوا قبور أسلافنا وشهدائنا؟ بلى، ثمة سبب.

الصهاينة لا يُبدعون في هذا المجال. هم يكرّرون كل ما فعلَه سواهم من المستعمرين. يظنّون بأن تفجير بيوتنا، وجرف قبور أسلافنا وشهدائنا، سيحطّم إرادتنا، وسيقطع الصلة بيننا وبين أرضنا. فعلها قبلهم ومعهم المستعمرون في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية... وهم يظنون أن في استطاعتهم أن يكرروا في بلادنا ما ارتكبه سابقوهم في أميركا الشمالية وأستراليا، حيث أبادوا أهل الأرض. على المستوى العاطفي الشخصي، لم يكن المنزل الذي فجّروه يعني لي الكثير. الصلة العاطفية الأولى لي به نشأت بعد الحرب الماضية، لأن في جدرانه آثاراً من الغارة التي هدمت منزل جدي، حيث استشهد حسن ابن عمي ورفيقاه. لكن تعلّقي بهذا المنزل بدأ يوم أمس، عندما رأيت الصورة الجوية. وإن أبقانا الله من الأحياء، فسنعود إلى القرية، أحراراً، وسنبني منزلًا حيث كان. وسيكون أجمل. وسنعيد بناء منزل جدي الذي لا زلت أحتفظ في ذاكرتي بكل تفاصيله، حتى أني لا أزال أشمّ رائحة التبغ المجفّف في الغرفة الشمالية. وفي كل يوم صيفي، يسرقني الحنين لأنام تحت «العريشة»، فوق سطح البئر، قبالة السور الصغير، ذي الفتحات المتروكة ليمرّ عبرها الماء، وتلك التي لا وظيفة لها سوى كسر فكرة أن الجدار جدار. لا هو جدار ولا هو سور. هو أشبه بما نسميه «درابزين»، قليل الارتفاع، يمتد على طول الحد الغربي للمنزل، وله وظيفتان. أن يقول لنا: هنا ينتهي المنزل ويبدأ الحقل... وأن يحمل، على امتداده، حوضاً للزهور.

ما فعلوه أيقظ شيئًا في نفسي. لم أخسر شيئًا، ولا أنا من المضحّين. ثمة من يقدّم روحه، وفينا الصابرون على فراق أبناء وأزواج وأهل... وبيننا من سيتعايش مع جراحه إلى آخر العمر. أما أنا، فما فعله الصهاينة قد ثبّت لي منزلًا لأبنيه في أرضي وأرض أبي وجدّي وأجدادي من قبلهم. ما يؤلمني هو جرف القبور. هل سيكسر الصلة بيني وبين أرضي؟ الأغبياء يظنون ذلك.

في تراثنا، كان الكرام يُدفنون سراً، خشية أن ينبش الأعداء قبورهم. مولاتنا فاطمة الزهراء، الأكثر حضوراً في إيماننا، مجهولة القبر. مولاي زيد الشهيد. مولاي يحيى الشهيد. مولاي الحسن بن الصباح... سيّدنا موسى الصدر... وهل جرف القبر أو غيابه يقضي على الأرواح؟ هذي قبور أئمتنا في البقيع مهدومة منذ قرن. ولن يدرك الأعداء تلك التعويذة السحرية. جرفوا قبور أسلافنا؟ قبور ساداتنا مجهولة. قتلوا أبناءنا؟ هذا الطفل الرضيع يحمله الحسين. قاتَلهم شبابنا؟ هذا قتالٌ على الأكبر. قاتلهم شيوخنا؟ هذا قتال حبيب بن مظاهر.

والخيام؟ هل حرقوا خيامنا؟ بلى، حرقوا مدينة الخيام. وحرقوا منازل أهلي في كفركلا وسواها بيتًا بيتًا. حسنًا... ما النتيجة؟ ليس سوى أن نقاتل. وبعد الحرب، سنعيد شواهد القبور إلى حيث كانت. وعلى شاهد قبر أبي، سأكتب التاريخ الحقيقي لمولده. وإن أبقانا الله من الأحياء، فسأخبر ابنتي عن جدّها وأبيه وأمه وجدّه وأصدقائه... سأخبرها أنها هُم. سأحملها في تلك المقبرة تحديدًا، لأدلّها على «مسكاف عام»، وأعلّمها أن تلك الأرض اسمها فلسطين. وهذه تلة العرّية. خلفها كفركلا، حيث سنزور قبر حسن عطوي وزينب. وهذه الطيّبة، طيبة الدحنون. وتلك دير سريان. وهنا قلعة الشقيف. وهناك عليّ الطاهر. سأحدّثها عن الشهداء عن ابن عمّتها البطل حيدر خميني، عن جودت ورفعت و«أبو عزّو»... عن شهدائنا كل شهدائنا. سأخبرها عن شهيد لنا في «ثورة الـ58»، عن أبوقونتينا، الحاجّة فاطمة والحاجة أم حسين. سأخبرها عن الجميل علي اسماعيل عليق، وعن الشهيد ابن الشهيد ابن «أبو حسن الثورة». سأدلها على شواهد قبورهم، واحدًا واحدًا. وعند باب المنزل، سأعلّق سراجاً لتحمله جدتي عند الفجر.

قصيدة

مراثي الحاجة حسيبة لجنوب الروح

محمد عماد قشمر *

لو أن الحاجّة حسيبة بدير، ساعة السَّحر، قُبيل إنذارات الصباح، تشقُّ بصوتها رخامة قبرها، تخرجُ من جبّانة النبطية، مؤتزرةً طرحةً مواويلها، شاهرةً أكاليل العتابا والمراثي في حيّ السراي والقرى المجاورة.

لو أنها تُصَبِّحُ المدينة وأهلها النازحين هجرةً بعد هجرة، بلحنٍ يَجْبُرُ القلب ويكسِرهُ في آن معاً:

«نسيم الصُّبح من صوبي
ما نسَّم
هَوَى الأحباب من صوبي ما نسَّم
شربْتِ الكاش عَلْ الفرقة مِنْ
السَّامْ
إذا تعودون من بعد الغيااااب»

لو أنها تتوسط الساحة إبعدْ أو أثناءَ سِلسلةٍ من الغارات

تقرأ مصرع البلاد، يأتيها علي الطاهر عريساً بجبينه المَلَكيّ، يزهو رغم الجراح، «مُشْتَغِلاً» بيده قبيلةً من القندول — صارت زهورها حمراء — من سفوحٍ بين عبًا وجبشيت...

يأتيها شولُ شوكين وشومرها المعفّر بالرماد، يأتيها جلنار كفر رمان وركام بيوتها العتيقة...

تلزّ حسيبة حطب الحزن تحت نار الشوق، تُلصِقُ صوتها على ساج الحنين، ولمّا يَتَحَمَّص كهذا التعب الناضج حتّى القَفْحُم، تفِتُّ أرغفة عزائِها المبحوح فوق ورد القرى المبعثر الثاكل..

وتغرقُنا عميقاً في صداها، موغِلةً في نَفْي نعناع الحواكير:

«يا خبي ردّنا
ع مدينة جدّنا
أنا خايفة الأجل منك ينا
ويا خدوني غريبة مكفّنة»

«هيهات نرجع ع الوطن
وتشوفي... الكفن؟
وعليكي مكتوب الحزن
يا بنت زمزم والصفا»...

لو أن حسيبة بدير، تُصَفّي بنغمتها وَجِنّة الجنوب، تعيدُ للحمرة المشرقية دحنونها، وأنوار يقينها، لو أنها تعيدُ للحارات مذاقَ الصباحاتِ والشمر، تعيدُ وقعَ الخُطى للماء المتجمّع وسط الساحات، تعيدُ العجقة وضجيج الحياة، لطريق زبدين، ودوّار حاروف والأزقّة والأسواق، كأثر الرُّقية والرّاقي، فيمن بلغ التراقي وصاح: متى التلاقي؟ وقد وقع الطلاق على كراهة الفروض والتكاليف بما لا يُطاق:

«حبابي بعد ما كانوا
بوادي
جفوني وطفت غ الفرقة بوادي
وضيّع قلبي متل ضايع بوادي
وغابت شمسنا وطال الغياب»
«السفينة غرقت بدمعي
ونوحاي
وذاب الصخر من انّي ونواحاي
ترى بتعود يا يُمّا وانا وحَيّ
وترجع شمسنا بعد الغياب»

لو أن خنساء النبطية، حسيبة بدير، تخرج من قبرها، تغسل رخامة القبر من حبّات الزلزلاخت والشظايا، بمكنسة الجنّة وماءٍ سلسلٍ من زيارة الأمير، وترشُّ البلاد من قطرات ماء نعيها الورديّ، أو ماء زهر من ليمون البلاد ذاتها، من بُنيّة الروح ذاتها، لو أنها تضمُّ تحت عباءتها كل شجرةٍ أفزعتها المُسيَّرة، وكل أم بقيت صامدة، وكل زوجةٍ وابنةٍ وأختٍ تركها رجلُ البيت، متوسّدًا فراشَ الأرض تحتها أو فوقها...

«من جنّة الفردوس من
بوابها
طلّي يا حور العين شقّي حجابها
حاكي أرض عامل بصفحتها
ادرسي
شو عملت المراة بدرس كتابها!»

لو أنها ترثُّ بتراتيل نبرتها، كل قذيفةٍ مدفعية على زوطر وميفدون والنبطية الفوقا...

لو أنها ترثُّ كل أبقٍ بلباسه الكاكيّ وسلاحِهِ المُصَوَّبِ المُسدَّد إلى حيثُ أشار الله ببنانِهِ، إلى إصبع الجليل..

لتظلّ نابتةً في حقول أرنون ويحمر الشقيف إصبعة الزينب، والنرجس البريّ، وتُمحى من قواميس الربوع قنابلهم العنقودية، وتُحذَفُ القنابل الفسفورية من حواشي الرُّبى..

لو أن حسيبة بدير، بحنجرتها المصلوبة النائحة، ترثُّ كلَّ حربٍ سائحة، لو أنها كلّما جَرَت خلفَ ذَنبِها كل قريةٍ لاطِمة، أحيَت للعِيانِ بصوتها شهيدًا حيًا..

«مسكتْ تيابهن يا
يُمَّا بئيدي
شفّيت وقلت مع السلامة يا لحباب
عيني يا عين
يا عينِ عينِ عيني»

مدينةٌ تَسبَح... تغرقُ بدمائها وترانيم حسيبة..

مدينةٌ ينحتها الشَّجن، تحاولُ التقاط آخر شهيقٍ

كي لا يسقط الهواء كرخامةٍ عتيقةٍ تهدّمت أركانها

مدينةٌ بانتظارِ المعجزة.. بانتظارِ دمعةٍ تُحيي،

كالبرقِ تَخطَفُ الأبصار..

مدينةٌ.. بلادٌ.. يقتلها الصوت

ويُحييها رجعُ صدى الحنين:

«جار الدهر علينا شتّتنا
جميعاً
انكسر ضهري صار حاني،
وين حباب قلبي هنّوني ورجعوا
بالسلامي،
أنا من بعدهم يا طول حزني»

* عربصاليم/ لبنان

الحاجة حسيبة في فيلم «كلنا للوطن» للمخرج اللبناني الراحل مارون بغدادي (فوتوغرام، 1978)

هنا باقون

الذكرى الرابعة ليوم الأرض. تصميم: عبد عابدي. إصدار: لجنة الدفاع عن الأراضي (ملصق، 1980)

هنادي حسون *

جدّتي لأبي — وهي شقيقة جدّتي لأمّي — لم تعش طويلاً، ماتت في أواخر العقد الخامس من عمرها، كانت تحكي لي عن الجنّية التي تراها كلّ عشيّة، تجلس على حافّة البئر، وتمشّط شعرها بمشطٍ خشبيّ، صنعه لها عاشقٌ إنسيٌّ.

كان شعرها طويلاً بطا الأرض، واغنّيتها بطول شعرها، تردد المقطع نفسه كلما انزلق المشط من أعلى إلى أسفل، ثمّ تُعيد على بدء. كانت، كلّما لمست الأرض بمشطها، تُعرِف تراباً، وتصبّه على رأسها، ثم تمشّطه من جديد، تعلمُ كانت، أنّ حبّات التراب ستقع مرة أخرى بعد الألف، لكنّ تراباً سيبقى في فروة رأسها، سيصبح حقلاً في ما بعد، تزرع فيه خيالاتها، فتُنبتُ حقيقة. عندها فقط، ستتوقف عن التمشيط وتمضي إلى الأنسيّ: هذا ما صنعتُه بما صنعتَهُ لي، أترى؟

* بيروت

المنصوري... أيقونة الحنين

فاروق شويخ

تلك القريةُ التي ما انفكّتْ تحملني على نسمات الحنين، حملتُها أنا في غمارِ الذّرات المُستعصية من دياجي قصائدي، فوشمتُ بها أديمَ جلدي بصمامات الكلمات العِتاق، حتى صار كلّ مسام في جسدي منبراً لنواجها، وكلّ قافيةٍ في معلقاتي مرقداً لترابها المُقدّس.

أما أن لهذا المدى المُتخم بالزّدى أن يُصيخَ السّمعَ إلى ترانيم العطش المهراق على عتباتها؟ إنها تقفُ اليومَ على حافةِ التكوينِ والامّحاء، ترقبُ بصرامةِ الشرفاتِ العاليات رقصاتِ الموتِ المُتبجّحةَ في فضاءاتها، وتتلقفُ بصدرها العاري سياطَ الحتفِ المُتواتر كلَّ عشيّة.

إنها المنصوري التي استحالت في مرايا الإعلام أسطورةً تُتلى على رَكْبِ النُّوازل، ومسرحاً تتقاطعُ على أديمهِ خناجرُ القذائفِ لترسمَ لوحةً سوريالية من الفناءِ والبعثِ المتزامن.

وفي حساباتِ الغزاةِ وأوهامِ العبثِ الإسرائيلي، هي النقطةُ المحظورةُ على تخومِ «الخطِّ الأصفر»، تُحاكُ حولها رُبى التوجُّسِ ويُحذَّرُ فيها العابرون؛ كأنّ حوافرَ الموتِ تَرهبُ باسَ رملِها. لكنّها في بصيرةِ الروحِ وجيوبِ الذاكرةِ أبعدُ من جغرافيا الحدود؛ إنها خطُّ الحنينِ المُتأجّجِ في جذوةِ الضلوع، وخطُّ الأحلامِ المُزهرةِ على شغافِ القهر، وخطُّ المقاومةِ الشامخِ كالنخيلِ العواتي في وجهِ العاصفة، وخطُّ التراثِ المُتدلّي من عراجينِ السّهول، وخطُّ التعلّقِ الأبديّ بالأرضِ الذي يستهزئُ بالفناءِ ويُشرّعُ أبوابَ الخلود.

هناك، حيث تتوسّدُ القريةُ أزيزَ القذائفِ وتستدفئُ بلهيبِ الحصار، تُديرُ ظهرَها للعدمِ وتزفرُ ياسمينَ الكرامةِ في وجوهِ العُتاة، إنها لا تنامُ لتهدأ، بل تنامُ لتحلُمَ بالبقاء، وتصحو على صهيلِ الغدِ المُكلّلِ بالغار. فلترتجفْ إسرائيلُ ولتتوالدْ في أفقِها أطيافُ الرّدى؛ فقريةٌ تُرضِعُ أطفالَها أبجديةَ الثباتِ، ويحرثُ ترابَها دمُ الأحرار، لن تُهزمَ على مائدةِ الريح، ولن تُستباحَ إلّا لتولدَ من جديدٍ أطهرَ وأعظمَ شاناً في ديوانِ الخلود.

بحث

يضع كتاب «إبعاد العمال عن صندوق الاقتراع» (منشورات جامعة برينستون ـ 2026) وعود الديمقراطية التمثيلية أمام اختبار قاسٍ، كاشفاً كيف تتحول أعباء الترشح الباهظة وانحيازات النخبة الحزبية إلى حواجز هيكلية تُقصي الطبقة العاملة عن البرلمانات

ما هذه الديمقراطية التي تقصي العمّال؟

سعيد محمد

تقوم الديمقراطية التمثيلية على وعد يبدو بديهياً، مؤداه أنّ المواطنين يختارون ممثليهم وأن المؤسسات المنتخبة تستمد شرعيتها من قدرتها على التعبير عن المجتمع. في مقابل هذا التصور الرغائبي، يضع كتاب «إبعاد العمال عن صندوق الاقتراع: كيف تقوّض الديمقراطية تمثيل الطبقة العاملة» (منشورات جامعة برينستون ـ 2026) لنيكولاس كارنس ونوام لوبو وعد الديمقراطية الانتخابية أمام اختبار اجتماعي بالغ القسوة، إذ يطرح السؤال من حرّية التصويت إلى القدرة الفعلية على بلوغ موقع المرشح، ويكشف أن المساواة النظريّة عند صندوق الاقتراع تتعايش مع تفاوت طبقي عميق في الطريق المؤدي إليه، حيث تمنح الانتخابات كل مواطن صوتاً متساوياً بعد اكتمال قوائم المرشحين، بينما تجري عملية انتقاء سابقة تحصر المنافسة في فئات تمتلك الوقت والأمان المهني والموارد والعلاقات التي تسمح لها بتحمل أعباء العمل السياسي.

ينطلق المؤلفان من قاعدة بيانات واسعة تشمل سبعاً وتسعين ديمقراطية حول العالم، ويعرّفان الطبقة العاملة تعريفاً مهنياً يضم العاملين في المهن اليدوية والخدمية والمكتبية والقطاع غير الرسمي، ثم يقارنان نسبتهم في قمّة العمل بخلفيات أعضاء المجالس التشريعية الوطنية عند دخولهم الحياة السياسية. في المتوسط، يشكل هؤلاء العمال نحو سبعين في المئة من قوة العمل، بينما تبلغ نسبتهم بين المشرعين اثنين في المئة، وهي فجوة تتجاوز الحالات الوطنية المنفردة وتمنح الكتاب نقطة ارتكاز عالمية، لأن التفاوت يظهر في أنظمة رئاسية وبرلمانية، وفي نظم انتخابية نسبية وأغلبية، وفي دول تتباين في تمويل الحملات وقوة الأحزاب والنقابات، الأمر الذي يحوّل الغياب العمالي من خلل محلي إلى سمة متكررة داخل الديمقراطية الانتخابية.

تكتسب هذه الفجوة أهميتها من أثرها في مضمون السياسة وفي نظرة المواطنين إلى مؤسسات الحكم، إذ يجمع الكتاب أدلة تشير إلى ارتباط ارتفاع التمثيل العمالي بسياسات اقتصادية أكثر ميلاً إلى إعادة التوزيع وبمستويات أعلى من الثقة في المؤسسات المنتخبة، وينطلق من فكرة التمثيل الوصفي التي ترى أن الخبرة الاجتماعية للمشرع تؤثر في أولوياته وطريقة فهمه للمشكلات العامة، فالاحتكاك المباشر بهشاشة الأجر وساعات العمل والخدمات العامة يكوّن معرفة تختلف عن المعرفة المهنية المجردة، كما يمنح الناخبين إحساساً بأن السلطة تستوعب تجاربهم بلغتهم ومن داخل شروط حياتهم، وهكذا يتجاوز الحضور الطبقي في البرلمان نطاق الرغبة الرمزية في تنويع صور النواب ليصبح قضية تتصل بجودة القرار وشرعية النظام معاً.

70 في المئة من قوة العمل و2 في المئة من المشرعين

تظهر قوة الكتاب في الفصل الثاني الذي يفحص التفسيرات الجاهزة قبل الانتقال إلى نظريته الخاصة. يختبر فكرة افتقار العمال إلى الكفاءة أو الطموح السياسي، وافتراض عزوف الناخبين عن اختيارهم، وتأثير تمويل الحملات وقوة أحزاب اليسار والنقابات، والفروق بين النظم الانتخابية. ثم تكشف البيانات تقارب العمال والمهنيين في الصفات المرتبطة بالأهلية للترشح وفي الرغبة الأولية في خوضه، كما تبدو الفروق الناتجة من التمويل العام أو التمثيل النسبي أو قوة الأحزاب محدودة قياساً بحجم الهوة الأصلية. وتؤدي هذه النتيجة وظيفة منهجية مهمة، لأنها تدفع البحث بعيداً عن تحميل العمال مسؤولية غيابهم، وتنقل مركز التحليل إلى العمليات التي تحوّل المواطن المؤهل والراغب إلى مرشح فعلي.

يصوغ الفصل الثالث أطروحة الكتاب الأساسية عبر حلقتين مترابطتين تبدأ أولاهما بالأعباء الشخصية الملازمة للترشح، ثم تتولى الثانية تضخيم أثرها من خلال حراس البوابات داخل الأحزاب والمنظمات السياسية، فالحملة الانتخابية تستهلك الوقت والطاقة، وتعرّض السمعة والخصوصية والعلاقات العائلية للضغط، وتفرض قدراً مرتفعاً من المخاطرة المهنية والمالية، بينما يواجه العامل الذي يعتمد على أجره اليومي أو جدول عمل صارم أو حماية وظيفية محدودة، تكلفة أشد من تلك التي يواجهها محام أو مدير أو أكاديمي يستطيع تعديل وقته والاستناد إلى مدخراته وشبكاته المهنية، وهكذا تتحول متطلبات تبدو مشتركة بين المرشحين إلى آلية فرز طبقي بسبب تفاوت قدرتهم على حملها.

يدعم الفصل الرابع هذه الحجة بمسوحات في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وعدد من دول أميركا اللاتينية، إذ عبّر المشاركون المنتمون إلى الطبقة العاملة عن حساسية أكبر تجاه فقدان الدخل والوظيفة، وضيق الوقت، والمخاطر العائلية، والغموض المحيط بنتيجة الحملة. كما يقارن المؤلفان مستويات الحكم في البرازيل والولايات المتحدة، فيظهر حضور العمال في المجالس المحلية بنسبة تفوق حضورهم في البرلمانات الوطنية، وهو نمط ينسجم مع انخفاض كلفة الحملات المحلية وحجم التضحيات الملازمة لها. وتمنح هذه الأدلة النظرية دعماً متنوعاً يجمع بين اتجاهات الأفراد والنتائج المؤسسية، مع بقاء مساحة للحذر لأن بعض المسوح تقيس استجابات افتراضية، ولأن العلاقة بين الاقتصادي. ويجري هذا الانحياز وفق منطق استراتيجي يهدف إلى حماية موارد الحزب وتعزيز فرصه الانتخابية، فبعيد إنتاج الهيمنة المهنية حتى داخل الأحزاب التي تضع العمال في قلب خطابها، بينما تظل فكرة «التواطؤ» أضيق من تفسير الكتاب، لأن الآلية تعمل أحياناً عبر قرارات مفهومة ومبررات انتخابية مألوفة، وتنتج في مجموعها أثراً طبقياً بالغ الاتساع.

تستند دراسة حراس البوابات إلى بيانات عابرة للدول وإلى ثماني عشرة مقابلة مع مسؤولين حزبيين في تشيلي والدنمارك وأيسلندا والسويد وأوروغواي، وتكشف المقابلات وعياً واضحاً بحجم الالتزام المطلوب من المرشح وبأهمية حضوره المستمر داخل شبكات الحزب، كما تكشف صعوبة تخصيص التدريب والتمويل والإرشاد لجميع الراغبين. وتمنح هذه المادة النوعية الحجة صوتاً مؤسسياً قريباً من عملية الاختيار، بيد أن عدد المقابلات وتركيزها الجغرافي يفرضان قدراً من التحفظ على تحويل المنطق المكتشف إلى قانون شامل، خصوصاً أن الأحزاب تختلف في درجة المركزية، وفي استقلال الفروع المحلية، وفي علاقة العضوية الحزبية بالترشح، وفي قدرة النقابات ومنظمات المجتمع على التأثير في القوائم.

يخصص الفصل السادس مساحة للحظات التاريخية التي ارتفع فيها التمثيل العمالي، فيتناول الروابط التي جمعت حزب العمال البريطاني والحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني بالنقابات المركزية، ثم يدرس الجبهة الواسعة في أوروغواي وعلاقة المؤتمر الوطني الأفريقي بالحركة العمالية في جنوب أفريقيا، ويبيّن أن النقابات أدت دوراً يتجاوز إعلان التأييد، إذ وفرت التدريب والمال والعاملين في الحملات، وربطت المرشحين بقيادات الأحزاب، وحجزت لهم أحياناً مواقع قابلة للفوز. وقد تراجع هذا الحضور مع ضعف التنظيم النقابي وتوسع نقابات أصحاب الياقات البيضاء وتبني قيادات حزبية، مثل توني بلير وغيرد شرودر، سياسات الطريق الثالث التي قلصت النفوذ المؤسسي للحركة العمالية داخل عملية اختيار المرشحين.

حين تخلّى اليسار عن قاعدته العمالية

يستخدم المؤلفان استعارة المنطاد لتفسير صعود التمثيل العمالي وهبوطه، فالأعباء الانتخابية تؤدي وظيفة الجاذبية، بينما تمنح التحالفات النقابية الحزبية المنطاد طاقة الارتفاع، وعند ضعف تلك التحالفات يعود التمثيل نحو مستواه المنخفض. وتتميز الاستعارة بقدرتها على جمع عناصر النظرية في صورة واحدة، وفي الوقت ذاته تثير نزعتها الحتمية سؤالاً حول موقع التحولات التشريعية والثقافية والتكنولوجية القادرة على تغيير كلفة الترشح نفسها، كما أن التجارب التاريخية التي يعرضها الكتاب تحمل فروقاً في بنية الاقتصاد والدولة ونظام الأحزاب، وهو تنوع يسمح بقراءة النتائج بوصفها اتجاهاً قوياً يحتاج إلى اختبارات إضافية، عوض تحويلها إلى مصير ثابت لكل تجربة انتخابية.

ينتقل الفصل السابع من التشخيص إلى الإصلاح عبر مستويين متكاملين، فيشمل المستوى الأول إجراءات تخفف مستوى المنصب والخلفية المهنية قد تتأثر أيضاً بالرواتب وقواعد الاختيار ومكانة الوظيفة العامة.

حراس البوابات: من يصل إلى قوائم المرشحين؟

تتخذ الحلقة الثانية شكلاً أوضح في الفصل الخامس، حيث يدرس المؤلفان الدور الذي يمارسه مسؤولو الأحزاب والنقابات وجماعات المصالح في اكتشاف المرشحين وتدريبهم وتمويلهم ووضعهم على القوائم، ويخلصان إلى أن هؤلاء المسؤولين يفضلون أصحاب العلاقات المتينة داخل الحزب والمجتمع، والقادرين على التطوع الطويل وتحمل الضغط وتمويل جزء من مسارهم السياسي، وهي خصائص ترتبط في الواقع بدرجة مرتفعة من الأمان الاقتصادي والاجتماعي، لا بالكفاءة وحدها. وتكشف هذه الحلقة أن الأحزاب لا تكتفي بالاستجابة لما يقدمه المرشحون، بل تعيد تشكيل المعروض منهم عبر شبكات الثقة والتجربة السابقة.

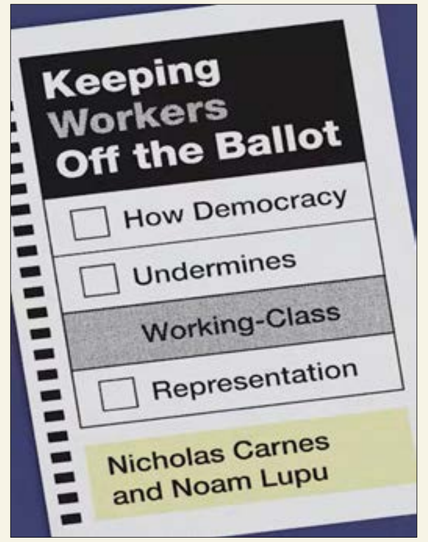

يخصص الفصل السادس مساحة للحظات التاريخية التي ارتفع فيها التمثيل العمالي

هل تعالج «الكوتا الطبقية» الخلل؟

تبدو الكوتا الطبقية استجابة مباشرة للخلل الذي يشخصه الكتاب، لأنها تغيّر حوافز الأحزاب وتلزمها بالبحث عن مرشحين عمال وتقديم الموارد اللازمة لهم، ويفتح تطبيقها أسئلة تتعلق بتعريف العامل في اقتصادات تتداخل فيها المهن والعقود والدخول، وبكيفية التعامل مع الانتقال المهني والتحايل على السيرة الوظيفية، وبالعلاقة بين الحصة الطبقية والحصص المرتبطة بالنوع الاجتماعي أو الانتماء الإثني. أما مجلس المناخ النمساوي، الذي ضم مئة مواطن جرى اختيارهم عشوائياً وفق معايير هدفت إلى تمثيل التركيبة الاجتماعية، فيوضح قدرة القرعة المصممة بعناية على إدخال شرائح تغيب عن البرلمانات، مع حاجة هذا النموذج إلى معالجة قضايا الخبرة والمساءلة والشرعية وحدود السلطة الممنوحة للهيئات التداولية.

يستدعي دفاع الكتاب عن التمثيل الوصفي سؤالاً إضافياً حول العلاقة بين الأصل المهني والسلوك السياسي، فالعامل الذي يدخل البرلمان قد يتبنى برنامجاً اقتصادياً محافظاً، بينما يستطيع نائب ذو خلفية مهنية الدفاع بجدية عن مصالح أصحاب الأجور، كما تتوزع الطبقة العاملة بين قطاعات وهويات ومواقع سياسية متباينة. ومع ذلك يحتفظ طرح المؤلفين بقيمته، لأن التمثيل الموضوعي الذي يقوم به نائب متعاطف يختلف عن بناء مؤسسة تتيح لأصحاب الخبرة المباشرة المشاركة في تعريف المشكلة وصوغ الحل، ولأن احتكار فئة اجتماعية واحدة للمواقع التشريعية يضيّق نطاق التجارب والمعارف المتاحة للقرار حتى مع توافر حسن النية والكفاءة المهنية.

يقدم «إبعاد العمال عن ورقة الاقتراع» مساهمة واسعة في دراسة الديمقراطية، لأنه يكشف أن العدالة الانتخابية تبدأ قبل لحظة التصويت، وأن حق الترشح يفقد مضمونه العملي حين تتوزع القدرة على استخدامه وفق الثروة والأمان والوقت والعلاقات، كما يجمع بين قاعدة بيانات عالمية ومسوح ومقابلات ودراسات تاريخية في بناء حجة متماسكة حول الأعباء وحراس البوابات. وتبقى قيمة الكتاب مرتبطة أيضاً بالأسئلة التي يفتحها حول حدود تعريف الطبقة، ومدى عالمية آليته السببية، والانتقال من الحضور العددي إلى التأثير السياسي، وهي أسئلة تعمق أطروحته بدلاً من إضعافها، وتضع الديمقراطية أمام معيار يتجاوز عدد الناخبين إلى هوية الذين يملكون فرصة واقعية كي يصبحوا ممثلين عنهم.

فكر

عبد الإله بلقزيز... في نقد الغرب والتراث معاً

بين الانبهار بالغرب ورفضه، يطرح عبد الإله بلقزيز طريقاً ثالثاً قوامه النقد. في كتابه «الحداثة والنقد الثقافي» (دار الساقي)، يعيد مساءلة علاقتنا بالحداثة والتراث، محذراً من استهلاك الأفكار الغربية بلا تمحيص أو الاحتماء بالماضي، فيما تصبح فلسطين اختباراً كاشفاً للتناقض بين قيم الحداثة الغربية وممارساتها السياسية

تغريد عبد العال

في لحظة ثقافية حساسة من الإبادة الثقافية للشعوب، نطرح تلك الأسئلة التي تلامس واقعنا: ماذا نريد من الغرب؟ وهل فعلاً فيه ما نحتاجه؟ أم أنه نتاج الكولونيالية التي بتنا نرى تناقضاتها على عالمها؟ وماذا عما ننتجه من ثقافة ومعرفة؟ هل نحن معاصرون فعلاً لحاجات واقعنا وزماننا؟

نتأثر بكتاب غربيين. لا ندّعي أننا أعجبنا بأساليب كثيرة أتت من مفكرين روس وألمان وأميركا اللاتينية، فهل نحن أصاليون ننتمي إلى ماضٍ ثقافي وحضاري؟ وما هي تخوم الحداثة التي وصلت إلينا فوقفنا أمامها مندهشين؟ يجيب الباحث المغربي عبد الإله بلقزيز عن هذه الأسئلة وغيرها في كتابه المهم والملهم «الحداثة والنقد الثقافي» الصادر حديثاً عن «دار الساقي».

في الكتاب، يدخل الباحث إلى معنى الحداثة بوصفها رؤية جديدة إلى العالم والأشياء، يشترط بها أن تشتبك مع التقليد وتواجهه بعدة النقد، لا أن توازيه. ويناقش فكرة الحداثة التي تعرّف بنقيضها التقليدي الذي تتمايز كلياً عنه. فالنقيض الذي يقصده ليس من معانيه التدني والتوضيع، بل التفكيك والمباعدة وتحليل المنظومة القيمية الثقافية.

الحداثة ليست تغرباً

والنقطة المهمة هنا أنّ الكاتب يلفت انتباه القارئ إلى أنّ الحداثة ليست تغرّبنا كما شاع في العالم العربي. رغم أنها غربية المنشأ، إلا أنّها ليست منتوجاً غربياً، بل منتوج إنساني خرج من حدود موطنه الأم إلى العالم.

وفي العالم العربي، برزت ثقافتان متناحرتان: الأصالي والحداثي، ذلك الدافع عن الموروث القديم بتراثه وتقليده رافضاً كل ما يأتي من الغرب على أنه غربي، يستهلك المفاهيم الغربية من دون أن يتعمق في جوهرها أو يستخدم النقد لمعرفة ما يهمنا في الحداثة. وقد ناقش الكاتب معاني النقد الثقافي لكلا التوجهين.

يعرّف الكاتب النقد على أنه لحظة من لحظات الوعي، وفعل بناء وليس فعل هدم، وهو ضمن اشتراطات الحداثة ومقتضياتها حيث يهتم بالبنيات العميقة المؤسسة لأي ظاهرة ثقافية.

ولعل أبرز ما يركز الباحث عبد الإله بلقزيز عليه هو فكرة أن يبنى الفكر على أسس من الماضي، إذ ينبه إلى أنّه لا ينفي أن ينسج فكر اليوم على فكر قام بالأمس، فهناك جذور تربطنا بهذا الماضي، لكنه ينفي التماثل مع الماضي، على نحو يستنسخ فيه الأول الثاني.

ويقدم الكاتب أدلته، على أن الحداثة هي رؤية جديدة للعالم والمجتمع، انبثقت مع الأزمنة الجديدة في أوروبا، وكانت محصلة تركيبية لجملة من التحولات ومن الطفرات التي طالت المجتمع، مشيراً إلى أنّ هناك سمتين مهمتين للحداثة: التفكير العقلاني وروحها النقدية.

وحتى يبرّ على من يعتبر أنّ الحداثة هي نتاج غربي كولونيالي، يشرح أن هناك صوراً ونماذج من الحداثة في بلدان وثقافات مختلفة، وهذا ما حرر الحداثة من مركزيتها الأوروبية ومن أوحديتها النموذجية وتمكينها من الصيرورة. ويعطي هنا أمثلة على اليابان وحداثة أميركا اللاتينية ويذكر أنّ هذه الحداثات استلهمت من القيم الغربية لكنها هيأت لتلك الحداثة تربة وبيئة مختلفتين من بيئتها الأساسية.

ما بعد الحداثة قبل أن نعرف الحداثة؟

وينتقد المفكر المغربي النقاد الحداثيين في العالم العربي الذين ينظرون في مقالاتهم عما بعد الحداثة، من دون أن يفهموا أو يقرأوا الحداثة جيداً، مندفعين إليها اندفاعة منفلتة غير مقيدة، إذ إنّ الحداثة وما قبلها لا تعنيهم. وأبرز الملاحظات التي يقدمها هي أن النقد العربي الحديث يقطع الصلة مع التراث الكلاسيكي العربي ومع نص الحداثة أيضاً. ويسأل: كيف يمكن أن يكون المرء داعية إلى ما بعد الحداثة وهو لم يعرف الحداثة بعد.

ولعل أهم ما يحلله الباحث هو تلك المقارنة التي يعقدها بين منظري ما بعد الحداثة العرب ومنظري ما بعد الحداثة الغربيين. يقول إنّ العرب ما زالوا منفصلين عن الشرط التاريخي للحداثة، لأن مفكري الغرب درسوا مساوئ الرأسمالية مثلاً بعدما عايشوها واقعياً وتمردوا عليها في سياق التاريخ والحياة. ويقول إنّ مفكري العرب يدعون أنهم ينشرون أحدث الأفكار لكن شتان بين المعارف وبين السلع المستهلكة.

وهنا يستشهد بهابرماس الذي قال إنه حين تكون ما بعد الحداثة جزءاً من تاريخ الحداثة، يصير نقد الحداثة مبرراً ومشروعاً.

فهناك ظاهرة تتردد في عصرنا هذا، حول ترسيخ التقليد من خلال الانبهار بالغرب وبكل ما هو جديد من دون نقد، في موازاة من ينتقدون الغرب بدعوى أنه موطن الاستعمار فيرفضون تراثه الفكري والثقافي ويعززون بذلك الفكر التقليدي. وهكذا يدعو بلقزيز إلى نقد مزدوج: نقد للواقع ومعرفة حاجاته ونقد الفكر لمرجعياته الفكرية. وانتقد بذلك النرجسية الثقافية والكليات المنغلقة على نفسها، موضحاً أهمية الحوار الثقافي بين الشرق والغرب.

المنبهرون بالغرب لا ينتقدون موقف مفكريه من فلسطين

فلسطين... اختبار الحداثة الغربية

ولعل أبرز النقاط التي يذكرها بلقزيز هي أنّ من هم منبهرون بالغرب وبثقافته المدنية والديموقراطية لا ينتقدون موقف مفكريه من فلسطين، كون هذه الثقافة الغربية أصبحت مرادفاً للحرية والعدالة. وهذا لا يلغي تلك القيم بالأساس لأن مثقفي الغرب ينتقضونها، فيوجّه بلقزيز النقد إلى المفكرين لا إلى القيم بذاتها، وهذا هو النقد الثقافي الذي يبتغيه.

ومن هنا تأتي أهمية فلسطين بوصفها اختباراً حقيقياً للحداثة الغربية. فالقيم التي رفعتها الحداثة من حرية وعدالة وكرامة وحقوق الإنسان لا تصبح أقل قيمةً لأنّ دولاً أو مفكرين غربيين ناقضوها في فلسطين؛ بل العكس هو الصحيح: فلسطين تكشف المسافة بين القيمة وممارستها، وبين خطاب الحداثة وشروطها السياسية. ولذلك لا ينبغي أن يكون موقف بعض المثقفين الغربيين من فلسطين سبباً في رفض الحرية أو العدالة أو العقلانية، كما لا يجوز أن يكون انبهارنا بالغرب سبباً في تعطيل النقد تجاه تناقضاته.

على أرض الثقافة الوطنية

وهنا لا بد من أن نلتفت إلى مكانة الثقافة الوطنية، كونها ثقافة شعبية لا يمكن لأي ثقافة أن تبنى دونها، وهو ما يشدد عليه بلقزيز، غير أنّ الحداثة التي نبتغيها أيضاً، هي تلك التي تتسلّح بالنقد لتستقبل الجديد وتنبّئه على هذه الأرض، وتنتقي أيضاً من الفكر الحداثي الغربي في معركة البناء لا الهدم.

سياسة

تركيا أردوغان بين حضن الناتو و«نصرة» فلسطين؟

تكشف حرب غزة التناقضات التي تحكم السياسة التركية بين خطاب مؤيّد لفلسطين وحسابات استراتيجية تربط أنقرة بالغرب و«الناتو» و«إسرائيل». وفي ظل ضغط الشارع التركي المتعاطف مع الفلسطينيين، تبدو سياسة الموازنة أكثر صعوبة، فيما يطرح استمرار الحرب سؤالاً حول قدرة تركيا على البقاء في المنطقة الرمادية

علي سرور

ليس غريباً أن يختار الباحث محمد نور الدين، الخبير في الشؤون التركية، «تركيا وطوفان الأقصى» عنواناً لكتابه الأحدث الصادر عن «دار الفقيه» في بيروت، فالمعركة التي اندلعت في السابع من تشرين الأول (أكتوبر) 2023 لم تكن مجرد حدث عسكري عابر في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي، بل كانت «زلزالاً» جيوسياسياً أعاد ترتيب الأوراق وكشف المستور في سياسات القوى الإقليمية. ويكشف الكاتب اللبناني دبلوماسية «الحبل المشدود» التي مارستها تركيا في الأعوام الأخيرة، محاولة الجمع بين طموحاتها في قيادة الرأي العام الإسلامي والعربي مناصرةً لفلسطين، وبين الحسابات البراغماتية الصارمة للرئيس رجب طيّب أردوغان، وفي مقدّمتها المحافظة على العلاقة مع «إسرائيل».

ويقدّم الكاتب، على امتداد 520 صفحة، قراءةً واسعةً في السياسة التركية منذ انطلاق حرب الإبادة، عبر «يوميات» توثيقية وتحليلية دقيقة تمتد من العام 2023 وصولاً إلى أواخر العام 2025، إضافة إلى مقالات نُشرت سابقاً فوق صفحات هذه الجريدة. والكتاب مُقسّم إلى ثلاثة أجزاء كبرى، يتناول الأوّل موقف تركيا من «طوفان الأقصى» عام 2023، فيما يرصد الجزءان التاليان الأداء التركي في العامين اللاحقين، كلّ عام على حدة.

من «الطوفان» إلى التشريح السياسي

يبدأ نور الدين كتابه بمسحة إنسانية وإبداعية، مهدياً عمله إلى «كل شهداء الأمّة». واختار في الصفحات الأولى الاستعانة بقصيدة من ديوانه «أزهار»: «وفي اليوم السابع إلى غزّة... الطوفان إذ أتى». تلتها قصائد الشهداء ومنها: «وما عرفوا أنهم سيمضون كما البرابرة القدامى ويختفون، وتعود الأرض كما السماء مأثرة مجد، وملعباً للأتقياء، المجد للشهداء، المجد للشهداء». بذلك، وضع القارئ في جوهر المعنى الأخلاقي للمقاومة، معطياً «الطوفان» معنى يتجاوز الجانب العسكري ليتحوّل إلى «مأثرة مجد» وفعلاً يكسر رتابة البرابرة القدامى والمعاصرين. ومن هذه الزاوية الأخلاقية، ينتقل الكاتب إلى التشريح السياسي القاسي.

أنقرة على «الحبل المشدود»

في هذا السياق، يُقدّم نور الدين في كتابه قراءة نقدية حادة للموقف التركي الرسمي. ففي نظر الكاتب، كشفت معركة «طوفان الأقصى» عن حجم التناقضات البنيوية في السياسة التركية، فهي الدولة التي ترتبط بتحالفات استراتيجية مع حلف «الناتو»، ولا تزال تحتفظ بخيوط علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية مع كيان الاحتلال. وفي الوقت نفسه، تقف أمام رأي عام تركي واسع وعميق التعاطف مع القضية الفلسطينية. هذا «الشد العكسي» بين متطلبات الارتهان للغرب وبين ضغوط الشارع، وضع أنقرة في مأزق أخلاقي وسياسي لم تنجح في الخروج منه بأقل الأضرار. ويتميّز العمل بكونه مرجعاً توثيقياً، إذ يضجّ بالوثائق والترجمات الحصرية من وسائل الإعلام التركية، مما يتيح للقارئ العربي الوصول إلى «المطبخ السياسي» التركي وفهم كيف تُصاغ المواقف بعيداً عن الشعارات.

من جانب آخر، يرى نور الدين أن معركة «الطوفان» كانت الحدث الأهم منذ عام 1948، ليس فقط لنجاح المقاومة في اختراق الحصون، بل لأنها أثبتت أن تحرير فلسطين ممكن إذا ما توحدت القوى الحية في الأمة.

هل انتهى زمن الموقف الرمادي؟

في ختام الكتاب، يستند الكاتب إلى منطق التاريخ الذي «لا يعترف بالجمود»، مشيراً إلى أنّ السياسة التركية، التي حاولت دائماً الموازنة بين التزاماتها الدولية ومراعاة مواقف الشعب التركي المؤيّد للقضية الفلسطينية، وصلت إلى مرحلة لم يعد فيها الموقف الرمادي كافياً. فاستمرار الظلم الإسرائيلي سيستدعي من المنطقة العربية والقوى المقاومة في العالم الإسلامي استنهاض قواها لتحرير فلسطين واستعادة الاستقلال والسيادة والحرية في دولها.

مرآة الغرب

كشفت حرب غزة ما تخفيه شعارات الحياد والموضوعية في الصحافة الغربية. وأعادت طرح أسئلة قديمة عن علاقة الإعلام بالسلطة وصناعة الرواية. من تشومسكي إلى إدوارد سعيد وآني إرنو. تتقاطع الأسئلة حول من يملك حقّ الكلام، وكيف تصنع اللغة صورة الضحية، ومتى يتحوّل الحياد إلى موقف

تشومسكي وسعيد وإرنو
حين عرّت غزة الصحافة الغربية

بول مخلوف

فضحت حرب الإبادة التي يتعرّض لها الفلسطينيون في غزة منذ تشرين الأول (أكتوبر) 2023 ما كانت الصحافة الغربية تحاول إخفاءه طويلاً تحت ستار الموضوعية والحياد: انحيازاً عميقاً لإسرائيل وللرواية الصهيونية. انحيازٌ لم يظهر فقط في المواقف الصريحة وإنما (ي) تسلّل إلى بنية الخبر، إلى مفرداته وعناوينه ومصادره وصوره، وإلى ما يقوله وما يسكت عنه.

خلال هذه الحرب، بدا واضحاً أنّ المسألة تتجاوز أخطاء صحافية عابرة أو اختلافاً في تقدير الأولويات. نحن أمام نظام كامل لصناعة الرواية، يجعل الإسرائيلي ذاتاً لها اسم وقصة وذاكرة، فيما يدفع الفلسطيني إلى هامش المشهد بوصفه رقماً في حصيلة القتلى أو مشكلة أمنية ينبغي تفسيرها.

لقد أعادت غزة، بهذا المعنى، فتح ملف قديم يتعلق بعلاقة الصحافة بالسلطة، وبكيفية صناعة الحقيقة داخل المؤسسات الإعلامية الكبرى.

ولعل اللافت أنّ الأسئلة التي يطرحها المشهد الراهن ليست جديدة تماماً. قبل عقود، وضع نعوم تشومسكي وآني إرنو، كلٌّ من موقعه، أسئلة جذرية عن وظيفة الإعلام والكاتب أمام السلطة والعنف، فيما كشف إدوارد سعيد البنية الثقافية التي تسمح للغرب بأن يرى الشرق من خلال صور مسبقة صنعتها قرون من التمثيل الاستعماري. من هذا المنطلق تحديداً، ذكّرتنا قناة «الجزيرة»، في منشور لها على صفحتها العربية على انستغرام بهؤلاء المثقفين في منشور حمل عنوان: «تشومسكي وإدوارد سعيد وإرنو وآخرون... مثقفون ومفكرون يحاكمون التغطية الصحافية الغربية المنحازة». والمناسبة هنا تستحق العودة إلى بعض أفكارهم، لا بوصفها مواقف أرشيفية وإنما باعتبارها مفاتيح تساعدنا على فهم ما تكشفه غزة اليوم عن الإعلام الغربي.

تشومسكي: الخبر الذي يصلنا بعدما مرّ من بوابة السلطة

يشكل نعوم تشومسكي أحد أكثر النقاد راديكاليةً للصحافة الغربية لأنه رفض النظر إلى الإعلام باعتباره مؤسسةً قائمة في فراغ، منفصلة عن الاقتصاد والسياسة وشبكات النفوذ. في كتابه «صناعة الموافقة»، الذي كتبه مع إدوارد هيرمان، وضع نموذجاً كاملاً يشرح كيف تستطيع وسائل الإعلام الكبرى تشكيل وعي الجمهور من دون الحاجة إلى تلفيق الأخبار على نحو مباشر.

تكمن عبقرية تشومسكي النقدية في كشفه ديناميكية الدعاية الحديثة التي لا تحتاج إلى كذبة كاملة، بل يكفيها أن تتحكّم في شروط ظهور الحقيقة. يخبرنا تشومسكي كيف أنّ المؤسسة الإعلامية لا تختار الخبر بل تختار مصادره، وتحدد ما الذي يستحق المتابعة، ومن الذي يمنح صفة الخبير، وأي رواية تدخل المتن وأيها تدفع إلى الهامش. وحين تتكرر هذه الاختيارات بالاتجاه نفسه، تتشكل لدى القارئ صورة للعالم تبدو طبيعية، مع أنها نتاج سلسلة طويلة من القرارات المؤسسية. في حالة فلسطين، يصبح هذا النموذج شديد الوضوح.

لا ينبغي التعامل مع تصريحات «الجيش» الإسرائيلي بوصفها رواية تحتاج إلى اختبار حيادي، فالتجربة الطويلة أثبتت أنها جزء من آلة الدعاية والتضليل الإسرائيلية. السؤال الحقيقي هنا: لماذا تمنحها الصحافة الغربية هذه المساحة الواسعة رغم سجلها الحافل بالكذب؟ ولماذا تُقدَّم ادعاءاتها باعتبارها معلومات أولية، بينما تُحاصر الرواية الفلسطينية بالشكوك والتحفظات حتى حين تتحدث عن مجازر موثقة وضحايا مدنيين؟ ومن الذي يقرر أن رواية الجاني تستحق أن تكون نقطة البداية، فيما يطلب من الضحية أن يثبت براءته قبل أن يُسمح له بالكلام؟ لماذا تتحول بيانات المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في كثير من الأحيان إلى «معلومات»، بينما تحتاج الرواية الفلسطينية إلى وضع مسافة لغوية وشروط تحفظية حتى عندما تتحدث عن الضحايا؟

هي ليست مسألة كلمات فحسب. إنها مسألة هندسة للرؤية، إعادة صياغة العالم من جديد، وفي عالمنا المعاصر، «عالم ما بعد الحقيقة» هذا يقال عنه: اختراع الحقيقة. قد تنقل الصحيفة آلاف الأخبار عن غزة، لكنها تظل عاجزة عن رؤية غزة سياسياً وتاريخياً إذا اختصرت المسألة في يوم واحد من الحرب. الاحتلال، والحصار، والاستيطان، والاقتلاع، والعنف البنيوي الذي يسبق القصف، هذا كلّه يصبح خلفيةً بعيدة فيما يقدَّم 7 أكتوبر باعتباره لحظة الصفر. على هذا النحو، تعمل آلية الإعلام كما وصفها تشومسكي: لا ضرورة لمنع حقيقة ما؛ يكفي أن تُحاصر داخل إطار يجعل دلالتها محدودة. إن أقوى أشكال الدعاية، في هذا التصور، هي تلك التي لا تبدو بأنها دعاية. وحيث يكتب الصحافي، ويختار المحرر، ويتحدث المصدر، ويستهلك القارئ الأخبار، تستقرّ السردية الأكثر انسجاماً في النهاية، مع ميزان القوة في وعي الجمهور باعتبارها «الواقع نفسه».

سعيد: حين ترى الصحافة فلسطين بعين استعمارية

إذا كان تشومسكي قد فكك المؤسسة التي تنتج الخبر، فإن إدوارد سعيد فكك العين التي تنظر إلى العالم قبل أن تبدأ بكتابة الخبر. كانت أطروحة سعيد المركزية في «الاستشراق» أن الغرب لم يكتفِ بدراسة الشرق، بل صنع صورة عنه. الشرق، في المخيال الغربي، ليس جغرافيا فحسب، وإنما شخصية عاطفية، مضطربة، غير عقلانية، ميالة إلى العنف، تحتاج باستمرار إلى من يفسرها ويضبطها. ومع الزمن، انتقلت هذه الصورة من الأدب والدراسات الاستشراقية إلى السياسة والإعلام. والحال، تبدو أفكار سعيد راهنة على نحو مخيف في تغطية فلسطين.

ثمة فرق شاسع في الطريقة التي يظهر بها الإسرائيلي والفلسطيني في كثير من وسائل الإعلام الغربية. الأول يصل إلى الشاشة فرداً كاملاً، الصهيوني له اسم، وعائلة، ومهنة، وشكل، وملامح وجه، وطفولة، ومخاوف، وصورة شخصية بينما الفلسطيني يبدو مجرداً من ذاتيته، محاطاً بمفردات الأمن والإرهاب، أو يختزل في رقم جديد من أرقام الضحايا. حين يظهر طفل فلسطيني ميتاً تحت الأنقاض، لا تحصل صورته دائماً على السياق الإنساني نفسه الذي يحظى به الطفل الإسرائيلي، كأن موت الفلسطيني يحتاج إلى تفسير سياسي قبل أن يسمح له بأن يكون مأساة إنسانية خالصة. هكذا، يصبح مفهوم سعيد عن التمثيل حاسماً.

فالاستشراق لا يشتغل فقط حين تقول الصحافة إن العربي متوحش أو غير عقلاني. إنه يعمل أيضاً حين يصبح الفلسطيني مفهوماً مسبقاً باعتباره «طرفاً معتدياً»، فيما يظهر الإسرائيلي باعتباره «الفرد الطبيعي» الذي تعرّض للخطر. في الحالة الأولى، يطلب منك أن تعرف ما الذي فعله الفلسطيني قبل أن تتعاطف معه؛ في الثانية يكفي أن تعرف أنه «إنسان» فقد منزله أو عائلته. وهذا هو تحديداً المعنى في التمثيل الذي طرحه سعيد وهو البعد الأخطر فيه؛ فالتمثيل يحدد، من البداية، من الذي يستحق التعاطف ومن الذي يحتاج إلى تبرير نفسه. هكذا، يبدو سعيد معنيّاً دائماً بالسؤال عمن يتكلم ومن يملك حق إنتاج صورة الآخر. في الحالة الفلسطينية، اكتسب هذا السؤال بعداً مؤلماً: الفلسطيني لا يعاني فقط من العنف الذي يقع عليه، وإنما من معركة أخرى تجري على صورته، وعلى حقه في أن يكون صاحب رواية لا موضوعاً لروايات الآخرين.

إرنو: الكاتب أمام الجريمة

تضيف آني إرنو الأديبة الفرنسية الحائزة جائزة «نوبل» للآداب إلى هذه السلسلة بعداً أخلاقياً لا يمكن تجاهله. مشروعها الأدبي، في جزء كبير منه، قائم على تحويل التجربة الشخصية إلى مرآة تكشف الطبقة والسلطة والتفاوت والعنف الاجتماعي. الكتابة عندها ليست عزاءً جمالياً، إنها طريقة للنظر إلى العالم من موقع من يرفض أن تختبئ علاقات القوة وراء اللغة المحايدة. على هذا النحو، يمكن فهم مواقفها من فلسطين ومن الحرب على غزة. لقد وقّعت إرنو بيانات ومواقف تنتقد إسرائيل وسياساتها تجاه الفلسطينيين، كما شاركت في دعوات تنتقد الرقابة التي تمارسها المؤسسات الثقافية والإعلامية الغربية على الأصوات المتضامنة مع فلسطين. وفي 2025 وقعت، إلى جانب مثقفين فرنسيين آخرين، مقالاً دعا فرنسا والاتحاد الأوروبي إلى مواجهة ما وصفه الموقّعون بسياسة التدمير الإسرائيلية، وتوقف عند قتل الصهاينة للصحافيين الفلسطينيين ومنع الصحافة الأجنبية من الوصول إلى غزة.

تكتسب هذه المواقف معناها من تصوّر إرنو للكاتب باعتباره شخصاً لا يستطيع الاحتماء إلى ما لا نهاية بحجة الحياد. حين يكون هناك قتلى تحت الأنقاض، وحين يُقتل الصحافيون الذين ينقلون ما يجري، وتصبح إمكانية الوصول إلى مكان الجريمة نفسها خاضعة للقوة العسكرية، فإن سؤال الكاتب يتغير. عوضاً أن يكون السؤال: كيف أبقى محايداً؟ يتحوّل عند إرنو ويغدو: ما الذي يعنيه أن أمتنع عن الكلام حين تكون القدرة على الكلام نفسها موزعة بصورة غير عادلة؟

عند إرنو، الكتابة هي مسؤولية عن تسمية ما يحدث، والتسمية فعل سياسي دائماً. القول «إنّ هذا احتلال» أي الدلالة عليه والإدلاء بهذا الكلام يختلف عن القول إنّ هذا «نزاع». والقول إنّ هؤلاء ضحايا يختلف عن تحويلهم إلى «خسائر جانبية». والقول إنّ الصحافي قُتل أثناء أداء عمله يختلف عن دفنه في عبارة عابرة داخل تقرير طويل. تعلّمنا رؤية إرنو أنّ الموت والصمت يصبحان، في لحظات معينة، موقفاً لا فراغاً ولا حياداً ولا حتى نزاهة (طهارة) أخلاقية (بل العكس). تحثنا إرنو على الانتباه بأن المؤسسات الغربية حين تمتلك قدرة هائلة على تشكيل الرأي العام، تصبح مسؤولية الكاتب مضاعفة؛ عليه أن يسأل عما تفعله اللغة بالعالم، لا أن يكتفي بما تفعله الجملة.

ثلاثة طرق إلى السؤال نفسه

من الصعب جمع تشومسكي وسعيد وإرنو في موقف واحد؛ فكل واحد جاء إلى فلسطين من طريق مختلف. لكنّ تقاطعهم يفتح أمامنا صورة أكثر اكتمالاً. تشومسكي يجعلنا ننظر إلى المؤسسة: من يملك وسائل الإعلام؟ كيف تُختار المصادر؟ كيف تصنع الأجندة؟ وأين تختبئ السلطة داخل ما نسميه «خبراً»؟ وسعيد يأخذنا إلى اللغة والتمثيل: بأي قاموس يظهر الفلسطيني؟ ما الصور القديمة التي تسبقه إلى الشاشة؟ ولماذا يبدو طرف أكثر إنسانية من طرف آخر؟ أما إرنو، فتدفع السؤال نحو المسؤولية الأخلاقية: ماذا يفعل الكاتب حين لا تكون المساواة بين الطرفين قائمة أصلاً؟ وهل يمكن للحياد أن يكون أخلاقياً حين تكون القوة والضعف موزعين بهذا الاختلال؟

بهذه الطبقات الثلاث، يمكن قراءة فضيحة التغطية الغربية لحرب غزة. القضية لا تختصر في صحافي متحيز أو محرر سيئ النية، وإنما تتصل بنظام أوسع لصناعة الرواية. نظام يقرر ما الذي يبدأ منه التاريخ، ومن الذي يملك حق الكلام، ومن الذي يُرى، ومن الذي يصبح موته خبراً عابراً. لعل الدرس الأكثر إيلاماً الذي تتركه غزة هو أن الصحافة شاركت، من حيث تدري أو لا تدري، في إعادة ترتيب الواقع نفسه داخل وعي القارئ.

تستعيد أفكار تشومسكي وسعيد وإرنو قوتها لأنها تذكّرنا بأن المعركة على فلسطين لا تخاض فوق الأرض وحدها. ثمة معركة أخرى تجري داخل اللغة؛ على حق الفلسطيني في أن يُرى، وأن يُسمّى، وأن يُسمع، وأن يدخل التاريخ لا بوصفه مشكلة تحتاج إلى تفسير، وإنما بوصفه إنساناً له أرض وذاكرة وحق في الحياة. وفي هذه المعركة، تصبح (أصبحت) الصحافة طرفاً.